

نيسير الحكيم

في

أخذ الأجرة على القرآن والتّعليم

تأليف

أبي محمد المصري

عصام بن سري

عفا الله عنه



نَيْبِيرُ الْحَسَنِ

في

أَخْذِ الْأَجْرَةِ عَلَى الْقُرْآنِ وَالتَّعْلِيمِ

تأليف

أبي محمد المِصْرِي

عِصَامُ بْنُ سُرْعَى

عفا الله عنه

مكتبة ابن كثير

مع تدبیر إخوانکم فی اللہ

ملتقى أهل الحديث

ahlalhdeeth.com

خزانة التراث العربي

khizana.co.nr

خزانة المذهب الحنبلي

hanabila.blogspot.com

خزانة المذهب المالكي

malikiaa.blogspot.com

عقيدتنا مذهب السلف الصالح أهل الحديث

akidatuna.blogspot.com

القول الحسن مكتب الكتب الصوتية المسموعة

kawlhassan.blogspot.com

رقم الإيداع : ١٩٩٢/٤٤١١

I.S.B.N

977 - 00 - 3364 - 2

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

مكتبة ابن كثير

ش إمام ناصف متفرع من صعب صالح

ت : ٢٤٨٧٢٦٧

□ المقدمة □

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضلَّ له ومَنْ يُضِلَّ فلا هادي له ، وأشهد
أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .
﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتنَّ إلا وأنتم
مسلمون ﴾ .

﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها
زوجها وبثَّ منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به
والأرحام إنَّ الله كان عليكم رقيباً ﴾ .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم
ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً ﴾ .
أما بعد :

فهذه رسالة وجيزة في بيان حكم الشرع الحنيف في أخذ الأجرة أو
الجُعْل^(*) أو الهدية على تعليم القرآن الكريم وتحفيظه وقراءته وتعليم العلم
الشرعي وتأليفه وتحقيقه ، والقضاء والإفتاء ونسخ الكتب الشرعية وبيعها ،
فهل هذا كله يجوز فيه أخذ الأجرة أو الهدية أم لا ؟؟؟

(*) قال الشيخ قاسم القونوي في كتابه أنيس الفقهاء [ص / ١٦٩] : « الجُعْل بالضم : ما
جُعِل للإنسان من شيء على شيء يفعلُه وكذلك الجِعالة بالكسر كذا في النهاية » اهـ .

فهذا ما سَتَبَيَّنَتْ هذه الرسالة - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تعالى -

هذا ، وقد حَمَلْنِي على تصنيف هذه الرسالة ما وجدته من اختلاف واسع عند أهل العلم قديماً وحديثاً في جواز أو عدم جواز ذلك المذكور آنفاً ، ثم إني قد سمعتُ في زماننا مَنْ يسأل ويقول : ما حكم الأموال التي يأخذها الإخوة الصالحون وغيرهم على تحفيظ القرآن للأطفال والأولاد وغيرهم - خاصة في السعودية - ، وما حكم الأموال التي يأخذها المشايخ مُقَابِلَ تعليمهم الناسَ لأحكام التجويد أو تدريسهم في الجامعات والمعاهد الشرعية وغيره أو تأليفهم الكتب الدينية أو تحقيقهم لها بلْ إِنْ التساؤلات تعدَّت إلى حكم المال الناتج عن طباعة ونشر هذه الكتب الدينية ؟؟ فلمَّا رأيتُ أَنَّ الأمرَ على ما وصفتُ ورأيتُ سؤال كثير من الناس عن ذلك أحببتُ أَنْ أجمع النصوص المتعلقة بهذه المسألة وَأَنْ أُحَقِّقَهَا ثُمَّ أَنْظُرَ فيما يُسْتَنْبِط منها مِنْ أحكام ، فكان خلاصة ذلك هذه الرسالة التي بين يَدَيْكَ - أيها القارئ الكريم - ، وَلَنْ أَذكر ما رجحته الآن حتى يقف عليه القارئ بنفسه في ختام الرسالة .

● هذا ، ومن باب التيسير قد قَسَّمْتُ هذه الرسالة إلى ستة أبواب

وهي :

١ - ذكر الأحاديث التي تدل على عدم جواز أخذ الأجرة أو الهدية على ما ذكر آنفاً مع تخرجها وتحقيقها .

٢ - ذكر الأحاديث التي استدل بها على جواز أخذ الأجرة على ما ذكر آنفاً مخرجةً مُحَقَّقة .

٣ - ذكر من قال من أهل العلم بجواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم ، ومن خالفهم في هذا ، ودليل كل فريق على ما ذهب إليه .

٤ - ذكر الصواب والراجح في مسألة أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم .

٥ - ذكر من قال من أهل العلم بجواز أخذ الأجرة على تعليم العلم الشرعي والقضاء والإفتاء ونسخ المصاحف ونحو ذلك ، ومن خالفهم في ذلك ، وبيان الصواب في ذلك كله .

٦ - ذكر خلاصة ما سبق ترجيحه في هذه الرسالة مع ذكر فوائد أخرى .

● هذا ، والله تعالى أسأل أن يتقبل هذا العمل وأن ينفع به عباده أتم نفع وأن يُحسن إلينا في كل مكان وزمان إنه ولي ذلك والقادر عليه .

كتبه

أبو محمد المصري

عصام بن مرعي

عفا الله عنه وعن المسلمين

مع تحديث إخوانكم في الله
ملتقى أهل الحديث

ahlalhdeeth.com

خزانة التراث العربي

khizana.co.nr

خزانة المذهب الحنبلي

hanabila.blogspot.com

خزانة المذهب المالكي

malikiaa.blogspot.com

عقيدتنا مذهب السلف الصالح أهل الحديث

akidatuna.blogspot.com

القول الحسن مكتب الكتب الصوتية المسموعة

kawlhasan.blogspot.com

❁ الباب الأول ❁

مع تحيات إخواتكم في الله

ملتقى أهل الحديث

ahlalhdeeth.com

خزانة فترات العربي

khizana.co.nr

خزانة المذهب الحنيلي

hanabila.blogspot.com

خزانة المذهب المالكي

malikiaa.blogspot.com

عقيدتنا مذهب السلف الصالح أهل الحديث

akidatuna.blogspot.com

القول الحسن مكتب الكتب الصوتية المسموعة

kawlhassan.blogspot.com

□ الباب الأول □

ذكر الأحاديث التي وردت في عدم
جواز أو كراهية أخذ الأجرة على
قراءة أو تعليم القرآن الكريم والعلم الشرعي السنّي

وقد وردت أحاديث كثيرة جداً في هذا الباب ، ولكن بعضها ثابت
وبعضها غير ثابت ، وقد روى هذه الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم جَمْعٌ من الصحابة الكرام وهم كما يلي :

- ١ - عبادة بن الصامت .
- ٢ - أبو الدرداء .
- ٣ - أبي بن كعب .
- ٤ - عمران بن حصين .
- ٥ - عبد الرحمن بن شبل الأنصاري .
- ٦ - جابر بن عبد الله .
- ٧ - سهل بن سعد الساعدي .
- ٨ - أنس بن مالك .
- ٩ - أبو هريرة .
- ١٠ - عبد الله بن عباس .
- ١١ - عوف بن مالك الأشجعي .

١٢ - عبد الرحمن بن عوف .

١٣ - بريدة بن الحُصيب .

١٤ - عبد الله بن بُسر .

١٥ - أبو سعيد الخدري .

١٦ - عبد الله بن عُمر .

وإليك أيها القارئ الكريم ذكر هذه الأحاديث مُخرَّجةً مُحَقَّقةً وعلى
حسب الترتيب المذكور ، وبالله تعالى التوفيق .

* * *

فاته حديث عائشة - أرحم الراحمين - (الفرق بين ١٩١)
بلفظ : لمّا حرمت الأجر عد تقاسيم كتاب (١٧) من مجلد

● ١ - حديث عبادة بن الصامت رضى الله عنه

« قال عبادة بن الصامت : كان رسول الله ﷺ يُشغل فإذا قدم رجلٌ مهاجرٌ على رسول الله ﷺ دفعه إلى رجلٍ مِنَّا يعلمه القرآن ، فدفع إلى رسول الله ﷺ رجلاً وكان معي في البيت أعشيه عشاء أهل البيت فكنت أقرئه القرآن ، فانصرف انصرافة إلى أهله فرأى أنَّ عليه حقاً فأهدى إلى قوساً لم أر أجود منها عوداً ولا أحسن منها عطفاً ، فأتيت رسول الله ﷺ فقلت : ما ترى يا رسول الله فيها ، قال : « جرة بين كتفك تقلدتها أو تعلقتها » اهـ^(١) .

(١) إسناده حسن ، والمرفوع من مثته صحيح بشواهده .

أخرجه أحمد [٣٢٤/٥] قال : ثنا أبو المغيرة ثنا بشر بن عبد الله يعنى ابن يسار السلمى قال : حدثني عبادة بن نسي عن جنادة بن أبي أمية عن عبادة بن الصامت ... فذكره . قلت : وإسناده حسن لذاته ، رجاله كلهم ثقات إلا بشراً هذا فإنه صدوق كما قال الحافظ في التقریب وقد وثقه ابن حبان وصحح له الحاكم هذا الحديث ووافقه الذهبي وكذا شيخنا الألباني في الصحيحة [٢٥٦] .

● والحديث من طريق بشر به بنحوه أخرجه أبو داود [٣٤١٧] والحاكم [٣٥٦/٣] وصححه ووافقه الذهبي .

● هذا ، وقد تحوّل بشر في سياق هذا الإسناد ، والمخالف له هو مغيرة ابن زياد حيث رواه عن عبادة بن نسي عن الأسود بن ثعلبة عن عبادة بن الصامت به بنحوه وبزيادة منكرة وهي : « تعليمه إياه الكتابة أيضاً » ، أخرجه الإمام أحمد [٣١٥/٥] قال : ثنا وكيع ثنا مغيرة بن زياد به ، ومن طريق مغيرة به بنحوه أخرجه أبو داود [٣٤١٦] وابن ماجه [٢١٥٧] والحاكم [٤١/٢] وصححه ١٢؟! ولا أدري كيف صححه الحاكم رحمه الله تعالى فإنَّ الأسود هذا مجهول كما قال الحافظ في التقریب وقال الذهبي في الميزان [٢٥٦/١] : « الأسود بن ثعلبة عن عبادة بن الصامت أنه أقرأ رجلاً فأهدى له قوساً ، لا يعرف ، قاله ابن المديني » اهـ ، ثم إنَّ الظاهر أنه محفوظ من رواية بشر وأنه غير محفوظ من رواية مغيرة هكذا ، والظاهر أنَّ هذا وهم من مغيرة فإنه صدوق له أوهام ومناكير ، حتى إنَّ ابن =

● ٢ - حديث أبي الدرداء رضى الله عنه :

« عن إسماعيل بن عبيد الله قال : « قال لى عبد الملك بن مروان : يا إسماعيل علم ولدى ، فأئني معطيك أو مثيبك ، قال إسماعيل : يا أمير المؤمنين : وكيف بذلك وقد حدثتني أم الدرداء عن أبي الدرداء أن رسول الله ﷺ قال : « مَنْ أَخَذَ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ قَوْسًا ، قَلَّدَهُ اللَّهُ قَوْسًا مِنْ نَارِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ » ، قال عبد الملك : يا إسماعيل لست أعطيك أو أثيبك على القرآن ، إنما أعطيك أو أثيبك على النحو » اهـ^(٢) .

= عبد البر - كما في التهذيب لابن حجر [٢٦٠/١٠] - بالغ فقال : « هذا الحديث معدود في مناكيره » اهـ ١٩٩! كذا قال ، والصواب أن النكارة من مغيرة إنما هي في سياق سنده هكذا ، وأما متن الحديث فلا تتجه إليه النكارة ؟ وذلك لأنه لم ينفرد به بل تابعه بشر بن عبد الله كما سبق ؟؟ .

● والخلاصة : أن الحديث من حديث عبادة إسناده حسن لذاته ، وقد وردت شواهد تشهد له أيضاً منها ما سأتى رقم [٣ - ١٧ - ٢١] ، فتبين من ذلك كله - لمن تأمل وأنصف - أن هذا الحديث صحيح لغيره ، وأن القول بتضعيفه تعنت واضح ، والحديث قد صححه بشواهد أيضاً العلامة الألباني في الصحيحة [٢٥٦] ، والله أعلم سبحانه وتعالى .

(٢) إسناده ضعيف

رواه أبو محمد الخلدی فی الفوائد [ق/ ١/ ٢٦٨] حدثنا أحمد بن منصور الرمادى ثنا عبد الرحمن بن يحيى بن إسماعيل بن عبيد الله بن أنى المهاجر الخزومى الدمشقى ثنا الوليد بن مسلم ثنا سعيد بن عبد العزيز عن إسماعيل بن عبيد الله ... فذكره^(*) .

قلت : وإسناده ضعيف وله علتان ، وهما :

١ - الوليد بن مسلم وهو ثقة بلا شك لكنه كما قال الحافظ في التقریب : « كثير التدليس

= والتسوية » اهـ .

(*) هكذا ذكره العلامة الألباني في الصحيحة [٢٥٦] وليس لدى منه نسخة وقد بلغنى أنه ما زال مخطوطاً - أعنى كتاب الخلدی المذكور .

● ٣ - حديث أبي بن كعب رضى الله عنه :

« قال أبي بن كعب : علّمتُ رجلاً القرآن ، فأهدى إليّ قوساً فذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ فقال : « إن أخذتها أخذت قوساً من نارٍ » فرددتها اهـ^(٣) .

قلت : وقد رواه معنعناً عن شيخ شيخه .

٢ - سعيد هذا وهو التنوخى الدمشقى وقد كان ثقة ثم اختلط قبل موته كما قال ابن معين وغيره ، ولا أدرى أحدث بهذا قبل اختلاطه أم بعده .

قلت : وأما باقى رواه فتقات إلا عبد الرحمن بن يحيى فإنه جيد الحديث وثقه ابن حبان ، وقال أبو حاتم الرازى : « ما بحديثه بأس صدوق » ، وجوّد ابن التركمانى سند حديثه المذكور هنا^(١) ، وأما إسماعيل بن عبيد الله فهو الخزومى الدمشقى أبو عبد الحميد .

● والحديث من طريق عبد الرحمن به أخرجه البيهقى [١٢٦/٦] ، وانظر المجمع للهيثمى [٩٥/٤] والصحيححة للألبانى [٢٥٦] ونصب الراية للزيلعى [١٣٨/٤] إن شئت هذا ، وللحديث طريق آخر عن إسماعيل بن عبيد الله به أخرجه ابن عساكر [*] لكن سنده ضعيف جداً ، فيه عمرو بن واقد وهو الدمشقى أبو حفص وهو متروك كما قال النسائى والدارقطنى والبرقائى وابن حجر وغيرهم حتى قال الذهبى فى الكاشف : « تركوه » . قلت : وله علّة أخرى وهى هشام بن عمار شيخ عمرو هذا فإنه وإن كان فى قديم حديثه صدوقاً إلا أنه كما قال أبو حاتم الرازى : - كما فى الجرح والتعديل لابنه [٦٦/٩] - « لما كبر تغير وكُلما دفع إليه قرأه وكُلما لقن تلقن وكان قديماً أصح كان يقرأ من كتابه » اهـ .

وبالله تعالى التوفيق .

(٣) صحيح لغيره

أخرجه ابن ماجه [٢١٥٨] قال : حدثنا سهيل بن أبى سهل ثنا يحيى بن سعيد عن ثور بن يزيد ثنا خالد بن معدان ثنا عبد الرحمن بن سلّم عن عطية الكلاعى عن أبي بن كعب ... فذكره .

(١) ولكن من طريق رواية البيهقى الآتى ذكرها فى التخرىج .

(*) هكذا ذكره الألبانى فى الصحيححة [٢٥٦] عن ابن عساكر أنه أخرجه من طريق هشام بن عمار عن عمرو ابن واقد عن إسماعيل بن عبيد الله به ، وليس لدى تاريخ ابن عساكر حتى أنظر فيه بنفسى .

● ٤ - حديث عمران بن حصين رضى الله عنه :

« عن الحسن عن عمران بن حصين قال : إنه مرَّ على قاصٍ قرأ ثم سأل ، فاسترجع ، وقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « مَنْ قرأ القرآن فليسأل الله عز وجل فإنه سيجيء قومٌ يقرءون القرآن يسألون الناس به » اهـ^(٤) .

قلت : وسنده ضعيف وله علتان ، وهما :

١ - عبد الرحمن بن سَلَم هذا وهو الشامي وهو مجهول كما قال الحافظ في التقریب .
٢ - الانقطاع بين عطية وأبي ، فإن رواية عطية عن أبي مرسله كما قال الحافظان العلائي في المراسيل والذهبي في الكاشف ، وعطية هذا هو ابن قيس الكلاعي ويُقال الكلابي أيضاً وهو جيد الحديث .

قلت : وأما باقي رواية السند فكلهم ثقات ، وسهل هو ابن زنجلة أبو عمرو الخياط .
● والحديث من طريق ثور به أخرجه البيهقي [١٢٥/٦ - ١٢٦] ولكن بإسقاط « خالد بن معدان » من السند ، قال الحافظ في النكت الظراف على الأطراف [٣٦/١] : « وكذا أخرجه الرويانئي في مسنده عن بُندار عن يحيى بن سعيد بدونه » اهـ .

قلت : أي : بدون خالد ، فكان ماذا ؟!

● والخلاصة : أن الحديث بهذا السند وإن كان ضعيفاً كما رأيت إلا أن المرفوع من متنه صحيح بشواهده كما سبق ذكره عند رقم [١] ، بل قد ورد له متابعان آخران كما في المحلى لابن حزم [١٩٤/٨] .

● هذا ، والحديث قد صححه بشواهده أيضاً العلامة الألباني في الإرواء [رقم/ ١٤٩٣] ، وبالله تعالى التوفيق .

(٤) إسناده ضعيف ، ومتنه حسن لغيره .

أخرجه أحمد [٤٣٩/٤] قال : ثنا محمد بن عبد الله ثنا سفيان عن الأعمش عن خيثمة عن الحسن ... فذكره قلت : وإسناده ضعيف وله علتان ، وهما :

١ - ضعف خيثمة وهو ابن أبي خيثمة أبو النصر البصري فإنه لين الحديث كما قال الحافظ في التقریب .

٢ - الانقطاع بين الحسن وعمران ، وذلك لأن الحسن البصري لا يصح له سماع من عمران كما قال ابن المديني وأبو حاتم الرازي وغيرهما .

قلت : وأما باقي رواية السند فكلهم ثقات ، ومحمد بن عبد الله هذا هو أبو أحمد الزبيرئي =

● ٥ - حديث عبد الرحمن بن شبل الأنصاري رضى الله عنه :

« عبد الرحمن بن شبل أن النبي ﷺ قال : « اقرءوا القرآن ولا تغلوا فيه ولا تجفوا عنه ولا تأكلوا به ولا تستكثروا به » اهـ^(٥) .

= الكوفى ، وسفيان هو الثورى .

● والحديث من طريق خيشمة به بنحوه أخرجه أحمد [٤٣٢/٤ ، ٤٣٣ - ٤٣٦ ، ٤٣٧] والترمذى [٢٣٤/٨ - ٢٣٥ / التحفة] والعقيلي فى الضعفاء [٢٩/٢] والطبرانى [١٦٦/١٨ - ١٦٧] والآجرى فى أخلاق حملة القرآن [٤١ - ٤٢] .
● والخلاصة : أن الحديث وإن كان ضعيف السند كما رأيت إلا أن المرفوع من متنه يتقوى - إن شاء الله تعالى - بشاهد آخر وهو حديث أبى سعيد الخدرى الآتى ذكره رقم [٢٢] ، وانظر الصحيحة للشيخ الألبانى [٢٥٧ - ٢٥٨] إن شئت ، والله أعلم وهو الموفق سبحانه .

(٥) إسناده جيد .

أخرجه أحمد [٤٤٤/٣] قال : ثنا عبد الصمد ثنا همام ثنا يحيى عن زيد بن سلام عن جدّه عن أبى راشد الخبّراني عن عبد الرحمن بن شبل ... فذكره .
قلت : وإسناده جيد ، أبو راشد هو الخبّراني الشامي الحمصي ويقال الدمشقي ، وهو جيد الحديث ، وأمّا باقى رواته فكلهم ثقات ، وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث بن سعيد أبو سهل البصرى ، وهمام هو ابن يحيى بن دينار أبو بكر البصرى أيضاً ، ويحيى هو ابن أبى كثير أبو نصر اليمامى ، وزيد هو ابن سلام بن أبى سلام ، وجدّه أبو سلام هو ممتطور الأسود الحبشى ، وأمّا عبد الرحمن بن شبل فهو الصحابى الأنصارى الجليل ذكروا أنه أحد النقباء رضى الله عنهم ، وقال الحافظ فى الفتح [١٠١/٩] بعد أن عزاه لأحمد وأبى يعلى : « سنده قوى » اهـ .

● والحديث من طريق آخر صحيح عن يحيى بن أبى كثير به بنحوه أخرجه أحمد أيضاً [٤٤٤/٣] ، وانظر نصب الراية للزيلعى [١٣٦/٤] والصحيحة للألبانى [٢٦٠] إن شئت .

● فإن قيل :

هذا الإسناد عليه شبه كثيرة تدعو إلى القول باضطرابه وضعفه ، وهذه الشبه هي كما يلي :

١ - أنه أخرجه أحمد [٤٤٤/٣] وعبد بن حميد فى المنتخب [٣١٤] كل منهما من طريق =

= آخر صحيح عن يحيى بن أبي كثير به لكن بدون ذكر أبي راشد الخبرائي .
٢ - وأخرجه أحمد أيضاً [٤٢٨/٣] بسند صحيح أيضاً عن يحيى ولكن بإسقاط زيد بن سلام وجده ، وكذلك أخرجه أحمد أيضاً [٤٢٨/٣] (*) والآجری في أخلاق حملة القرآن [٥٦] .

٣ - وذكر الألباني في الصحيحة [٢٦٠] أنه قد أخرجه الطبراني في الأوسط [٢/١٤٢ ، ٢/١٧٠ - من زوائد المعجمين] من طريق يحيى بن أبي كثير به ، لكن بدون ذكر أبي سلام .

٤ - أنه قد أخرجه البزار في مسنده [٢٥٣/٣ / البحر الزخار] من طريق آخر عن يحيى ، لكن عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه رضى الله عنه مرفوعاً .

٥ - أنه قد أخرجه ابن عدى في الكامل [٩٧/٤] من طريق آخر عن يحيى عن أبي سلمة ، ولكن عن أبي هريرة رضى الله عنه مرفوعاً .

قلت : هذه الشبه كلها مردود عليها بتوفيق الله عزوجل ، وإليك بيان ذلك :

أما الشبهة رقم [١] فالردُّ عليها بأن أقول :

أبو سلام مطور قد روى أيضاً عن عبد الرحمن بن شبل مثل أبي راشد ، وعليه فقد يكون أبو سلام أخذه أولاً عن أبي راشد فرواه عنه ، ثم أخذه عن عبد الرحمن مباشرة فرواه عنه ، والله أعلم .

وأما الشبهة رقم [٢] فالردُّ عليها بأن أقول :

يحيى بن أبي كثير مدلس عند أهل العلم ، وعليه فيكون هذا السُّقْطُ لشيخه وشيخه من تدليس ، والله أعلم .

وأما الشبهة رقم [٣] فالردُّ عليها بأن أقول : إما أن يكون السند عند الطبراني ثابتاً إلى يحيى أو غير ثابت ، فإن كان غير ثابت فقد استرحنا منه ويكون مع ضعفه منكراً أيضاً ، وإن كان ثابتاً فحكمنا عليه هو أنه شاذٌ لمخالفته أكثر الرواة الثقات الذين قد روه عن يحيى بذكر أبي سلام ، والله أعلم .

وأما الشبهة رقم [٤] فالردُّ عليها بأن أقول :

إنها رواية شاذة أيضاً ، وقد بينت ذلك في الكلام على حديث عبد الرحمن بن عوف الآتى ذكره رقم [١٨] ، والله الموفق .

وأما الشبهة رقم [٥] فالردُّ عليها هو أنها رواية ضعيفة السند بل ومنكرة أيضاً كما بينت =

(*) ووقع عند أحمد هنا « يحيى بن أبي نعيم » بدل « يحيى بن أبي كثير » ، وهو خطأ لا شك فيه وهو مخالف لكل طرق الحديث الأخرى حيث نصت على الثاني دونه ، والله المستعان .

• ٦ - حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنهما :

« قال رضى الله عنه : خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نقرأ القرآن وفيما الأعرابي والأعجمي فقال : « اقرءوا فكلَّ حسنٌ ، وسيجيءُ أقوام يقيمونه كما يُقام القدح يتعجلونه ولا يتأجلونه » اهـ^(٦) .

= ذلك مفصلاً أثناء الكلام على حديث أبى هريرة الآتى ذكره رقم [١٦] والله الموفق والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ، وانظر المجمع [٩٥/٤] والصحيحة [١١٧٩] ، والله تعالى التوفيق .

(٦) إسناده صحيح .

أخرجه أبو داود [٨٣٠] قال : حدثنا وهب بن بقية أخبرنا خالد عن حميد الأعرج عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله ... فذكره .

قلت : وإسناده صحيح ، ووهب هو أبو محمد الواسطي ، وخالد هو ابن عبد الله بن عبد الرحمن الطحان الواسطي ، وحميد هو ابن قيس المكي أبو صفوان القاري ، ومحمد هو ابن المنكدر بن عبد الله بن الهدير وكنيته أبو بكر أو أبو عبد الله .

● والحديث من طريق ابن المنكدر عن جابر بنحوه أخرجه أحمد [٣٥٧/٣] والفرابي في فضائل القرآن [١٧٤] وتلميذه الأجرى في أخلاق حملة القرآن [٢٨] ، ولفظ أحمد هنا هكذا ... « دخل النبي ﷺ المسجد ... » الحديث ، وإسناده عند أحمد هنا حسن لذاته .

● هذا ، وقد رواه عبد الرزاق في مصنفه [٣٨٢/٣] عن شيخه ابن عيينة عن محمد بن المنكدر بنحوه ولكن مرسلًا ، وهى رواية شاذة وقد خالف فيها ابن عيينة حميد الأعرج وأسامة بن زيد الليثي ، والأول منهما ثقة والثاني صدوق له أوهام ، والأول روايته سبقت عند أبى داود [٨٣٠] والثاني روايته عند أحمد [٣٥٧/٣] وقد سبق ذكرها أيضاً ، والله أعلم سبحانه .

هذا ، وانظر الصحيحة للعلامة الألباني [٢٥٩] إن شئت ، وقد صححه حفظه الله تعالى ونفع به .

● ٧ - حديث سهل بن سعد الساعدي رضى الله عنه :

« قال : خرج علينا رسول الله ﷺ يوماً ونحن نقترى فقال : « الحمد لله ، كتاب الله واحد ، وفيكم الأحمر وفيكم الأبيض وفيكم الأسود ، اقرءوه قبل أن يقرأه قوم يقيمونه كما يُقوم السهم يتعجل أجره ولا يتأجله » اهـ^(٧) .

(٧) حسن لغيره .

أخرجه أبو داود [٨٣١] قال : حدثنا أحمد بن صالح ثنا عبد الله بن وهب أخبرني عمرو وابن لهيعة عن بكر بن سودة عن وفاء بن شريح الصدفي عن سهل بن سعد الساعدي .. فذكره .

قلت : وإسناده ضعيف ، وعلة وفاء بن شريح هذا وهو الصدفي المصري لم يُوثق توثيقاً معتبراً وقال الحافظ فيه في التقریب : « مقبول » .

وأما باقي روايته فتقات سوى ابن لهيعة وهو عبد الله بن لهيعة وهو ضعيف إلا في بعض الروايات وبعض الرواة عنه - وقد بينت ذلك بتفصيل في رسالتي : « التكت الرفيعة في الفصل في ابن لهيعة » - ومن الرواة الذين إذا رَوَوْا عنه ثبت حديثه عبد الله بن وهب الراوي عنه هنا ، وكذلك فإنه قد تابعه في السند عمرو وهو ابن الحارث أبو أيوب المصري وهو ثقة ، وأما أحمد بن صالح فهو أبو جعفر المصري الإمام ، وأما بكر بن سودة فهو أبو ثمامة المصري الجذامي .

● والحديث من طريق وفاء بن شريح به بنحوه أخرجه أحمد [٣٣٨/٥] والطبراني [٢٠٧/٦] وابن حبان في صحيحه [٧٥٧/الإحسان] وفي الثقات أيضاً [٤٩٨/٥] ، ووقع في المصدر الأول عند ابن حبان « ألسنتهم » بدل « السهم » وهو خطأ بلا ريب وهو مخالف لكل الروايات التي عند غيره بل والتي عنده في المصدر الثاني أيضاً .

هذا ، وقد أخرجه أبو بكر الفريابي في فضائل القرآن [١٩٧] من طريق آخر عن ابن لهيعة به بنحوه ومختصراً ، لكن بدون ذكر وفاء بن شريح المذكور آنفاً ، والذي أظنه أن هذا السقط مصدره من شيخ الفريابي وهو أبو عبد محمد بن مُصَفَّى فإنه مع كونه صدوقاً له أوهام إلا أنه كان يدلس تدليس التسوية كما وصفه بذلك أبو زرعة الدمشقي وغيره ، وحتى لو لم يثبت ما ظننته فكان ماذا .. ؟ =

● ٨ - حديث أنس بن مالك رضى الله عنه ، وله عنه متنان :

أما المتن الأول فهكذا :

« عن أنس بن مالك قال : بينما نحن نقرأ فينا العربى والعجمى والأسود والأبيض إذ خرج علينا رسول الله ﷺ فقال : « أنتم فى خير ، تقرأون كتاب الله وفيكم رسول الله ﷺ وسيأتى على الناس زمان يتقفون كما يتقفون القدح يتعجلون أجورهم ولا يتأجلونه » اهـ^(٨) .

● لكن الحديث له شاهد يرتقى به إلى الحسن لغيره ، وهو : ما أخرجه عبد الله بن المبارك فى الزهد [٨١٣] قال : أخبرنا موسى بن عبيدة الربدى عن عبد الله بن عبيدة عن سهل بن سعد ... فذكره بنحوه .

قلت : وإسناده ضعيف أيضاً ، وعلته موسى بن عبيدة هذا وهو أبو عبد العزيز المدنى فإنه ضعيف لسوء حفظه - إن شاء الله تعالى - وليس بضعيف جداً فقد وثقه بعضهم وضعفه بعضهم فقط دون تضعيفه جداً وعليه أيضاً مشى الحافظ فى التقريب ، والله أعلم سبحانه .

وأما عبد الله بن عبيدة فهو أخو موسى الراوى عنه وهو صدوق له أوهام وله مراسيل عن بعض الصحابة ، وأما ما يختص بروايته عن سهل فقد توقف فيها أبو حاتم الرازى كما فى المراسيل لابنه [ص/١٠١] ، وجزم ابن خلفون - كما فى التهذيب [٣١٠/٥] بأنه لم يسمع من سهل بن سعد ، وابن خلفون هذا هو أبو بكر الأزدي محمد بن إسماعيل الإمام الحافظ الثقة الثبت ، فعلى قوله يكون هذا الإسناد معللاً بعله أخرى وهى الانقطاع بين عبد الله وسهل رضى الله عنه ، والله المستعان .

● والحديث من طريق موسى به بنحوه أخرجه عبد بن حميد فى المنتخب [٤٦٦] والفريانى فى فضائل القرآن [١٧٦] والآجرى فى أخلاق حملة القرآن [٢٩] والطبرانى فى الكبير [٢٠٦/٦ - برقمى - ٦٠٢١ - ٦٠٢٢] .

● والخلاصة : أننى أرجو أن يكون الحديث بمجموع هذين الطريقتين حسناً لغيره ، وانظر لزماً الحديث الآتى رقم [٨] ، والله أعلم سبحانه .

(٨) إسناده ضعيف متكرر .

أخرجه أحمد [١٤٦/٣] قال : حدثنا حسن ثنا ابن لهيعة ثنا بكر بن سودة عن وفاء =

= الخولاني عن أنس بن مالك .. فذكر ، قلت : وإسناده ضعيف بل ومنكر أيضاً ، ابن لهيعة روايته هنا ضعيفة ليست مما يُستثنى من مطلق ضعفه ، وأما الحسن فهو ثقة وهو ابن موسى الأشيب ، وبكر ووفاء قد سبق ذكرهما في الحديث السابق حيث بيّن أن بكرًا ثقة وأن وفاء ضعيف ، وبما ذكرتُ يتبين لنا ضعفُ هذا السندِ وأما كونه منكرًا فلأن ابن لهيعة قد جعله هنا من مسند « أنس » ، والصواب أنه من مسند « سهل » كما سبق في الحديث السابق رقم [٧] حيث رواه عمرو بن الحارث الثقة بل وابنُ لهيعة أيضاً عن بكر بن سودة عن وفاء عن سهل مرفوعاً ، وهذا من الأدلة الكثيرة التي تدلُّ على سوء حفظ ابن لهيعة رحمه الله تعالى .

● هذا ، والحديث من مسند أنس مرفوعاً بنحوه أخرجه أحمد [١٥٥/٣] والفرجاني في فضائل القرآن [١٧٥] كل منهما من طريق آخر عن ابن لهيعة عن بكرٍ به^(١) ، وشيخ أحمد هنا عن ابن لهيعة هو يحيى بن إسحاق السيلحيني وهو ثقة ربما وهم ، وشيخ الفرجاني هنا عن ابن لهيعة وهو قتيبة بن سعيد الإمام الثقة الثبت الحافظ . فإن قيل : يتضح بما ذكرت أن ثلاثة من الأئمة الثقات قد رَوَوْا هذا الحديث عن ابن لهيعة فجعلوه من مسند أنس ، وهم قتيبة ويحيى وحسن الأشيب ، فلم جعلت الحديث من هذا الوجه منكرًا ؟ قلت : لأمر ثلاثة وهي :

١ - لأن في الثلاثة الذين رَوَوْه عنه من مسند سهل أحد العبادلة الثلاثة الذين يثبت حديث ابن لهيعة إذا جاء من طريقهم وهو عبد الله بن وهب^(*) ، وهذا لا يوجد في الذين رَوَوْه عنه من مسند أنس رضي الله عنه .

٢ - لأنَّ عَمراً وهو ابن الحارث الإمام الثقة قد تابع ابن لهيعة على جعله من مسند سهل^(*) ، وهذا مفقود في الرواية التي جعلته من مسند أنس ، إذ لم يتابع أحد ابن لهيعة عليها فيما أعلم والله أعلم .

٣ - ورود تابع آخر يقوى جعله من مسند سهل وهو طريق موسى بن عبيدة الرُبَدي السابق ذكره آنفاً^(*) ، والله أعلم وهو المستعان سبحانه .

(١) وقد وقع في روايتهما عن « أبي حمزة الخولاني » بدل « وفاء الخولاني » ولا إشكال في ذلك كما وجهه الألباني في الصحيحة رقم [٢٥٩] والله أعلم سبحانه .

(*) كما سبق في الحديث رقم [٧] .

• وأما المتن الثاني فهكذا :

« قال - رضى الله عنه - : قال رسول الله ﷺ : « ألا أُحدّثكم عن أجر ثلاثة » ، فقيل : مَنْ هم يا رسول الله ؟ قال : « أجر المعلمين والمؤذنين والأئمة حرام » اهـ^(٩) .

(٩) إسناده ضعيف جداً .

ذكره ابن الجوزى فى الموضوعات [٢٢٩/١] معلقاً ، فقال : روى حسين بن محمد التفليسى - فى كتاب الأعداد^(١) - قال : حدثنا الحضرمي ، قال : حدثنا محمد عن حسان بن عبد الأعلى^(٢) عَنْ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .. فذكره » ، ثم قال ابن الجوزى : « وهذا حديث موضوع ، والحضرمي ومحمد وحسان مجاهيل لا يُعرفون ، وزِيَادٌ يُقَالُ لَهُ : ابْنُ أَبِي زِيَادٍ ، قال يحيى : ليس بشيء وقال النسائي : متروك » اهـ . ووافق السيوطي ابن الجوزي كما فى اللآلى [٢٠٦/١] ، وأقول : هذا الإسناد ضعيف جداً ، والأمر كما قال السيوطي وابن الجوزي فى هؤلاء الرواة إِلَّا أَنَّ زِيَاداً هذا ليس بمتروك بل هو ضعيف لسوء حفظه فقط وهو ابن أبي زياد أبو محمد الجصاص الواسطي البصري الأصل ، وكذلك فإنى لم أجِدَ للتفليسي هذا ذكراً ، والله أعلم وهو المستعان سبحانه .

(١) هذه الزيادة من اللآلى للسيوطي [٢٠٦/١] .

(٢) هكذا فى اللآلى [٢٠٦/١] ... محمد عن حسان بن عبد الأعلى كما أثبتته ، وقد وقع فى الموضوعات هكذا : « ... محمد بن حسان عن عبد الأعلى » اهـ .

قلت : وهو خطأ والصواب ما أثبتته بدليل قول ابن الجوزي « ... محمد وحسان ... » فقوله هذا ظاهر فى التفريق بينهما ، والله أعلم .

- ٩ - حديث أبي هريرة رضى الله عنه ، وله عنه أربعة متون :
- أما المتن الأول فهكذا :

« قال - رضى الله عنه - : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ أَخَذَ عَلَى الْقُرْآنِ أَجْرًا فَذَاكَ حِطُّهُ مِنَ الْقُرْآنِ » اهـ^(١٠) .

(١٠) حديث موضوع .

أخرجه أبو نعيم في الحلية [١٤٢/٧] قال : حدثنا محمد بن عُمر ثنا سعيد بن عثمان النصيبى ثنا إسحاق بن العنبرى ثنا عبد الوهاب الثقفى ثنا سفيان عن سهيل عن أبيه عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « ... فذكره » ثم قال أبو نعيم : « غريب من حديث الثورى تفرد به إسحاق عن عبد الوهاب » اهـ .

قلت : وهذا إسناد فيه علتان ، وهما :

١ - أن محمداً وهو ابن عُمر بن محمد بن سلم أو سالم أبو بكر بن الجعابى مع كونه إماماً حافظاً بل ومن أحفظ الناس وأجودهم حديثاً إلا أنه تغير في آخر عمره وخلط حتى أثممه الدارقطى ، ومعروف أن أبا نعيم من خاتمة أصحابه ، فروايته عنه كانت في حالة تغيره ولا شك في ذلك ، والله أعلم .

٢ - أن إسحاق بن العنبرى أو العنبرى كذاب ، كذبه أبو الفتح الأزدى والذهبي وأقره المناوى في الفيض [٤٢/٦] .

هذا ، وأما سعيد بن عثمان النصيبى هذا فلم أعثر له على ترجمة - فيما لدى من المراجع - ولكن شيخنا الألبانى قد ذكر الحديث في الضعيفة [١٤٢١] وأعله بعله واحدة فقط وهي التي ذكرتها آنفاً رقم ٢- ولم يتكلم على سعيد هذا ، فلعله حفظه الله قد وقع عليه واستراح له ، والله أعلم ،

وأما باقى رواة السند فكلهم ثقات ، سفيان هو الثورى ، وعبد الوهاب هو - على الراجح - ابن عبد المجيد ، وسهيل هو ابن أبى صالح ، وأبوه هو السَّمان الزُّيات ذكوان رحمهم الله تعالى .

- هذا ، وقد حكم على الحديث بالوضع العلامة الألبانى في الضعيفة [١٤٢١] ، والله أعلم سبحانه .

● وأما المتن الثاني فهكذا :

« عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال : « اقرءوا القرآن لا تأكلوا به ولا تستكثروا به ولا تغلوا فيه ولا تجفوا عنه » اهـ^(١١) .

(١١) إسناده ضعيف منكر ، والمتن جيد .

● أخرجه ابنُ عدي في الكامل [٩٧/٤] قال : حدثنا الحكم بن إبراهيم البصري بمصر ثنا الربيع بن سليمان ثنا أسد بن موسى ثنا الضحاك بن نبراس البصري عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال : ... فذكره ، وإسناده ضعيف منكر ، أمّا كونه ضعيفاً فلأنّ فيه الضحاك هذا وهو ليّن الحديث كما قال الحافظ في التقريب . وأمّا كونه منكراً فلأنّ المعروف في رواية هذا الحديث أنّه ثابت من حديث عبد الرحمن بن شبل - كما سبق آنفاً بتوسع عند الحديث رقم (٥) - من طريق يحيى بن أبي كثير عن زيد بن أبي سلام عن جدّه عن أبي راشد الحبرانيّ عن عبد الرحمن بن شبل بنحوه ، وهنا قد جاء الضحاك به فجعله من مسند أبي هريرة رضى الله عنه ، فهذا من لئنه وضعفه والله أعلم ،

هذا ، وأمّا باقى رواية هذا السند فكلهم ثقات إلّا واحداً وهو الحكم وهو أبو الحسن البصرى البغداديّ فإنّي لم أعثّر له على ترجمة - فيما لدّى من المراجع - إلّا في تاريخ بغداد [٢٢٩/٨ - ٢٣٠] ولم يذكر الخطيب فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وأمّا الربيع فهو أبو محمد المصرى صاحب الشافعيّ ، وأمّا أسد بن موسى فهو الملقّب بـ « أسد السنة » .

• وأما المتن الثالث عنه فهكذا :

« قال - رضى الله عنه - : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ أَكَلَ بِالْعِلْمِ طَمَسَ اللَّهُ عَلَى وَجْهِهِ ، وَرَدَّ عَلَيْهِ عَقِيْبَهُ ، وَكَانَتِ النَّارُ أَوْلَى بِهِ » اهـ^(١٢)

(١٢) إسناده ضعيف جداً .

ذكره السيوطى فى الجامع ونصّ على أنه أخرجه الشيرازى عن أبى هريرة مرفوعاً مثله ، ثم رمز له السيوطى بالضعف ، وذكره أيضاً المناوى فى الفيض [٨٤/٦] ونصّ على أنه « أخرجه الشيرازى فى الألقاب وأبو نعيم والديلمى ، قلت : ليس لدى كتاب الشيرازى المذكور حتى انظر فى سنده ، وكذلك فإننى لم أجده فى الحلية لأبى نعيم ولا فى غيرها من كتبه التى لدى ، ولكنى وقفت على الحديث من طريق أبى نعيم عند الديلمى حيث أخرجه فى كتابه الفردوس [...]^(*) قال : أخبرنا أبو علي الحداد رحمه الله أخبرنا أبو نعيم أحمد ابن عبد الله الحافظ قال : أخبرنا سهل بن عبد الله التستري حدثنا علي بن سيابة حدثنا داود بن سليمان حدثنا أبو عون شيخ من أهل البصرة عن سعيد عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة ... فذكره مرفوعاً . قلت : وإسناده ضعيف جداً ، وفيه أكثر من علة ، وهاك ذكر هذه العليل :

١ - ٢ - ٣ - أبو عون هذا وعلى بن سيابة أيضاً وداود بن سليمان لم أجداً أحداً عَرَفَهُمْ أو ترجم لهم فهم عندي غير معروفين ، نعم داود بن سليمان كثيرون ، لكن ما رأيت أحداً منهم يروى عن أبى عون ويروى عنه على بن سيابة ، والله المستعان .

٤ - سعيد هذا وهو إما أن يكون ابن أبى عروبة وإما أن يكون ابن بشير الأزدي ، فإن كان الأول فهو مع كونه ثقة إلا أنه قد اختلط وكذلك فإنه مدلس كثير التليس وقد عنعنه فى هذا السند ، وإن كان الثانى فهو صدوق له أغلاط خاصة عن قتادة وإذا تفرد بشيء فيه نكارة فهو ضعيف ، ولا شك أن هذا الحديث قد طفحت عليه النكارة بصورة واضحة جداً ، وعليه فهو ضعيف فى روايته لهذا الحديث وأمثاله .

٥ - عنعنة قتادة رحمه الله تعالى وهو مدلس كثير التليس .
هذا ، والحديث قد وافق الألبانى السيوطى على تضعيفه ولذا أودعه فى كتابه ضعيف الجامع [٥٤٨٤] ، والله أعلم وهو المستعان سبحانه .

(*) كما ذكر المحقق والمعلق مختصر مسند الفردوس فى الحاشية أسفل هذا الحديث أو المتن المذكور ، فتنبه .

● وأما المتن الرابع عنه فهكذا :

« قال - رضى الله عنه - : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ تَعَلَّمَ عِلْماً مِمَّا يَنْتَفَعِي بِهِ وَجَهَ اللَّهُ لَا يَتَعَلَّمَهُ إِلَّا لِيَصِيبَ بِهِ عَرَضاً مِنَ الدُّنْيَا لَنْ يَجِدَ عَرَفَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » يَعْنِي رِيحَهَا . اهـ^(١٣) .

= ● تنبيه مهم : هذا الحديث إن لم يكن له سَنَدٌ غَيْرُ الَّذِي ذَكَرْتُهُ فَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا . وهذا هو الظاهر عندي فإنه يغلب على ظني أَنَّ سَنَدَ الشَّيْخِ الرَّازِي مَدَارَهُ عَلَى مَا ذَكَرْتُ أَيْضاً ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣) إسناده حسن لذاته :

أخرجه أحمد [٣٣٨/٢] قال : ثنا يونس وسريج بن النعمان قالا : ثنا فليح عن عبد الله بن عبد الرحمن أبي طوالة عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة ... فذكره .

قلت : وإسناده حسن ، رجاله كلهم ثقات إلا فليحاً وهو ابن سليمان أبو يحيى المدني فإنه مختلف فيه وقد احتج به الشيخان والتحقيق أنه صدوق له أخطاء ، وأما يونس فهو ابن محمد أبو محمد البغدادي المؤدب ، وأما سريج فهو أبو الحسن البغدادي ، وأما عبد الله فهو ابن عبد الرحمن بن معمر ، وأما سعيد بن يسار فهو أبو الحُبَابِ المدني .

● والحديث أخرجه أبو داود [٣٦٦٤] وابن ماجه [٢٥٢] وابن حبان [١٤٧/١] - ١٤٨/إحسان [والحاكم [٨٥/١] والخطيب في اقتضاء العلم بالعمل [رقم - ١٠٢] وابن عبد البر في جامعه [١٨٩/١ - ١٩٠] والآجري في أخلاق حملة القرآن [رقم - ٥٧] كلهم من طريق فليح به بعضهم مثله وبعضهم نحوه ، وزاد أبو داود في روايته جملة : « عز وجل » بعد لفظ الجلالة ، وإسنادها صحيح إلى فليح .

● والحديث قد صححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي وصححه أيضاً أحمد شاكر في تحقيقه للمسند [٨٤٣٨] والألباني في تحقيقه لكتاب الخطيب المذكور آنفاً وفي صحيح الجامع أيضاً [٦٠٣٥] والذي يبدو لي أنه حسن فقط لأن مداره على فليح وقد عرفت حاله آنفاً ، وأما قول شيخنا العلامة الألباني في تحقيقه لكتاب الخطيب : « لكنه - يعني فليحاً - قد توبع عند ابن عبد البر » اهـ . فهذا وهم منه حفظه الله تعالى ، وذلك لأن ابن عبد البر قد أخرج هذا الحديث في جامعه [١٨٩/١ - ١٩٠] من ثلاثة أوجه عن فليح به ، ولم يذكر سواها لكن وجه من هذه الثلاث وقع هكذا : « .. عن أبي لهيعة عن أبي سليمان الخزازي عن أبي طوالة بإسناده مثله » فظن شيخنا أن أبا سليمان هذا قد =

• ١٠ - حديث ابن عباس و له عنه ثلاثة متون :

• أما المتن الأول فهكذا :

« عن ابن عباس - رضى الله تعالى عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ ،
« مَنْ أَخَذَ عَلَى الْقُرْآنِ أَجْرًا فَقَدْ تَعَجَّلَ حَسَنَاتِهِ فِي الدُّنْيَا ، وَالْقُرْآنُ يَخَاصِمُهُ
يَوْمَ الْقِيَامَةِ » اهـ^(١٤) .

= تابع فليحاً ، والحق أنه هو هو فليح ، ولكنه وقع في هذا الإسناد تحريف فجعله هكذا ،
والصواب أنه كان هكذا : عن ابن لهيعة « عن فليح بن سليمان الخزاعي .. » أو « ...
عن أبي يحيى بن سليمان الخزاعي ... »^(*) ، وهذا واضح لمن تدبر وتأمل ، والله أعلم
سبحانه .

• تنبيه مهم :

قد ورد سند هذا الحديث في المسند هكذا « ... فليح عن سعيد بن عبد الله بن
عبد الرحمن أنى طوالة .. » وهو خطأ بلا ريب ، ولذا ذكره الشيخ أحمد شاكر ثم قال :
وصوابه « فليح عن عبد الله بن عبد الرحمن أنى طوالة » وكذلك هو في المخطوطة على
الصواب « اهـ . كلامه الشيخ أحمد . وأقول : وهكذا على الصواب قد ذكره كل من أخرج
الحديث ، والله المستعان جلّ وعلا ، ونسأل الله سبحانه الإخلاص في طلب العلم وتعلّمه
وتعليمه والعمل به والثبات على ذلك حتى نلقاه وهو راضٍ عنا بمنّه وكرمه . آمين .

• تنبيه آخر مهم :

ليعلم القارئ الكريم أن تحقيقى السابق وكذا حكمى إنما هو في حقّ هذا الحديث
بهذا اللفظ وذاك المعنى المذكور فيه ، وإلا فقد وردت أحاديث كثيرة تدلّ على أن من طلب
العلم لغير الله كالجاه والرياء ونحو ذلك فإنه يتبوأ مقعده من النار ، فانظر هذه الأحاديث
في صحيح الترغيب والترهيب لشيخنا الألبانى [٤٦/١ - ٤٧ - ٤٨] لزماً ، وبالله تعالى
التوفيق .

(١٤) إسناده ضعيف على أقل أحواله :

• أخرجه أبو نعيم في الحلية [٢٠/٤] قال : حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن ثنا =

(*) وقد رواه بعض من خرجوا هذا الحديث فذكروه باسمه فقط ومنهم من رواه فذكره باسمه وكتبته هكذا كما
ذكرت ، وهذا كله على فرض ثبوته عن ابن وهب الراوى عن ابن لهيعة ، والله أعلم .

= الحسن بن علي بن الوليد ثنا عبد الرحمن بن نافع - درخت - ثنا موسى بن رشيد عن أبي عبيد الشامى عن طاووس عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال : قال رسول الله ﷺ .. فذكره ثم قال أبو نعيم : غريب من حديث طاووس لم يروه عنه إلا أبو عبد الله الشامى وهو مجهول وفي حديثه نكارة « اهـ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف وله علتان ، وهما :

١ - موسى بن رشيد هذا لم أعرفه بعد البحث عنه ، وكذلك لم يعرفه شيخنا الألبانى كما فى الضعيفة [١٤٢٢] ، وقد وقع عنده فى الضعيفة « شيد » بدل « رشيد » وهو خطأ لا ريب فيه وأظنه من الطباعة أو الناسخ .

٢ - أبو عبيد أو أبو عبد الله الشامى^(١) هذا مجهول : « وفي حديثه نكارة » كما سبق عن أبي نعيم ، وقال الألبانى فى الضعيفة أيضاً [١٤٢٢] « لم أعرفه » .

هذا ، وأما باقى رواة السند فأليك بيان حالهم :

أما محمد بن أحمد بن الحسن فهو أبو على البغدادى المعروف بـ « ابن الصواف » وهو إمام ثبت حجة ، وأما الحسن بن علي بن الوليد فهو أبو جعفر الفارسى الفسوى وقد ذكر الألبانى فى الضعيفة [١٤٢٢] أنه لا يعرفه .

قلت : لكن قد قال الخطيب فى تاريخه [٣٧٢/٧] : « ذكره الدارقطنى فقال : « لا بأس به » اهـ .

قلت : فإن ثبت ما نقله الخطيب عن الدارقطنى فهو إذاً حسن الحديث إن شاء الله تعالى^(*) .

وأما عبد الرحمن فهو أبو زياد بن نافع المخرمى المعروف بـ « الدرخت » وقد قال عنه شيخنا فى الضعيفة أيضاً [١٤٢٢] : « لم أعرفه » اهـ .

قلت : قد أخرج الخطيب فى التاريخ [٢٦٤/١٠] بسنده عن عبد الله بن أحمد الدورقى - أبى العباس - أنه قال : حدثنى عبد الرحمن بن نافع درخت .. وكان ثقة « اهـ . وقد ذكر ابن حبان فى الثقات [٣٨١/٨] راوياً بهذا الاسم ثم قال : « وأظنه الذى يقال له : درخت » .

وأما طاووس فهو ابن كيسان الإمام الثقة الفقيه العابد ، هذا ، وقد حكم شيخنا فى الضعيفة [١٤٢٢] على هذا الحديث بأنه منكر وأن إسناده مظلم ، وبالله تعالى التوفيق .

(١) الاختلاف المذكور فى كنيته من الحلية نفسها ، فتبه .

(*) وقد بحث عنه فى كتب الدارقطنى - التى لدى - فلم أعثر فيها على ترجمة له ، فالله أعلم .

● وأما المتن الثاني عنه فهكذا :

« عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « المعلمون خير الناس كُلُّما خلق الذكر جَدَّدوه ، عَظَّموهم ولا تستأجروهم فتخرجوهم فَإِنَّ المعلم إذا قال للصبي قل : بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال الصبي : بسم الله الرحمن الرحيم ، كتب الله براءة للصبي وبراءة لوالديه وبراءة للمعلم من النار » اهـ^(١٥)

(١٥) حديث موضوع .

● أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات [٢٢٠/١] بسنده عن أحمد بن عبد الله الهروي قال : حدثنا هشام بن سليمان الخرومي [الخرومي^(*)] عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « المعلمون ... فذكره » ، ثم قال ابن الجوزي : « هذا الحديث مِنْ عمل الهروي وهو الجَوَّيَّارُ وقد سبق القدح فيه وأنه كذاب وضاع » اهـ . قلت : ليته كان كذاباً فقط بل هو ركنٌ من أركان الكذب ، وراجع ترجمته في الميزان للذهبي [١٠٦-١٠٧-١٠٨] واللسان لابن حجر [٢٠٦-٢٠٧] والمجروحين لابن حبان [١٤٢/١] وسوف ترى العجب العجيب فلا أكثر الله تعالى مِنْ أمثاله ، وأما اسم جدّه فهو خالد . وأما هشام هذا فهو المكِّي وهو حسن الحديث عن ابن جريج فقط - إن شاء الله تعالى - وضعيف لسوء حفظه عن غيره .

وأما ابن أبي مليكة فهو الثقة الفقيه واسمه عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله ابن أبي مليكة ، والله أعلم وهو الموفق سبحانه .

● تنبيه :

في أصل المتن عند ابن الجوزي قوله « فتخرجوهم » هكذا « فتخرجوهم » بالخاء المعجمة بدل الخاء المهملة ، وهو خطأ والصواب ما أثبتّه ، والله أعلم .

(*) وقوله : « الخرومي » بالزاء المهملة هو الصواب كما في مواضع ترجمته ، فتنبه .

• وأما المتن الثالث عنه فهكذا :

« قال - رضى الله عنه :- مرَّ رسولُ الله ﷺ بمركاس المعلم فقال :
« إِيَّاكَ وحطب الصبيان وخبز الرقاق ، وإِيَّاكَ والشرط على كتاب الله »
اهـ^(١٦) .

(١٦) موضوع .

ذكره ابن الجوزى فى الموضوعات [٢٢٨/١ - ٢٢٩] - معلقاً فقال : - روى نهشل
عن الضحاك عن ابن عباس : قال : مرَّ رسولُ الله ﷺ «...فذكره» .
قلت : ثم أعلمه ابن الجوزى بنهشل هذا ، ونهشل هذا هو ابن سعيد بن وردان البصرى
ثم الخراسانى وهو كذاب كما قال إسحاق بن راهويه ، وقد تركه البعض أيضاً وضعفه آخرون
ولم يحتج به أحد البتة .
وأما الضحاك فهو ابن مزاحم الهلالى وهو ثقة ، ربما أخطأ ولكنه كثير الإرسال ، وقد
اختلف فى سمائه من ابن عباس ، والصحيح فى ذلك والذى قام عليه الدليل أنه لم يسمع
منه شيئاً البتة ، وهذه علة أخرى فى هذا السند .

● والحديث قد أخرجه الجوزقانى فى موضوعاته كما فى اللآلى للسيوطى [٢٠٥/١ -
٢٠٦] بسنده من طريق عيسى بن نهشل القرشى عن الضحاك به ، ثم قال : أى :
الجوزقانى - « وهذا حديث باطل ، وإسناده مجهول منكر » اهـ ، وانظر تنزيه الشريعة لابن
عراق [٢٥٥/١] ، والظاهر لى أن عيسى بن نهشل القرشى هكذا خطأ والصواب - إن
شاء الله تعالى - عن عيسى القرشى عن نهشل عن الضحاك ، وذلك لما يلى :

- ١ - لم أجد ذكراً لعيسى بن نهشل هذا مطلقاً فى كتب الرواة التى بين يدي .
- ٢ - المعروف بالرواية عن الضحاك إنما هو نهشل .
- ٣ - هكذا قد ذكره ابن الجوزى فى الموضوعات كما ذكرت آنفاً .
وحتى لو لم يصح هذا الذى رجحته ... فكان ماذا .. ؟ أليس الإسناد مسلسل بالعلل
الكثيرة جداً فهو إذاً ضعيف جداً ، إذ إن إسناده مجهول وقد بحثت عن أكثر رواة فلم
أظفر لهم على ترجمة ، فالظاهر - والله أعلم - أن جهالة لا تقتصر على راوٍ واحد بل قد
تصل إلى أكثر من ثلاث رواة ويضم إلى هذه الجهالة الانقطاع بين الضحاك وابن عباس .
هذا ، ثم رأيت العلامة الإمام الشوكانى فى الفوائد المجموعة [ص/٢٧٧] قد حكم على
هذا الحديث بالوضع ، والله المستعان سبحانه .

• ١١ - حديث عوف بن مالك الأشجعي رضى الله عنه :

« عن عوف بن مالك أنه كان معه رجل يعلمه القرآن فقال لرسول الله ﷺ : صاحبى الذى رأيته معى اشترى قوساً وأهداها إالى فأخذها عنه ؟ فقال له النبى ﷺ : « لا » ، ثم مكث حتى إذا كان رأس الحول عاد عليه فقال : يا رسول الله ﷺ آخذها ؟ قال : « لا » ، ثم مكث حتى كان رأس الحول قال : آخذ تلك القوس يا رسول الله ؟ قال : « لا » ، قال : أفلا آخذها يا رسول الله فتكون عنده ، فقال رسول الله ﷺ : « أتريد أن تلقى الله يا عوف يوم القيامة وبين كفيك جمره من جهنم » اهـ^(١٧)

(١٧) إسناده ضعيف ، لكن ما تحت الخط منه صحيح بشواهده .

أخرجه الطبرانى فى الكبير [٥٣/١٨] قال : حدثنا عمرو بن إسحاق بن إبراهيم بن زريق الحمصى ثنا محمد بن إسماعيل بن عيَّاش حدثنا أبى عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد أنه حدثهم عن عوف بن مالك أنه كان معه رجل يعلمه القرآن ... فذكره ، وإسناده ضعيف ، محمد بن إسماعيل هذا قد ضعفه الهيثمى فى المجمع [٩٦/٤] ولمعرفة كونه ضعيفاً انظر التهذيب [٦١-٦٠/٩] وهو مع ضعفه لم يصح شيء يقدح فى عدالته البتة - عند التأمل والتحقيق - وأما أبوه إسماعيل فهو أبو عتبة الحمصى وهو صدوق فى حديثه عن الشاميين ، ضعيف مغلط فى غيرهم كما هو مذهب جمهور أهل العلم ، وروايته هذه عن ضمضم وهو شامى حمصى فلا عُهْدَةَ إِذْأ على إسماعيل هنا ، وأما ضمضم هذا فهو الحضرمى الحمصى وهو جيد الحديث ، وأما شريح فهو ابن عبيد بن شريح الحضرمى الحمصى وهو ثقة وكان يرسل كثيراً ، ولكن هل سمع من عوف بن مالك رضى الله عنه أم لا ؟؟ الظاهر - والله أعلم - أن روايته عنه ليست مرسلّة ، نعم قد نفى بعض أهل العلم وهو محمد بن عوف كما فى التهذيب [٣٢٨/٤ - ٣٢٩] - سماعه منه ؟؟ وكان دليله على ذلك أنه ما وجدته يصرّح فى رواياته عن الصحابة بالسماع أو التحديث ؟؟ وعليه فلم يُثَبِّتْ له سماعاً من أحد من الصحابة الكرام ، وعوف منهم رضى الله عنهم فلا يُثَبِّتْ سماعه منه عنده تبعاً ؟!! وأقول : قد أثبت البخارى فى الكبير [٢٣٠/٤] سماعه من معاوية بن أبى سفيان ، وعوف قد مات بعد معاوية سنة ثلاث وسبعين ، واشترط ثبوت السماع أو اللقاء مع المعاصرة =

• ١٢ - حديث عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه :

« عن عبد الرحمن بن عوف قال : قال رسول الله ﷺ : « اقرءوا القرآن لا تأكلوا به ولا تستأثروا به ولا تجفوا عنه ولا تغلوا فيه » اهـ^(١٨)

= لكي يُحكَم على الرواية بالوصل والاتصال مذهب ضعيف وفيه تعنت واضح ، بل متى ثبتت المعاصرة وانتفى عن الراوى كونه مدلساً ولم يثبت في حقه أنه لم يلتق به ، فتحمل روايته حينئذ على الاتصال ما لم يثبت الانقطاع كما أوضح ذلك الإمام مسلم في مقدمة صحيحه [٢٩/١ - ٣٥ / عبد الباقي] ، وعليه فالذى رجحته هو الصواب - إن شاء الله تعالى - وأما شيخ الطبراني فلم أعثر عليه الآن إلا في ترجمة محمد بن إسماعيل في التهذيب [٦٠/٩] وكذلك في الصغير للطبراني [٢٥٨/١] لكنني لم أجده فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فالله أعلم سبحانه .

● والحديث قد أعلته الحافظ الهيثمي في المجمع [٩٦/٤] بمحمد بن إسماعيل بن عياش .
● هذا ، والحديث وإن كان سنده ضعيفاً من حديث عوف إلا أن ما تحت الخط منه صحيح بشواهد أخرى كما سبق ذكره عند رقم [١] ، فراجعه مشكوراً ، وبالله تعالى التوفيق .

(١٨) إسناده ضعيف ، والمتن جيد .

أخرجه البزار في مسنده [٢٥٣/٣ / البحر الزخار] قال : حدثنا إسحاق بن البهلول : الأنباري قال : حدثني أبي قال : نا حماد بن يحيى عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ « ... فذكره » ، ثم قال البزار : « وهذا الحديث خطأ إنما خطأه من حماد بن يحيى لأنه لين الحديث ، والحديث الصحيح إنما رواه يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن أبي راشد الخبراني عن عبد الرحمن بن شبل » اهـ .

قلت : والأمر كما قال الحافظ البزار رحمه الله تعالى لكن بقيدني ، وهما :

- ١ - أن الراجح في حماد - وهو أبو بكر الأبيح السلمى البصرى - أنه صدوق يخطئ أو له أخطاء ، ولا شك أن هذا الحديث منها وذلك لأنه قد خالف الثقات الذين قد رَوَوْا هذا المتن عن يحيى بن أبي كثير فجعلوا من مسند عبد الرحمن بن شبل كما سبق رقم [٥] .
- ٢ - أن الحديث ثابت ومحفوظ من طريق يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن جده عن أبي راشد الخبراني عن عبد الرحمن بن شبل بنحوه كما سبق ذكره بتوسع عند رقم [٥] فإسقاط لفظة « جده » من الإسناد غير محفوظ البتة ، والله تعالى أعلم .

● ١٣ - حديث بُريدة بن الحُصيب رضى الله عنه ، وله عنه
متنان :

● أما المتن الأول فهكذا :

« عن بريدة قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ قرأ القرآن يتأكل به
الناسَ جاء يوم القيامة ووجهه عظم ليس عليه لحم » اهـ^(١٩) .

= ● وأما باقى الرواة سوى حمّاد فكلهم ثقات أئمة إلا البهلول وهو ابن حسان بن سنان
أبو الهيثم التنوخى الأنبارى فإنى لم أعثّر له على ترجمة إلا فى تاريخ بغداد [١٠٨/٧ - ١٠٩]
ولم يذكر الخطيب فيه جرحاً ولا تعديلاً من حيث ضبطه ، فالله تعالى أعلم .
● تنبيه : وقع فى متن البزار السابق فى الأصل « ولا تحفوا » بالحاء المهملة ، وهو خطأ
والصواب ما أثبتّه بالجيم إذ المتن هكذا على كل الوجوه التى روته وكذلك فقد ذكره الزيلعى
فى نصب الراية [١٣٦/٤] من رواية البزار كما صحّحته هنا ، والله الموفق سبحانه .
(١٩) إسناده ضعيف لإرساله .

أخرجه ابن حبان فى المجروحين [١٤٨/١ - ١٤٩] قال : أخبرنا أحمد بن محمد بن
زياد بن الأعرابى بمكة ثنا أحمد بن ميثم بن أبى نعيم ثنا على بن قادم عن سفيان الثورى
عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ « ...
فذكره »^(١) ، وإسناده ضعيف له علتان ، وهما :

١ - أحمد بن ميثم بن أبى نعيم وهو مختلف فيه وقد ضعّفه الدارقطنى^(*) وذكره ابن حبان
فى المجروحين [١٤٧/١ - ١٤٨] وقال : « ... يروى عن على بن قادم المناكير الكثيرة
وعن غيره من الثقات الأشياء المقلوبة ... » اهـ . ثم ذكر له هذا الحديث وحكم عليه بأنه
لا أصل له عن رسول الله ﷺ .

قلت : والراجح عندى أنه ضعيف لسوء حفظه ، والله تعالى أعلم .

٢ - على بن قادم وهو الخزاعى الكوفى وهو صدوق له أخطاء وإذا تفرد بشيء فيه نكارة =

(١) وإسناد ابن حبان هذا ترتيبه وسياقه هكذا من عندى ، وأما ابن حبان فقد ذكره مبتدئاً بعلى بن قادم ...
ثم قال : أخبرنا به أحمد بن محمد بن زياد ابن الأعرابى بمكة ثنا أحمد بن ميثم بن أبى نعيم ثنا على بن قادم ...
فذكره .

(*) فى كتاب : الضعفاء والمتروكين [ص/٥٣] .

= فهو ضعيف وخاصة عن الثوري ، وأظن أن هذا الحديث من هذه المناكير التي تُستنكر عليه ، ولعلّه - والله أعلم - من قبل تلميذه السابق ذكره .

● هذا ، وأما سائر رواة السند الآخرين فكلهم ثقات ، وأما قول الإمام البخاري في الكبير [٤/٤] : « .. ولم يذكر سليمان سماعاً من أبيه » اهـ . فلا يقدح في ثبوت سماع سليمان من أبيه - عند التحقيق والتدبر - إذ كيف يشك في سماعه منه وقد بلغ من العمر حوالي خمسة وأربعين عاماً وأبوه لم يزل حياً ولم يمِت بعدُ؟؟! وبالله تعالى التوفيق .

● والحديث أخرجه ابن الجوزي في العلل [١١٧/١] بسنده عن ابن حبان به مثله ، إلا أنه أضاف إلى هذا المتن الذي نحن بصدد المتن الآتي في التعليق القادم رقم (٢٠) ، والصواب تفريق ذلك كما صرح وفعل ابن حبان ، وانظر ضعيف الجامع للألباني [٥٧٧٥] ونصب الراية للزيلعي [١٣٨/٤] :

● تنبيه :

قد وقع عند ابن حبان في الأصل هكذا « ... وجهه علقه .. » وهو خطأ مخالف لأكثر المواضع التي ذكر فيها هذا الحديث ، وكذلك مخالف لما ذكره محقق المجروحين عن لفظ مخطوطة المجروحين ، فتنبه ، وبالله تعالى التوفيق .

● تنبيه آخر مهم :

ثم وجدت للإسناد الذي معنا علةً ثالثة وهي أن وصلّه منكر ، وذلك لما رواه الآجري في أخلاق حملة القرآن [رقم/٥٨] قال : أخبرنا أبو عبد الله محمد بن مخلد قال : ثنا محمد بن إسماعيل الحسائي قال : ثنا وكيع ثنا سفيان عن واقد مولى زيد بن خليفة عن زاذان قال : « مَنْ قرأ القرآن يتأكّل ... فذكره » ، قلت : وهذا إسناد حسن رجاله كلهم ثقات إلا واقدًا هذا فإنه صدوق كما قال الحافظ في التقریب ، ولكنه موقوف على زاذان هذا وهو أبو عمر الكندي ويكنى أبا عبد الله أيضاً وهو ثقة تُكلم فيه بغير حجة وقد وثقه ابن معين وابن سعد والعجلي والخطيب والذهبي - في الكاشف - بل قال ابن معين كما في سؤالات ابن الجنيد عنه : « لا يُسأل عن مثله » اهـ . ولكنه وإن كان موقوفاً إلا أن له حكم الرفع - كما هو ظاهر جلّي - وعليه فهو مرسل حسن ، وبه يتبين أن وصله عن سيفان الثوري وجعلهُ من حديث بريدة مرفوعاً - كما سبق - غير محفوظ ، فتأمل وتنبه ، والله الموفق سبحانه .

• وأما المتن الثاني عنه فهكذا :

« عن بريدة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « قراء القرآن ثلاثة : رجل قرأ القرآن فأخذه بضاعة فاستجر به الملوك واستمال به الناس ، ورجل قرأ القرآن فأقام حروفه وضيع حدوده ، كثر هؤلاء من قراء القرآن لا كثرة الله ، ورجل قرأ القرآن فوضع دواء القرآن على داء قلبه فأسهر به ليله وأظمأ به نهاره ، فأقاموا به في مساجدهم ، بهؤلاء يرفع الله البلاء ويزيل الأعداء ويُنزل غيث السماء فوالله هؤلاء من قراء القرآن أعز من الكبريت الأحمر » اهـ^(٢٠) .

(٢٠) موضوع .

أخرجه ابن حبان في المجروحين [١٤٨/١ - ١٤٩] قال : « وبإسناده - أى بإسناد الحديث السابق رقم [١٩] - قال : - أى : بريدة - قال رسول الله ﷺ « ... فذكره » ، ويُقال في تحقيق إسناده وتخريجه ما قد قلته وذكرته في الحديث السابق ، لكن يُراد عليه أن ابن الجوزي أخرجه في المصدر السابق لكن [١١٧/١ - ١١٨] . هذا ، والحديث قد حكم عليه شيخنا الألباني في الضعيفة [١٣٥٦] بالوضع ، فالله أعلم سبحانه .

• ١٤ - حديث عبد الله بن بشر رضى الله عنه :

« عن المثني بن وائل قال : أتيتُ عبد الله بن بسر فمسح رأسي ووضعت يدي على ذراعه فسأله رجل عن أجر المعلم ، فقال : دخل على رسول الله ﷺ رجل متنكب قوساً ، فأعجبت النبي ﷺ فقال : « ما أجود قوسك ، اشتريتها » ، قال : لا ، ولكن أهداها إلي رجل أقرأ ابنه القرآن ، قال : « فحب أن يُقْلَدَكَ الله قوساً من نار ؟ » ، قال : لا ، قال : « فردّها » اهـ^(٢١) .

(٢١) إسناده ضعيف ، ولكن ما تحت الخط منه صحيح بشواهد .

• ذكره الحافظ الهيثمي في المجمع [٩٦/٤] قال :

« وعن المثني بن وائل قال أتيتُ عبد الله بن بسر ... فذكره » ، ثم قال الهيثمي : « رواه الطبراني في الكبير ، والمثنى وولده ذكرهما ابن أبي حاتم ولم يُخرج واحداً منهما وبقيّة رجاله ثقات » اهـ . قلت : والمثنى هذا هو ابن وائل بن ربيعة بن بكر الحضرمي وابنه اسمه عصام وقد ذكرهما ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل ولم يذكر فيهما جرحاً ولا تعديلاً ، ولم أجد لهما ذكراً في موضع آخر ، فالإسناد على هذا الحال ضعيف إن شاء الله تعالى ، والله أعلم ،

• هذا ، وقد بحثُ عن الحديث في المعجم الكبير للطبراني فلم أجده ، فالظاهر - بل الذي لا يُشك فيه - أنه ضمن الأجزاء المفقودة حتى الآن .

• لكن الحديث وإن كان سنده ضعيفاً لكن ما تحت الخط منه صحيح بشواهد ، كما سبق ذكره عند رقم (١) والله الموفق سبحانه .

• تنبيه : في الأصل كما في المجمع قد وَقَعَ لفظان كل منهما خطأ والصواب ما أثبتّه ، وهذان اللفظان هما « بشر » بدل « بسر » و « فردّها » بدل « فردّها » ، والله أعلم .

• ١٥ - حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، وله عنه
متنان :

• أما المتن الأول فهكذا :

« عن أبي سعيد الخدري أنه سمع النبي ﷺ يقول : « تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ وَاسْلُوا
اللَّهُ بِهِ الْجَنَّةَ قَبْلَ أَنْ يَتَعَلَّمَهُ قَوْمٌ يَسْأَلُونَ بِهِ الدُّنْيَا ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ يَتَعَلَّمُهُ ثَلَاثَةٌ ،
رَجُلٌ يَبَاهِي بِهِ ، وَرَجُلٌ يَسْتَأْكُلُ بِهِ ، وَرَجُلٌ يَقْرَأُهُ لِلَّهِ » اهـ^(٢٢) .

(٢٢) إسناده ضعيف إن شاء الله تعالى

أخرجه محمد بن نصر المروزي في قيام الليل [ص / ٧٨] قال : حدثنا يحيى بن يحيى
أخبرنا ابن لهيعة عن موسى بن وردان عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري أنه سمع النبي
ﷺ يقول : « ... فذكره » ، وإسناده ضعيف وعلمته ابن لهيعة فإنه ضعيف لسوء حفظه
إلا في بعض الروايات - كما بينت ذلك بتفصيل في رسالتي « التكت الرفيعة في الفصل في
ابن لهيعة » - يسر الله تعالى طبعها ونشرها بفضله وكرمه - وليست هذه الرواية منها ،
وأما باقي رواية السند فكلهم ثقات إلا موسى فهو صدوق ربما أخطأ كما قال الحافظ في
التقريب ، وأما يحيى فهو ابن يحيى بن بكير التميمي أبو زكرياء النيسابوري ، وأما أبو الهيثم
فهو سليمان بن عمرو المصري العتوري .

• هذا ، وقد قال الحافظ في الفتح [١٠٠/٩] : « قد أخرج أبو عبيد في « فضائل
القرآن » ... عن أبي سعيد الخدري وصححه الحاكم رفعه » اهـ .

قلت : ثم ساقه الحافظ بنحوه ، وأورد العلامة الألباني كلام الحافظ هذا في الصحيحة
[٢٥٨] ثم قال : « ... ولم أجده الآن في المستدرک ، ولعله من غير طريق ابن لهيعة » اهـ .
قلت : وقد بحثت عنه في المستدرک فلم أجده أيضاً ، وليس لدي كتاب أبي عبيد هذا حتى
انظر في إسناده ، فالله أعلم .

• والخلاصة : أن ما تحت الخط منه له ما يشهد له وهو ما سبق رقم [٤] وما سيأتي
رقم [٢٣] ، والله الموفق سبحانه .

• وأما المتن الثاني عنه فهكذا :

« عن أبي سعيد الخدري قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « يكون حَلْفٌ من بعد ستين سنةً أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيًّا ، ثم يكون حَلْفٌ يقرءون القرآن لا يعدو تراقيهم ، ويقرأ القرآن ثلاثة ، مؤمن ومنافق وفاجر » ، قال بشيرٌ : قلت للوليد - وهما من رواة هذا الحديث - : ما هؤلاء الثلاثة فقال : المنافق كافر به ، والفاجر يتأكل به ، والمؤمن يؤمن به » اهـ^(٢٣)

(٢٣) إسناده حسن .

أخرجه الإمام أحمد [٣٨/٣ - ٣٩] قال : حدثنا أبو عبد الله الرحمن ثنا حيوة أخبرني بشير بن أبي عمرو الخولاني أن الوليد بن قيس حدثه أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : ... فذكره ، وإسناده حسن لذاته إن شاء الله تعالى ، رواه كلهم ثقات إلا الوليد بن قيس هذا وهو التجيبي المصري فإنه حسن الحديث إن شاء الله تعالى وثقه العجلي وابن حبان وصحح إسناده حديثه هذا الحاكم [٥٤٧/٤] ووافقه عليه الذهبي ، وبما ذكرته عن هؤلاء الأئمة نعلم أن قول الحافظ فيه « مقبول » ليس بمقبول ، والله أعلم ، وأما أبو عبد الرحمن فهو عبد الله بن يزيد المقرئ ، وأما حيوة فهو ابن شريح أبو زرعة التجيبي المصري .

● والحديث قد أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد [ص / ١١٨ - ١١٩] والحاكم [٥٤٧/٤] وغيرهما عن أبي عبد الرحمن المقرئ به مثله ، وقال الحاكم : « صحيح الإسناد » ووافقه الذهبي ، وانظر المعرفة والتاريخ للفسوي [٥٥٥/٣] والصحيحة للألباني [٢٥٨] إن شئت .

● تنبيه مهم :

هذا المتن لا يشهد للمتن السابق ذكره رقم [٢٢] إذ إنه ليس مثله في المعنى^(*) ، فاستشهاد شيخنا الألباني به^(**) لتقوية المتن السابق رقم [٢٢] ليس بصواب ؟ والله =

(*) ألا قوله : « وقرأ القرآن ثلاثة » فإنه يشهد لقوله ثم : « فإن القرآن يتعلمه ثلاثة » . ، إن شاء الله تعالى .

(**) في الصحيحة [٢٥٨] .

● ١٦ - حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما :

« عن عبد الله بن عمر قال : « نهى رسول الله ﷺ عن التعليم والأذان بالأجرة ، فمن فعل ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » اهـ^(٢٤) .

* * *

= أعلم ، وأما ما تحت الخط هنا - من المتن - فليس له حكم الرفع بل هو مقطوع كما هو واضح وجلّى ، فتنبه ، وبالله تعالى التوفيق .

(٢٤) إسناده ذاهب ساقط .

ذكره ابن الجوزي في الموضوعات [٢٢٩/١] معلقاً فقال : « روى صالح بن بيان الثقفي عن الفرات بن السائب عن ميمون بن مهران عن ابن عمر قال : فذكره » ، ثم قال ابن الجوزي : « هذا لا يصح ... قال الدارقطني : صالح بن بيان والفرات بن السائب متروكان » اهـ .

قلت : صالح والفرات ذاهبا الحديث ، وصالح هو المعروف بالساحلي قاضي سيراف ، والفرات هو الجزري أبو سليمان أو أبو المعلى ، وعليه الحديث إسناده ذاهب ساقط ، وأما ميمون بن مهران فهو ثقة فقيه فاضل عابد ولكنه كان يرسل عن بعض الصحابة ، فهل كان يرسل عن ابن عمر أيضاً أم لا ؟ فالحافظ الذهبي قد أشار إلى كونه مُرسِلاً عنه كما نقله عنه ابن عَرّاق في تنزيه الشريعة [٢٧٠/١] ، فالله أعلم سبحانه .

● والحديث قد أخرجه الجوزقاني كما في اللآلي للسيوطي [٢٠٦/١] بسنده عن صالح بن بيان به مثله .

❦ الباب الثاني ❦

مع تحيات إخواتكم في الله
ملتقى أهل الحديث

ahlalhdeeth.com

خزانة التراث العربي

khizana.co.nr

خزانة المذهب الحنبلي

hanabila.blogspot.com

خزانة المذهب المالكي

malikiaa.blogspot.com

عقيدتنا مذهب السلف الصالح أهل الحديث

akidatuna.blogspot.com

القول الحسن مكتب الكتب الصوتية المسموعة

kawlhassan.blogspot.com

□ الباب الثاني □

ذكر الأحاديث التي احتج بها على جواز أخذ
الأجرة على تحفيظ أو تعليم القرآن الكريم
أو العلم الشرعي السنّي

● وقد وردت أحاديث كثيرة تدل على ما في ترجمة هذا الباب ، وهذه الأحاديث بعضها ثابت وبعضها ليس بثابت ، وقد روى هذه الأحاديث جمع من الصحابة رضی الله عنهم عن الرسول ﷺ ، وهؤلاء الصحابة هم :

١ - عبد الله بن عباس .

٢ - عائشة .

٣ - أبو سعيد الخدری .

٤ - سهل بن سعد الساعدي .

٥ - أبو هريرة .

٦ - ضميرة بن أبي ضميرة .

٧ - عبد الله بن مسعود .

٨ - علي بن أبي طالب .

٩ - سليك الغطفاني .

١٠ - أبو أمامة الباهلي .

١١ - عمر بن الخطاب .

١٢ - أنس بن مالك .

وفي الباب عن غير الصحابة رضی الله عنهم ، وهم :

١٣ - أبو النعمان الأزدي مرسلًا .

- ١ - حديث ابن عباس رضى الله عنهما ، وله عنه ثلاثة متون :
- أما المتن الأول فهكذا :

« عن ابن عباس أن نفرأ من أصحاب النبي ﷺ مروا بماء فيهم لديغ - أو سليم - فعرض لهم رجل من أهل الماء فقال : هل فيكم من راقٍ ؟ إن في الماء رجلاً لديغاً ، أو سليماً . فانطلق رجل منهم فقراً بفاتحة الكتاب على شاء ، فبرأ . فجاء بالشاء إلى أصحابه ، فكرهوا ذلك وقالوا : أخذت على كتاب الله أجراً ، حتى قدموا المدينة فقالوا : يا رسول الله ، أخذ على كتاب الله أجراً ، فقال رسول الله ﷺ : « إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْراً كِتَابُ اللَّهِ » اهـ^(٢٥) .

(٢٥) حديث صحيح .

أخرجه البخارى (١٩٨/١٠ - ١٩٩ / فتح برقم ٥٧٣٧) قال : حدثنا سيدان بن مضارب أبو محمد الباهلى حدثنا أبو معشر البصرى - هو صدوق - يوسف بن يزيد البراء قال . حدثنى عبيد الله بن الأخنس أبو مالك عن ابن أبى مُليكة عن ابن عباس : أن نفرأ من أصحاب رسول الله ﷺ مروا ... فذكره ، وهذا إسناد حسن ، سيدان وأبو معشر كل منهما صدوق والثاني له أخطاء ، وأما كل من عبيد الله وابن أبى مُليكة فثقة ولكن الأول له أخطاء ، وابن أبى مليكة هو عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله التيمى المدنى ، وذكر بعضهم أن جدّه هو أبو مليكة .

● والحديث من طريق آخر عن أبى معشر به بنحوه أخرجه ابن حبان [٢٩٧/٧ - ٢٩٨ / إحسان] والدارقطنى وصححه [٦٥/٣ رقم ٢٤٨] .

● وأخرجه الدارقطنى أيضاً [٦٥/٣ / رقم ٢٤٧] من طريق آخر عن عبيد الله بن الأخنس به بنحوه ، وفيه زيادة ، وهى : « ... فقال رسول الله ﷺ : « وما يدريك أنها رقية » يعنى أم الكتاب » ، قلت : لكن إسنادّه فيه القاسم بن عيسى وهو الطائى الواسطى وقد قال فيه الحافظ فى التقریب : « صدوق تغير » اهـ .

قلت : وفيه خلاف بينهم ، والتحقيق - أنه صدوق ما لم ينفرد ، وها هو ينفرد بهذه الزيادة ، من هذا الوجه فإنها لا تُعرف فى هذا الحديث من طريق عبيد الله بن الأخنس إلا =

● ٢ - حديث عائشة رضى الله عنها :

« عن عائشة - قالت - : سألت رسول الله ﷺ عن كسب المعلمين فقال : « إِنَّ أَحَقَّ مَا أُخِذَ عَلَيْهِ الْأَجْرُ لِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى » اهـ^(٢٦) .

= منه فهي إذاً غير محفوظة من هذا الوجه ، وسوف يأتي عند رقم [٢٧] بيان أنها لفظة صحيحة ولكن من وجه آخر عن أبى سعيد الخدرى مرفوعاً ، فتأمل وتنبه .

(٢٦) إسناده هالك ومنكر .

أخرجه ابن عدى فى الكامل [١٥٣/٥] قال : حدثنا حمزة بن داود الثقفى الأبلئ ثنا محمد بن شعيب الساجئ ثنا عمرو المخرم ثنا ثابت الحفار عن ابن أبى مليكة عن عائشة : سألت رسول الله ﷺ عن كسب المعلمين فقال : « إِنَّ أَحَقَّ ... فذكره .

قلت : وهذا إسناده هالك منكر ، وأما كونه هالكاً فلأن عمرو بن المخرم وهو أبو قتادة البصرى ساقط الحديث ، وانظر ترجمته فى الكامل لابن عدى (١٥٢/٥ - ١٥٣) ، وأما ثابت الحفار فقد قال فيه ابن عدى (١٥٣/٥) : « لَا يُعْرَفُ » اهـ . وقال الذهبى فى الميزان (٣٦٩/١) : « ثابت الحفار عن ابن أبى مليكة بخبر منكر » اهـ .

قلت : وهذا الخبر هو الذى نحن فى صدد بيانه الآن ، وأما كونه منكراً فلأن المعروف عن ابن أبى مليكة - هو الحديث السابق ذكره رقم (٢٥) عن ابن عباس - والله أعلم سبحانه ، وأما ابن أبى مليكة فهو عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبى مليكة التيمى المدنى الثقة الفقيه ، وأما شيخ ابن عدى وشيخه فلم أظفر بترجمتهما الآن ، والله المستعان .

● هذا ، وقد حكم على الحديث بالنكارة الذهبى كما ذكرت آنفاً وابن عدى فى الكامل (١٥٣/٥) وانظر الإرواء لشيخنا الألبانى (٣١٨/٥) إن شئت مشكوراً .

• ٣ - حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه :

« عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : انطلق نفرٌ من أصحاب النبي ﷺ في سفرة سافروها حتى نزلوا على حَيٍّ من أحياء العرب فاستضافوهم فأبوا أن يُضيفوهم ، فلدغ سيّد ذلك الحيّ ، فسعوا له بكلّ شيء ، لا ينفعه شيء . فقال بعضهم : لو أتيتم هؤلاء الرّهط الذين نزلوا لعله أن يكون عند بعضهم شيء . فاتوهم فقالوا : يا أيها الرّهط إنّ سيدنا لدغ ، وسعينا له بكلّ شيء لا ينفعه ، فهل عند أحدٍ منكم شيء ؟ فقال بعضهم : نعم والله إني لأرقي ، ولكن والله لقد إستضفناكم فلم تضيفونا ، فما أنا براقٍ لكم حتى تجعلوا لنا جُعلاً فصالحوهم على قطع من الغنم فانطلق يَتَفَلُّ عليه ويقرأ ﴿ الحمد لله ربّ العالمين ﴾ فكأنما نُشِطَ من عقالي ، فانطلق يمشي وما به قلبة قال : فأوفوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه فقال بعضهم : اقساموا فقال الذي رقي : لا تفعلوا حتى نأتى النبي ﷺ فنذكر له الذي كان فننظر ما يأمرنا فقدموا على رسول الله ﷺ فذكروا له فقال : « وما يدريك أنها رقية » ، ثم قال : « قد أصبتم اقساموا واضربوا لي معكم سهماً » ، فضحك النبي ﷺ اهـ (٢٧).

(٢٧) حديث صحيح .

أخرجه البخاري (٤٥٣/٤ / فتح / رقم - ٢٢٧٦) قال : حدثنا أبو النعمان حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن أبي المتوكل عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : « انطلق نفر من أصحاب النبي ﷺ في سفرة فذكره

وهذا إسناد صحيح ، أبو المتوكل هو علي بن داود الناجي ، وأبو بشر هو جعفر بن أبي وحشية وأبو وحشية اسمه إياس ، وأبو عوانة هو الوضاح بن عبد الله اليشكري وأبو النعمان هو محمد بن الفضل السدوسي وهو مع كونه ثقة إلا أنّه قد اختلط سنة عشرين ومائتين كما ذهب إلى هذا أبو حاتم الرازي وغيره ، وقال البخاري في التاريخ الكبير : « تغير بآخرة » اهـ .

هذا ، وإخراج البخاري له مع وصفه إياه بأنه تغير بآخرة يدل على أنه ما حدث عنه في صحيحه إلا بما سمعه منه قبل هذا التغير ، وكذلك فقد تابع أبا النعمان موسى بن إسماعيل وهو أبو سلمة التبوذكي الثقة الثبت عند البخاري (٢٠٩/١٠ / فتح / رقم - ٥٧٤٩) ومسدد بن مسرهد الثقة الحافظ عند أبي داود (٣٤١٨) و (٣٩٠٠) به بنحوه ، فرالت الشبهة والحمد لله تعالى .

● والحديث أخرجه أيضاً البخاري (١٩٨/١٠ فتح رقم - ٥٧٣٦) ومسلم (١٧٢٧/٤ / عبد الباقي) والترمذي [٢٣٠/٦ - ٢٣١ - ٢٣٢] ، تحفة والنسائي في اليوم والليلة (ص / ٢٩٦ - ٢٩٧ / رقم - ١٠٣٦ - ١٠٣٧) بعضهم من طريق شعبة وبعضهم من طريق هشيم بن بشير كلاهما عن أبي بشر به بنحوه .

● نعم : قد أخرجه ابن ماجه (٧٢٩/٢) قال : حدثنا أبو كريب ثنا هشيم ثنا أبو بشر عن ابن أبي المتوكل عن أبي المتوكل عن أبي سعيد مرفوعاً بنحوه ، وأبو كريب هو محمد بن العلاء وهو مع كونه ثقة حافظاً إلا أن روايته هذه ضعيفة شاذة لمخالفتها لما رواه غيره من الثقات - أبو عوانة وشعبة بل وهشم نفسه كما سبق آنفاً حيث زاد أبو كريب عليهم في هذا السند ابن أبي المتوكل ، والله أعلم ، بل إن ابن ماجه قد استصوب ذلك حيث قال بعد تخريجه له : « والصواب هو أبو المتوكل » اهـ .

● هذا ، وللحديث طريق آخر :

أخرجه أحمد [١٠/٣] قال : حدثنا أبو معاوية ثنا الأعمش عن جعفر بن أبي إياس عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري به بنحوه ، وفي متنه ألفاظ مهمة ، وهي : « ... قال : فأتونا ، فقالوا : فيكم أحد يرق من العقر قال : فقلت : نعم أنا ، ولكن لا أفعل حتى تعطونا شيئاً ، قالوا : فإننا نعطيكم ثلاثين شاة قال : فقرأت عليها الحمد لله سبع مرات قال : فبرأ ، قال : فلما قبضنا الغنم قال : عرض في أنفسنا منها ، قال : فكففنا حتى آتينا النبي ﷺ قال : فذكرنا ذلك له قال : قال : « أما علمت أنها رقية أقسموها واضربوا لي معكم بسهم » اهـ . قلت : إسناده صحيح ، وأبو معاوية هو محمد بن خازم الضرير ، وأبو نضرة هو المنذر بن مالك بن قطة .

● ومن طريق أبي معاوية شيخ أحمد أخرجه الترمذي [٢٢٦/٦ - إلى - ٢٢٩ / تحفة] وابن ماجه [٧٢٩/٢] والنسائي في اليوم والليلة [رقم / ١٠٣٨] والدارقطني [٦٣/٣ - ٦٤] .

● تنبيه : وقع عند النسائي في روايته هذه بعض الألفاظ غير المحفوظة خالف في معناها ما عند الآخرين فتنبه ، والله الموفق .

● هذا ، وثم زيادة أخرى مهمة وردت من طريق آخر عن الأعمش به ونلفظها هكذا : =

« ... فجعلت أقرأ فاتحة الكتاب وأمسح المكان الذي لُدَغَ حتى برأ ... » ، وقد أخرجها النسائي أيضاً في اليوم والليلة [١٠٣٥] قال : أخبرنا أحمد بن سليمان قال : حدثنا يعلى قال : حدثنا الأعمش بها . قلت : وإسناده صحيح ، وأحمد هذا هو الرهاوي أبو الحسين ، ويعلى هو ابن عبيد الكوفي الطنافسي .
فإن قيل :

قد سبق أن الحديث من طريق الأعمش عن جعفر عن أبي نضرة عن أبي سعيد يُثبِتُ - أي متن الحديث - أن الراقي إنما هو أبو سعيد الخدري نفسه ؟ في حين أنه قد وردت رواية أخرى لهذا الحديث عند البخاري [٥٠٠٧] ومسلم [٤/ص - ١٧٢٨] وأحمد [٨٣/٣] وأبي داود [٣٤١٩] من طريق معبد بن سيرين عن أبي سعيد الخدري بنحوه ولكن بإثبات أن هذا الراوي غير أبي سعيد الخدري ولفظها هكذا « ... فهل فيكم من راقٍ ؟ فقام معها رجل منا ما كنا نظنه يحسن رقية ... فقلنا : أكنت تحسن رقية ؟ فقال ... » ، وإسنادها صحيح ، فما هو الراجح في هذا الخلاف ... ؟؟ قلت : الراجح أن الراقي هو أبو سعيد الخدري رضي الله عنه ، وذلك لأن هذه الرواية الأخيرة قد تفرَّد بها معبد بن سيرين وهو ثقة يهتم فقد قال فيه ابن معين : « تعرف وتكر » ؟
فإن قيل :

وأبو نضرة مع كونه ثقة إلا أنه يخطئ أو له أوهام ولم يحتج به بعضهم ، فحال معبد أحسن منه بلا شك فكيف تُقدِّم رواية أبي نضرة عليه هنا ؟؟؟ قلت : لأن أبا نضرة قد توبع على روايته فقد تابعه سليمان بن قتة البصري - وهو ثقة كما قال ابن معين وابن حبان والدارقطني وغيرهم - عن أبي سعيد الخدري بنحوه وبها ، وروايته هذه أخرجها أحمد [٥٠/٣] بسند حسن لذاته ، وأخرج الدارقطني أيضاً [٦٤/٣] من طريق سليمان به بنحوه وبها ، فهذه المتابعة تتقوى رواية أبي نضرة ، وأمَّا الروايات الأخرى التي لا تُثبِتُ الرقية لأبي سعيد - رضي الله عنه - ولا تنفيها عنه فهي من أبي سعيد من باب الكناية والتعريض كما نصَّ على ذلك بعض أهل العلم ، وبهذا الذي ذكرته يتم الجمع بين الروايات في هذا الخلاف ، وانظر الفتح للحافظ ابن حجر [٤٥٦/٤] لزماً ، ومن هذا المذكور أيضاً يعلم ضعف اعتراض الحافظ العراقي في التقييد والإيضاح [ص/٤٢٧ - إلى - ٤٢٩] على ابن الصلاح في جزم الأخير أن الراقي إنما هو أبو سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه ، وبالله تعالى التوفيق .

• ٤ - حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه :

« عن سهل بن سعد الساعدي قال : جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله : جئتُ أهب لك نفسي . قال : فنظر إليها رسول الله ﷺ فصعد النظر فيها وصوبه ، ثم طأطأ رسول الله ﷺ رأسه ، فلمَّا رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئاً جلست . فقام رجل من أصحابه فقال : يا رسول الله إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها . فقال : « وهل عندك من شيء ؟ » قال : لا والله يا رسول الله ، فقال : « اذهب إلى أهلِكَ فانظر هل تجد شيئاً » ، فذهب ، ثم رجع فقال : لا والله ما وجدت شيئاً ، فقال رسول الله ﷺ : « انظر ولو خاتماً من حديد » . فذهب ثم رجع فقال : لا والله يا رسول الله ولا خاتماً من حديد ، ولكن هذا إزارى - قال سهل : ما له رداءٌ فلها نصفه - فقال رسول الله ﷺ : « ما تصنع بإزارك ، إن لبسته لم يكن عليها منه شيء ، وإن لبسته لم يكن عليك منه شيء » ، فجلس الرجل حتى إذا طال مجلسه قام ، فرآه رسول الله ﷺ مُولِّياً فأمر به فدعى ، فلمَّا جاء قال : « ماذا معك من القرآن ؟ » قال : معي سورة كذا وسورة كذا - عددها - فقال : « تقرأهن عن ظهر قلبك ؟ » قال : نعم ، قال : « اذهب فقد ملكتُكِ بما معك من القرآن » اهـ^(٢٨).

(٢٨) حديث صحيح .

أخرجه البخاري (١٣١/٩ - رقم - ٥٠٨٧) قال : حدثنا قتيبة حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد الساعدي قال : جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله : جئتُ أهب لك نفسي ... فذكره ، وهذا إسناد صحيح وأبو حازم هو سلمة بن دينار .

● والحديث أخرجه البخاري أيضاً [٢٣١٠ - ٥٠٢٩ - ٥٠٣٠ - ٥١٢١ - ٥١٢٦ - ٥١٣٢ - ٥١٣٥ - ٥١٤١ - ٥١٤٩ - ٧٤١٧] ومسلم =

= [١٠٤٠/٢ - ١٠٤١] وأحمد [٣٣٠/٥ - ٣٣٦] وأبو داود [٢١١١] والترمذي [٢٥٤/٤ تحفة] والنسائي [١١٣/٦] وابن ماجه [١٨٨٩] والدارمي [١٤٢/٢] والطبراني [١٣٣/٦] والدارقطني [٢٤٧/٣ - ٢٤٨ - ٢٤٩] وغيرهم من طريق أبي حازم به بعضهم مثله وبعضهم نحوه وبعضهم مختصراً ، لكن في إحدى الروايات زيادة مهمة جداً وهي : « ... انطلق فقد زوجتكها فعلمها من القرآن ... » قلت : وهذه الزيادة - عند التحقيق - مقبولة وليست مخالفة لرواية الأكثرين بل فيها تفصيل لحكم زائد وحسب ، إذ رواية الأكثرين « بما معك من القرآن » و « على ما معك من القرآن » و « لما معك من القرآن » ، ثم جاءت هذه الزيادة المذكورة لتفصيل معنى رواية الأكثرين : أى (زوجها لك بما معك على أن تعلمها من القرآن الذى معك) ، هذا وقد أخرج هذه الزيادة مسلم [١٠٤٢/٢] قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن أبي حازم به بنحوه وبها ، وإسناده صحيح ، وزائدة هو ابن قدامة أبو الصلت الثقفي الكوفي وهو لا يُسأل عنه حفظاً وتنبأ وإمامة ، وأمّا حسين فهو ابن علي بن الوليد الجعفي الكوفي المقرئ الثقة المتقن العابد الفاضل ، وأيضاً فإنه قد شهد لأصل معناها شواهد أخرى منها ما سيأتى رقم [٣١] ، والله أعلم سبحانه .

● هذا ، ولحديث سهل طريق آخر غير طريق أبي حازم المذكور آنفاً ، ولكنه مختصر جداً ، وقد أخرجه الطبراني في الكبير [١٠٩/٦] من طريق سعيد بن المسيب عن سهل ابن سعيد أنه حَضَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ زَوْجَ رَجُلًا عَلَى سَوْرَتَيْنِ مِنَ الْقُرْآنِ « اهـ .

قلت : وإسناده أوهى من بيت العنكبوت فيه كذاب وهو خالد هذا وكنيته أبو الهيثم وقد كذبه ابن معين وأبو حاتم الرازي وغيرهما ، وخالد هذا هُوَ هُوَ أَبُو الْوَلِيدِ الْعَدَوِيُّ ، ولا تصحُ التفرقة بينهما - عند التحقيق والتأمل - وبالله تعالى التوفيق .

● هذا ، وللتزويج على القرآن شواهد كثيرة لحديث سهل هذا ، منها ما سيأتى رقم [٢٩ - ٣٦ - ٣٧] ، وذكر الحافظ في الفتح [٢٠٥/٩] شواهد أخرى وهي :

- ١ - عن أبي أمامة عند تمام في فوائده .
- ٢ - عن ابن عباس عند أبي عمر بن حيوة في فوائده .
- ٣ - عن ابن عباس أيضاً وجابر معاً عند أبي الشيخ في كتاب النكاح قلت : ولم أقف على هذه الكتب الثلاثة الآن وقد بلغني عن بعضها أنه في عداد المخطوط أو المفقود وعن فوائده تمام أنه يطبع الآن في السعودية ، وعلى كل حال فحديث سهل الصحيح هذا وشواهدة تغني من حيث إثبات صحة التزويج على القرآن ، ونسأل الله أن يُيسّر لنا العثور على هذه الكتب ، والله المستعان سبحانه .

• ٥ - حديث أبي هريرة رضى الله تعالى عنه :

« عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - بَنُو حَدِيثٍ سَهْلٍ السَّابِقِ ذَكَرَهُ لَكِنْ بَعْدَ ذِكْرِ
الْإِزَارِ وَالْخَاتَمِ - وَفِيهِ : « فَقَالَ - أَيْ : النَّبِيُّ ﷺ - : « مَا تَحْفَظُ مِنَ
الْقُرْآنِ ؟ » قَالَ : سُورَةُ الْبَقَرَةِ أَوْ الَّتِي تَلِيهَا ، فَقَالَ : « فَقُمْ فَعَلَّمَهَا عَشْرِينَ
آيَةً وَهِيَ أَمْرُكَ » اهـ^(٢٩) .

(٢٩) إسناده ضعيف .

أخرجه أبو داود (٢١١٢) قال : حدثنا أحمد بن حفص بن عبد الله حدثني
أبي حفص بن عبد الله حدثني إبراهيم بن طهمان عن الحجاج بن الحجاج الباهلي عن عسل
عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة بنحو حديث سهل السابق ذكره ، لكن لم يذكر الإزار
والخاتم ، وفيه فقال : « ما تحفظ من القرآن » ؟ قال : سورة ... فذكره ، وهذا إسناده
ضعيف رواه كلهم ثقات إلا حفصاً وعسلأ ، فأما حفص فهو ابن عبد الله بن راشد
أبو عمرو النيسابوري القاضي وهو صدوق كما قال الحافظان الذهبي في الكاشف وابن حجر
في التقريب ، وأما عسل^(*) فهو ابن سفيان أبو قرة البصري وهو علة ضعف هذا الإسناده
لأنه ضعيف لسوء حفظه وليس بضعيف جداً - عند التحقيق - والله أعلم سبحانه .

● والحديث قد ذكر الحافظ المزى في التحفة (١٠/٢٤٦ - ٢٤٧) أن النسائي أخرجه
في الكبرى عن أحمد بن حفص به ، وذكر المزى أيضاً له وجهاً مرسلاً من طريق عسل
عن عطاء ، ولم أقف على مخرجه في كتب السنة التي بين يدي ، وحتى لو وقفت عليه ...
فكان ماذا ؟!

● والخلاصة أن الحديث من مسند أبي هريرة ضعيف سنداً لكن يشهد لمتنه حديث سهل
السابق ذكره رقم [٢٨] وهذا باستثناء ما كان منه تحت خط فإنه مع ضعف سنده منكر
أيضاً ، وانظر الإرواء للمحدث الألباني [١٩٢٥] إن شئت ، وبالله تعالى التوفيق .

(*) وقيل بفتح العين والسين المهملتين .

• ٦ - حديث ضميرة بن أبي ضميرة مولى رسول الله ﷺ :

« عن ضميرة أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله : أنكحني فلانة ، فقال : « مامعك تصدقها إياه وتعطيها ؟ » قال : ما معي شيء ، قال : « لمن هذا الخاتم ؟ » قال : لي ، قال : « فأعطها إياه » وأنكحه ، وأنكح آخر على سورة البقرة لم يكن عنده شيء » اهـ^(٣٠).

(٣٠) إسناده وإه ساقط ، والنكارة على متنه واضحة جداً .

● أخرجه الطبراني في الكبير (٣٦٨/٨ / رقم - ٨١٥٣) قال : حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا القعنبي ثنا حسين بن عبد الله بن ضميرة عن أبيه عن جدّه أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله : أنكحني ... فذكره ، وهذا إسناده ساقط وإه ، قال الهيثمي في المجمع (٢٨١/٤) : « حسين متروك » اهـ . قلت : هو ذاهب الحديث بلا أدنى شك ، وانظر ترجمته في اللسان [٣٥٤/٢ - ٣٥٥] إن شئت وبالله تعالى التوفيق .

● ٧ - حديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه :

« عن عبد الله بن مسعود - بنحو حديث سهل السابق ذكره ، ولكن فيه نكارة واضحة جداً ، وفيه أيضاً مايلي :- فقال رسول الله ﷺ : « فهل تقرأ من القرآن شيئاً ؟ » قال : نعم ، سورة البقرة وسورة المفصل ، فقال رسول الله ﷺ : « قد أنكحتكها على أن تقرأها وتعلمهما ، وإذا رزقك الله تعالى عوضها » فتزوجها الرجل على ذلك اهـ^(٣١) .

(٣١) إسناده ساقط وإه ، ومنه فيه نكارة ظاهرة

أخرجه الدارقطني (٢٤٩/٣) قال : نا أبو عبيد القاسم بن إسماعيل نا القاسم بن هاشم السمسار نا عتبة بن السكن نا الأوزاعي ، أخبرني محمد بن عبد الله بن أبي طلحة حدثني زياد بن أبي زياد ، حدثني عبد الله بن سخريرة ، عن ابن مسعود أن امرأة أتت النبي ﷺ ، فقالت : يا رسول الله : رأفتي رأيك ... فذكره ، ثم قال الدارقطني : « تفرد به عتبة وهو متروك الحديث » اهـ .

قلت : والحديث من طريق الدارقطني قد أخرجه البيهقي [٢٤٣/٧] ثم قال : « عتبة بن السكن منسوب إلى الوضع ، وهذا باطل لا أصل له » اهـ .

قلت : وفي اللسان لابن حجر [١٤٨/٤] « ... وقال القراب : روى عن الأوزاعي أحاديث لم يتابع عليها » اهـ .

قلت : ومما سبق يتبين لنا سقوط سند هذا الحديث ، وأنه لا عبرة بقول ابن حبان فيه حيث ذكره في الثقات [٥٠٨/٨] ثم قال : « يخطئ ويخالف » اهـ . !!؟ ، والله أعلم سبحانه .

● هذا ، والحديث قد حكم عليه الألباني أيضاً في الضعيفة [رقم/ ٩٨٣] بأنه منكر وأعله بعتبة المذكور ، فراجع إن شئت .

• ١ - حديث علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه :

« قال - رضي الله عنه - : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ قرأ القرآن فله مائتا دينار ، فَإِنْ لم يُعْطَها في الدنيا أُعْطِيَها في الآخرة » اهـ^(٣٢) .

(٣٢) موضوع .

أخرجه ابن عدى فى الكامل (١١٢/٥) قال : حدثنا على بن أحمد بن مروان قال : ثنا ابن أبى غزرة^(*) ثنا الحكم بن سليمان الجبلى قال : ثنا عمرو بن جُمَيْع عن جوير عن الضحاك عن النزال بن أبى سبرة عن علي قال : قال رسول الله ﷺ « مَنْ قرأ القرآن فله مائتا دينار ... » فذكره ، وهذا حديث موضوع ، وقد أخرجه ابن الجوزى فى الموضوعات (٢٥٥/١) من طريق ابن عدى ، وأعله بعمرو وجوير ، قلت : أمّا عمرو بن جميع فهو أبو المنذر أو أبو عثمان الكوفى وهو كذاب خبيث كما قال ابن معين وقد اتهمه كثيرون بالوضع أيضاً وتركه البعض وَلَمْ يَحْتَجْ به أحدُ البتّة ، وأمّا جوير فهو ابن سعيد أبو القاسم البلخى نزيل الكوفة وهو متروك الحديث ، وأمّا الضحاك فهو ابن مزاحم الهلالي وهو ثقة ربما أخطأ ولكنه كثير الإرسال ولم يتكلموا فى سماعه من النزال ، والنزال هو ابن سبرة مختلف فى صحبته ، والصحيح أنه تابعى ثقة ، وانظر للمزيد إن شئت اللآئى المصنوعة للسيوطى (٢٤٦/١ - ٢٤٧) والتنزيه لابن عراق (٢٨٧/١) ، ثم وجدت المحدث الألبانى قد ذكر هذا الحديث فى الضعيفة [٦٤٥] من طريق ابن عدى وحكم عليه بالوضع ، ثم رأيت بعد أيضاً الإمام الشوكانى فى الفوائد المجموعة ... [ص / ٣٠٨] قد قال فيه ما نصه « ... فهذا موضوع لا يشك فى وضعه المبتدىء فى هذا الفن ... » اهـ . قلت : وانظر الحديث الآتى أيضاً ، وبالله تعالى التوفيق .

(*) فى اللآئى للسيوطى [٢٤٦/١] والموضوعات لابن الجوزى [٢٥٥/١] هكذا « غزرة » أى بالعين المهملة .

• ٩ - حديث سليك الغطفاني رضي الله عنه :

« عن سليك الغطفاني قال : قال رسول الله ﷺ : « حامل كتاب الله له في بيت المسلمين في كل سنة مائتا دينار ، فإن مات وعليه دين قضى الله تعالى ذلك الدين » اهـ^(٣٣) .

(٣٣) موضوع .

أخرجه الديلمي كما في اللآلي للسيوطي (٢٤٦/١ - ٢٤٧) بسنده عن العباس بن الضحاك حدثنا محمد بن أحمد بن عبد الله الهروي عن مقاتل بن سليمان عن خولة الطائي عن سليك الغطفاني قال : قال رسول الله ﷺ : « حامل كتاب الله له ... فذكره ، ثم قال السيوطي : « العباس بن الضحاك دجال ، ومقاتل بن سليمان قال وكيع وغيره : كذاب » اهـ . كلام السيوطي رحمه الله تعالى . قلت : وهذا إسناد ساقط وإيهام العباس ابن الضحاك البلخي فهو دجال من الدجاجلة ، وأما مقاتل بن سليمان فهو مقاتل بن سليمان ابن بشير أبو الحسن البلخي نزيل مرو وهو ذاهب الحديث ومنهم من كذبه ولا عبرة بقول ابن عدي في الكامل (٤٣٨/٦) « ... وهو مع ضعفه يكتب حديثه » اهـ . وانظر الضعيفة لشيخنا الألباني [٦٤٤] إن شئت ، وقد حكم على الحديث بالوضع حفظه الله تعالى ، وبالله تعالى التوفيق .

• ١٠ - حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه :

« عن أبي أمامة قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ عَلَّمَ عَبْدًا آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ مَوْلَاهُ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَخْذَلَهُ وَلَا يَسْتَأْثِرَ عَلَيْهِ » اهـ^(٣٤)

(٣٤) إسناده ضعيف .

وانظرُ تخريجه وتحقيقه بتوسع عند الحديث الآتي برقم [٣٨] ، والله الموفق سبحانه .

• ١١ - حديث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه :

قال ابن الساعدي المالكي : استعملني عمر بن الخطاب رضي الله عنه على الصدقة . فلما فرغت منها وأديتها إليه أمر لي بعمالة . فقلت : إنما عملت لله وأجري على الله . فقال : خذ ما أعطيت . فإني عملت على عهد رسول الله ﷺ فعملني . فقلت مثل قولك . فقال لي رسول الله ﷺ : « إذا أعطيت شيئاً من غير أن تسأل ، فكل وتصدق » اهـ .

وفي رواية أخرى : « قال عمر : لا تفعل ، فإني كنت أردت الذي أردت ، فكان رسول الله ﷺ يعطيني العطاء فأقول : اعطه أفقر إليه مني ، حتى أعطاني مرة مالا فقلت : اعطه أفقر إليه مني ، فقال رسول الله ﷺ : « خذه فتموِّله وتصدق به ، فما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف ولا سائل فخذه وإلا فلا تتبعه نفسك » اهـ^(٣٥) .

(٣٥) حديث صحيح .

وقد أخرج الرواية الأولى منه مسلم [٧٢٣/٢ - ٧٢٤ / عبد الباقي] قال : حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ليث عن بكير عن بسر بن سعيد عن ابن الساعدي المالكي أنه قال : استعملني عمر بن الخطاب ... فذكرها ، قلت : وهذا إسناد صحيح ، وبكير هذا هو ابن عبد الله بن الأشج .

● والحديث من طريق الليث قد أخرجه أيضاً أبو داود [١٦٤٧ - ٢٩٤٤] والنسائي [١٠٢/٥ - ١٠٣ / سندی] به ، والمصدر الثاني عند أبي داود متنه مختصر جداً . وأخرجه من طريق آخر عن عمرو بن الحارث عن بكير مسلم [٧٢٤/٢] به مثله ، ولكن قال : « ... ابن السعدي ... » بدل « الساعدي » ، وكلاهما يطلق عليه وإن كان الأحفظ منهما هو « ابن السعدي » كما سوف تراه في تخریج هذا الحديث في حاصل رواية الأكثرين حتى قال الحافظ المزني في التحفة [٤٠/٨] : « ... كذا قال الليث وحده : عن ابن الساعدي » ، وقال غيره : « عن ابن السعدي » اهـ .

● وأما الرواية الأخرى : فقد أخرجها البخاري [١٣/١٥٠ / فتح / رقم ٧١٦٣] قال : =

= حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني السائب بن يزيد بن أخت عمر أن حويطب بن عبد العزى أخبره أن عبد الله بن السعدى أخبره أنه قدّم على عمر في خلافته فقال له عمر : ألم أحدث أنك تلى من أعمال الناس أعمالاً ، فإذا أُعطيت العمالة كرهتها ؟ فقلت : بلى ، فقال عُمرُ : ما تريد إلى ذلك ؟ قلت : إن لي أفراساً وأعبداً وأنا بخير ، وأريد أن تكون عمالتي صدقة على المسلمين . قال عُمرُ : لا تفعل ... فذكرها . قلت : وهذا إسناد صحيح .

● والحديث أخرجه النسائي [١٠٤/٥ - ١٠٥] من طريق الحكم بن نافع أبي اليمان به بنحوه .

وقد تابع شعيباً كل من سفيان بن عيينة عند النسائي [١٠٣/٥ - ١٠٤] والزيدي محمد بن الوليد عند النسائي أيضاً [١٠٤/٥] وغيرهما عن الزهري به بنحوه ، وخالفهم عمرو بن الحارث عند مسلم [٧٢٣/٢] فرواه عن الزهري بنحوه ولكن بإسقاط حويطب من السند ، وهذا وجه شاذ لخالفته لرواية الجمهور لا سيما وفي الجمهور الزبيدي الذي هو أثبت الناس في الزهري كما قال الأوزاعي والذهبي ، وقد أشار الحافظ في الفتح [١٥١/١٣ - ١٥٢ - ١٥٣] إلى أن سقوطه من رواية مسلم هذه سقط أو وهم من مسلم أو شيخه ، وقد جزم النسائي وأبو علي بن السكن بأن السائب لم يسمعه من ابن السعدى ، وعلى كل حال فالرواية المحفوظة - بعد النظر والتحقيق - هي التي فيها ذكر حويطب وانظر في بيان ما رجحته - وتوسع - المصدر السابق من فتح الباري .

● هذا ، والحديث بنحو الرواية الثانية قد صح أيضاً من حديث الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن جده عُمرَ رضى الله عنهم به ، أخرجه البخارى [٣٣٧/٣] و [١٥٠/١٣ / فتح] ومسلم [٧٢٣/٢] والنسائي [١٠٥/٥] ولكن كلهم لم يذكروا ابن السعدى وقصته ، واقتصروا على نحو قول عمر رضى الله عنه : كان رسول الله ﷺ يعطيني العطاء ... إلخ ، وقد رواه عن الزهري في المصادر السابقة شعيب بن أبي حمزة ويونس بن يزيد الأيلي ، وقد خالفهما عمرو بن الحارث عند مسلم [٧٢٣/٢] فرواه عن الزهري به ولكن جعله من مُسند ابن عمر دون عُمر ؟! فالظاهر أن جعله من مسند ابن عمر غير محفوظ ، والله أعلم .

● هذا ، وقد رواه عن عُمرَ أيضاً زيد بن أسلم عند الحاكم [٢٨٦/٣] بلفظ : « قال - أى : عُمر - لسعيد بن عامر بن حذيم : ما لأهل الشام يحبونك ؟ قال : أراعيهم وأواسيهم فأعطاه عشرة آلاف فردّها ، وقال : إن لي أعبداً وأفراساً وأنا بخير وأريد أن يكون عملي صدقة على المسلمين ؟ فقال عمر : لا تفعل إن رسول الله ﷺ أعطاني مالاً دونها فقلتُ نخواً ممّا قلت ، فقال لي : « إذا أعطاك الله مالاً لم تسأله ولم تشره نفسك إليه فخذها فإنما هو رزق الله أعطاك إياه » اهـ .

● ١٢ - حديث أنس بن مالك رضى الله عنه :

« عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ سأل رجلاً من صحابته فقال : « أى فلان هل تزوّجت ؟ » قال : لا : وليس عندي ما أتزوّج به ، قال : « أليس معك قل هو الله أحد ؟ » قال : بلى ، قال : « ربع القرآن » [وفى رواية : ثلث القرآن] ، قال : « أليس معك قل يا أيها الكافرون ؟ » قال : بلى ، قال : « ربع القرآن » ، قال : « أليس معك إذا زلزلت الأرض ؟ » قال : بلى : قال : « ربع القرآن » ، قال : « أليس معك إذا جاء نصر الله ؟ » قال : بلى ، قال : « ربع القرآن » ، قال : « أليس معك آية الكرسيّ الله لا إله إلا هو ؟ » قال : بلى ، قال : « ربع القرآن » ، قال : « تزوّج تزوّج تزوّج » ثلاث مرات اهـ^(٣٦) .

= قلت : وأخرجه بنحوه البيهقي أيضاً [١٨٤/٦] وغيره كلهم من طريق شريك عن جامع بن أبى راشد عن زيد بن أسلم عن عمر ، وإسناده ضعيف وعلته شريك هذا وهو ابن عبد الله القاضي فإنه صدوق لكن اضطرب حفظه قبل موته بأكثر من عشر سنين - تقريباً - فضعفت من أجل ذلك رواية المتأخرين عنه ، ولا شك أن محمد بن الطفيل منهم ، وكذلك فإن النكارة على أكثر متنه ظاهرة ومخالفة لما قد سبق آنفاً فى الصحيحين وغيرهما ؟ ومن هذه الألفاظ المنكرة مايلى :

١ - كون صاحب القصة سعيد بن عامر بن حذيم ؟! ، والذي صحّ آنفاً أنه عبد الله بن السعدى .

٢ - تحديد العطاء بأنه عشرة الآف ، وأن عمر كان قد أعطى دون ذلك .

● هذا ، وانظر الصحيحة للعلامة الألبانى [١١٨٧] إن شئت ، وبالله تعالى التوفيق .

(٣٦) إسناده ضعيف ، وبعض متنه صحيح .

أخرجه الإمام أحمد [٢٢١/٣] قال : ثنا عبد الله بن الحارث قال : حدثنى سلمة بن وردان أن أنس بن مالك صاحب النبى ﷺ حدّثه أن رسول الله ﷺ سأل ، فذكره دون الزيادة التى بين القوسين .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وعلمته سلمة هذا وهو أبو يعلى الليثي المدني فإنه ضعيف منكر الحديث وخاصة في حديثه عن أنس بن مالك رضى الله عنه ، وأما عبد الله شيخ أحمد فهو أبو محمد الخزمي المكي أحد الثقات .

● والحديث من طريق سلمة هذا أخرجه الترمذى [٢٠٤/٨ / تحفة] به بنحوه ولكن يذكر الريادة التي بين القوسين وبدون قوله : « ربع القرآن » أى : فى حق : قل هو الله أحد (*) وبدون ذكر آية الكرسي أيضاً ، وقد ضعفه أيضاً الحافظ فى الفتح [٦١/٩ - ٦٢] فقال : « وأخرج الترمذى أيضاً وابن أبى شيبه وأبو الشيخ من طريق سلمة بن وردان عن أنس أن الكافرون والنصر تعدل كل منهما رُبْع القرآن . وإذا زلزلت تعدل ربع القرآن » زاد ابن أبى شيبه وأبو الشيخ : « وآية الكرسي تعدل ربع القرآن » ، وهو حديث ضعيف لضعف سلمة ، وإن حسنه الترمذى فلعلة تساهل فيه لكونه من فضائل الأعمال » اهـ . قلت : وقد أخرجه أيضاً من طريق سلمة هذا الإمام أحمد [١٤٦/٣ - ١٤٧] والخطيب فى تاريخه [٣٨٠/١١] ولكن مختصراً جداً هكذا : « قل يا أيها الكافرون ربع القرآن ، وإذا زلزلت الأرض ربع القرآن ، وإذا جاء نصر الله رُبْع القرآن » اهـ . وهذا لفظ أحمد . ● لكن بعض الفقرات فى هذا الحديث ثابتة وهى : أن :

١ - « قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن » .

٢ - « قل يا أيها الكافرون تعدل ربع القرآن » .

● أما « قل هو الله أحد » ، فقد أخرج مسلم [٨١١] بسنده شعبة عن قتادة عن سالم بن أبى الجعد عن معدان بن أبى طلحة عن أبى الدرداء عن النبى ﷺ : « أيعجز أحدكم أن يقرأ فى ليلة ثلث القرآن ؟ » قالوا : وكيف يقرأ ثلث القرآن ؟ قال : « قل هو الله أحد يعدل ثلث القرآن » اهـ .

قلت : وإسناده صحيح ، وقد أخرجه مسلم بعده مباشرة من طريق آخر عن سعيد بن أبى عروبة ، ومن طريق آخر أيضاً عن أبان بن يزيد العطار ، كليهما عن قتادة به بنحوه ، وأخرجه من طريق ابن أبى عروبة عن قتادة به بنحوه أيضاً النسائى فى اليوم والليلة [٧٠٦] . هذا ، وكون أن سورة « قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن » قد ورد عن جمع كثيرين جداً من الصحابة عنه ﷺ به ، وذكر الحافظ السيوطى - كما فى صحيح الجامع =

(*) وذكر أن « قل هو الله أحد » تعدل ربع القرآن فى رواية أحمد السابقة منكر ، والصواب المحفوظ أنها تعدل ثلث القرآن ، ولفظه « ربع » قد تفرّد بها هنا عبد الله بن الحارث شيخ أحمد وهو أبو محمد المكي الثقة ، وقد خالفه ابن أبى فديك عند الترمذى [٢٠٤/٨ / تحفة] فجعلها عن سلمة به ولكن قال : ثلث القرآن ، وابن أبى فديك صدوق ولكن تقدم روايته هنا لأن لها متابعاً عن أنس أيضاً أخرجه الترمذى [٢٠٣/٨ / تحفة] كما سيأتى .

- = للألباني [٤٢٨٠] - أنه قد أخرجه .
- ١ - « مالك وأحمد والبخاري وأبو داود والنسائي عن أبي سعيد » ،
 - ٢ - « البخاري عن قتادة بن النعمان » .
 - ٣ - « مسلم عن أبي الدرداء » (*) .
 - ٤ - « الترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة » (**) .
 - ٥ - « النسائي عن أبي أيوب » .
 - ٦ - « أحمد وابن ماجه عن أبي مسعود الأنصاري » .
 - ٧ - « الطبراني في الكبير عن ابن مسعود وعن معاذ » .
 - ٩ - « أحمد عن أم كلثوم بنت عقبة » .
 - ١٠ - « البزار عن جابر » .
 - ١١ - « أبو عبيد عن ابن عباس » ، - ثم ذكر في الحديث الذي بعده [٤٢٨١] - :
 - ١٢ - أنه أخرجه الطبراني في الكبير عن عبد الله بن عمر « اهـ » .
- قلت : فهؤلاء اثنا عشر صحابياً قد روه عنه ﷺ ، وقد سبقت رواية :
- ١٣ - « أحمد والترمذي وغيرهما عن أنس بن مالك » . فتمت ثلاث عشرة رواية ، ونقل العلامة الكتاني في نظم المتناثر من الحديث المتواتر [ص / ١٧٤] عن الحافظ السيوطي أنه أورد هذا الحديث في كتابه الأزهار المتناثرة في كتاب الأدب منه من حديث هؤلاء الثلاثة عشر ومن حديث :
 - ١٤ - « أبي بن كعب » .
 - ١٥ - « عبد الله بن عمرو » .
 - ١٦ - « سعد بن أبي وقاص » ، ثم قال الكتاني : « .. ورد أيضاً من حديث » .
 - ١٧ - « علي » .
 - ١٨ - « والنعمان بن بشير » .
 - ١٩ - « وكعب بن عجرة » .
 - ٢٠ - « وعمر بن الخطاب » - ثم قال الكتاني :
- « ونص تواتره^(١) أيضاً الشيخ عبد الرؤوف المناوي في شرح الجامع ، وفي الهدى لابن القيم في الكلام على هديه ﷺ في السنن والرواتب أثناء ذكره لسورة الإخلاص وأنها تعدل ثلث =

(*) وقد سبق تخريجه وتحقيقه آنفاً .

(**) بل هو أيضاً من حديث أبي هريرة قد أخرجه مسلم [٥٥٧/١ / عبد الباقي] من طريقين عن أبي حازم عنه مرفوعاً؟؟؟ فتنه .

(١) كذا في نظم المتناثر؟؟ والظاهر أن الصواب « ونص على تواتره » .

القرآن ما نصّه :

« والأحاديث بذلك تبلغ مبلغ التواتر » اهـ .

قلت : ولا ريب بعد ما ذكرنا في كونه متواتراً ، والله أعلم سبحانه وتعالى .

- وأما كون سورة الكافرون تعدل ربع القرآن ، فذلك قد ورد من حديث أنس وابن عباس وابن عمر وسعد بن أبي وقاص ، وإليك ذكر هذه الأحاديث :
- أما حديث أنس فله عنه طريقان :

الأول : هو ما رواه سلمة بن وردان عنه وهو ضعيف كما سبق آنفاً .

والثاني : هو ما رواه ثابت البناني عنه ، وهذا قد أخرجه الترمذى [٢٠٣/٨ / تحفة] والعقيلي في الضعفاء [٢٤٣/١] من طريق الحسين بن سلم بن صالح العجلي قال : أخبرنا ثابت عنه مرفوعاً بلفظ : « من قرأ : إذا زلزلت عدلت له بنصف القرآن ، ومن قرأ : قل ياأيها الكافرون عدلت له بربع القرآن . ومن قرأ : قل هو الله أحد . عدلت له بثلاث القرآن » اهـ .

قلت : وإسناده ضعيف ، وعلته الحسن هذا فإنه مجهول كما قال الحافظ في التقريب بل قال العقيلي - في المصدر السابق له - : « مجهول في النقل وحديثه غير محفوظ » اهـ . قلت : وبهذا ضعفه أيضاً العلامة الألبانى في الضعيفة [١٣٤٢] .

- وأما حديث ابن عباس فقد :

أخرجه الترمذى أيضاً [٢٠٥/٨ / تحفة] والحاكم [٥٦٦/١] من طريق يمان بن المغيرة العنزي أخبرنا عطاء عن ابن عباس مرفوعاً بنحو حديث ثابت البناني السابق ذكره ، وإسناده ضعيف أيضاً ، وعلته يمان هذا فإنه ضعيف كما قال الحافظ في التقريب وغيره ، وما دونه عند الترمذى كلهم ثقات وعطاء هذا هو ابن أبي رباح الثقة الفقيه الفاضل . وأما قول الحاكم عقبه : « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه » اهـ . فقد ردّه الذهبي فقال : « بل يمان ضعّفوه » اهـ .

قلت : وبهذا يُردُّ أيضاً على السيوطي حيث صحّحه في الجامع الصغير كما في فيض القدير [٣٦٧/١] - وقال الحافظ في الفتح [٦٢/٩] : « .. صحح الحاكم حديث ابن عباس وفي سنده يمان بن المغيرة وهو ضعيف عندهم » اهـ .

- وأما حديث ابن عمر فله عنه طريقان :

الأول : أخرجه الطبراني في الكبير [١٣٤٩٣] من طريق عبيد الله بن زحر عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ : « قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن ، وقل يا أيها الكافرون تعدل ربع القرآن ، .. » اهـ .

قلت : وإسناده ضعيف لضعف ليث هذا ، وأما صنيع الحافظ الهيثمي في المجمع =

= [١٤٨/٧] حيث ذكر هذا الحديث ثم قال :

« ... رواه الطبراني في الأوسط وفيه عبيد الله بن زحر وثقه جماعة وفيه ضعف » اهـ .
ففيه نظر إذ عبيد الله أحسن حالاً من ليث بل قال الحافظ فيه في التقریب : « صدوق
يخطيء » اهـ . فإعلال الحديث بما ذكر فقط لا يتجه ، لاسيما وأن التحقيق في عبيد الله
أنه صدوق له أوهام ؟ نعم وإذا تفرد بشيء فيه نكارة فهو ضعيف ، ولكن الظاهر هنا
أن العلة متجهة إلى ليث دون عبيد الله لأنه لم يتفرد به عن الثقات بل رواه عن الليث
وهو ضعيف لسوء حفظه كما سبق ، والله أعلم سبحانه ، وهذا كله إن كان الليث هو شيخ
عبيد الله عند الطبراني في الأوسط أيضاً - وهو والظاهر - وإلا فلا يتجه ما ذكرت ، والله
المستعان . ولم أعثر عليه في القدر المطبوع الآن من الأوسط .

والثاني : قد أخرجه الحاكم [٥٦٦/١] كما في التلخيص [من طريق غسان بن الربيع حدثنا
جعفر بن ميسرة الأشجعي عن عقبة عن نافع عنه مرفوعاً بلفظ : « قل يا أيها الكافرون تعدل
ربع القرآن » اهـ . !؟ ثم قال الحاكم : « صحيح » اهـ . ، فتعقبه الذهبي بقوله :
« بل جعفر بن ميسرة منكر الحديث جداً قاله أبو حاتم ، وغسان ضعفه الدارقطني » اهـ .
قلت : جعفر منكر الحديث كما قال البخاري وابن عدي وغيرهما ، وغسان هذا ضعيف
كما قال الدارقطني ولا ينفعه ذكر ابن حبان له في الثقات [٢/٩] لأن توثيقه هنا من باب
توثيق المجهولين ؟

هذا ، وقد أخرج ابن عدي في الكامل [١٤٤/٢] - في ترجمة جعفر بن أبي جعفر ،
وهو هو ابن ميسرة - هذا الحديث لكنه جعل سنده هكذا :
« حدثنا حمدان بن عمرو التمار الموصلي ثنا غسان بن الربيع ثنا جعفر بن ميسرة عن أبيه
عن ابن عمر .. فذكره بنحوه وبزيادة عليه !؟

قلت : والظاهر أن هذا السياق هو الصواب وذلك لأن الحديث عند الحاكم ساقط من
المستدرک ، وهذا يدعو إلى أن ذكره في التلخيص يحتاج إلى تحري ؟ لا سيما إن قامت
قرينة تدل على أن سياق سنده ليس كذلك بدلالة السياق الذي عند ابن عدي ، أضف
إلى هذا أن العلامة الألباني لما ذكره في صحيحته [٥٨٦] من رواية ابن عدي والحاكم -
كما في التلخيص - جعله هكذا : « .. عن أبيه عن نافع .. » بدلاً من « .. عن عقبة عن
نافع » ، والظاهر أن السياق الذي ذكره العلامة الألباني هذا لابن عدي مخالف للصواب
أيضاً لأنه عند ابن عدي [١٤٤/٢] كما ذكرته آنفاً « .. عن جعفر عن أبيه عن ابن
عمر ... » ، وهكذا أيضاً قد ذكره الحافظ في اللسان [١٦٣/٢] « .. عن أبيه عن ابن
عمر .. » ، ؟؟ والمتأمل لكلام ابن عدي في ترجمته لجعفر هذا يجزم بأن السياق الذي فيه :
« ... عن أبيه عن ابن عمر ... » هو الصواب الذي لا مرية فيه ، وذلك لأنه قد ذكر =

= أكثر من حديث من طريق جعفر هذا عن أبيه عن عمر ، فهل وهم أيضاً ابنُ عدى في هذا كله !!؟ ، والله أعلم سبحانه ، وعليه فأبو جعفر هذا إن كان هو ميسرة بن عمار الأشجعي فإنه ثقة وإن لم يكن هو فلا أعرفه - بعد البحث عنه - والله المستعان سبحانه .
● وأما حديث سعد بن أبي وقاص فقد :

أخرجه الطبراني في الصغير [٦١/١] من طريق الحسن بن علي الحلواني ، حدثنا زكريا بن عطية حدثنا سعد بن محمد بن المسور بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف حدثتني عائشة بنت سعد أنها سمعت أباها سعد بن مالك يقول : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ قرأ قل هو الله أحد فكأنما قرأ ثلث القرآن ، ومن قرأ قل يا أيها الكافرون فكأنما قرأ ربع القرآن » اهـ .
ثم قال الطبراني [٦٢/١] : « لا يروى عن سعد إلا بهذا الإسناد ، تفرّد به ابنُ عطية » اهـ . قلت : وهو منكر الحديث كما قال أبو حاتم الرازي في الجرح والتعديل [٥٩٩/٣] ، وقال العقيلي : « ... مجهول النقل ... » اهـ . وسعد هذا لم أقف له على ترجمة وانظر ما قاله فيه العلامة المعلمي في تحقيقه للجرح والتعديل لابن أبي حاتم [٥٩٩/٣ / حاشية] .
هذا ، والحديث قد أخرجه العقيلي في الضعفاء [٨٥/٢] من طريق آخر عن الحسن بن علي الحلواني قال : حدثنا زكريا بن عطية الحنفى قال : حدثني سعد بن المسور بن إبراهيم ابن عبد الرحمن بن عوف ، قال : حدثتني عائشة بنت سعد بن أبي وقاص عن سعد بن أبي وقاص قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من قرأ قل هو الله أحد فكأنما قرأ ثلث القرآن » اهـ .

قلت : هكذا أخرجه العقيلي دون ذكر سورة الكافرون ؟ وسعد هذا هو السابق ذكره أيضاً ، وراجع الكلام السابق للمعلمي اليماني .

● والخلاصة : أن كون سورة الكافرون تعدل ربع القرآن لا يشك في صحته أحد بعد أن يطالع على ما ذكرته آنفاً ، وكذلك كون سورة الإخلاص - قل هو الله - تعدل ثلث القرآن لا يشك أحد في صحته بل تواتره بعد اطلاعه على ما ذكرته آنفاً ، وانظر إن شئت مزيداً : الضعيفة للعلامة الألباني [١٣٤٢] والصحيحة [٥٨٦] ، وبالله تعالى التوفيق .

• ١٣ - حديث أبي النعمان الأزدي المرسل :

عن أبي النعمان الأزدي قال : « زوّج رسول الله ﷺ امرأة على سورة من القرآن ، وقال : « لا تكون لأحدٍ بعدك مهراً » اهـ^(٣٧) .

(٣٧) إسناده ضعيف ، ومتنه فيه نكارة ظاهرة .

وقد ذكره الحافظ في الفتح [٢١٢/٩] فقال : « أخرجه سعيد بن منصور من مرسل أبي النعمان الأزدي قال : « زوّج رسول الله ﷺ .. فذكره بمثله . قلت : وقد بحثت عنه في الجزء المطبوع من سنن سعيد بن منصور فلم أعثّر عليه فيه فلعلّه في الجزء المفقود منه ، وعلى كلّ حال فإنّ هذا السند ضعيف لإرساله - كما هو واضح - وقد نصّ الحافظ في المصدر السابق على علّة أخرى له فقال : « وهذا مع إرساله فيه من لا يُعرف » اهـ . قلت : وقد أقرّه المحدث الألباني في الضعيفة [٩٨٢] بل وحكم على متنه بأنّه « منكر » ، وهو كما قال حفظه الله تعالى وخاصةً جملة : « لا تكون لأحدٍ بعدك مهراً » ، وبالله تعالى التوفيق .

• ١٤ - حديث أحد الرضاعين الأفاكين لا أكثر الله منهم مرفوعاً هكذا :

« مَنْ عَلَّمَ أَخَاهُ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مَلَكَ رَقَّهُ إِنْ شَاءَ بَاعَهُ وَإِنْ شَاءَ أَعْتَقَ »
 اهـ (٣٨)

(٣٨) موضوع باطل :

ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالته المسماة بـ « الأحاديث الضعيفة والباطلة » [ص / ٣٠ / رقم - ٣٧] (*) ومختصر الفتاوى المصرية [ص / ٣٦٩] بنحوه ، ثم قال في المصدر الثاني ما يلي : « حديث باطل مخالف للإجماع ، ومن اعتقد جواز ملك المعلم للذي علّمه يُستتاب ، فإن تاب ، وإلا قُتِلَ ، والحرُّ المسلم لا يُسْتَرْق ، ولا يقول مسلم : مَنْ عَلَّمَ امْرَأَةً آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ مَلَكَ وَطَّأَهَا » اهـ .

قلت : وانظر تنزيه الشريعة لابن عراق [٢٨٤ / ١ - و - ٣٠٩] وكشف الخفاء للعجلوني [٢٦٥ / ١] ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية [٣٤٥ / ١٨] إن شئت . هذا ، وقد ذكر الإمام الطبراني في الكبير [١٣١ / ٨ - ١٣٢ ، رقم / ٧٥٢٨] لفظاً آخر لهذا الحديث فقال : حدثنا أبو عقيل أنس بن سلم^(١) الخولاني ثنا عبيد بن رزين اللاذقي قال : سمعت إسماعيل بن عياش يقول حدثني محمد بن زياد الألهاني عن أبي أمامة قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ عَلَّمَ عَبْدًا آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ مَوْلَاهُ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَخْذُلَهُ وَلَا يَسْتَأْثِرَ عَلَيْهِ » اهـ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف أعله الحافظ الهيثمي في المجمع [١٢٨ / ١] بعبيد هذا ، فقال : « فيه عبيد بن رزين اللاذقي ولم أر مَنْ ذكره » اهـ .

قلت : وهو كما قال رحمه الله تعالى ، وأما إسماعيل بن عياش فهو صدوق في روايته عن الشاميين ضعيف عن غيرهم ، وشيخه محمد هذا شامي وهو أبو سفيان الحمصي أحد الثقات ، وبالله تعالى التوفيق .

(*) لكن وقع في هذا المصدر هكذا : « مع رقه » بدل « ملك رقه » وهو تحريف واضح ولعله من الناسخ أو الطابع ، والله أعلم سبحانه .

(١) هكذا اسم أبيه في تذكرة الحفاظ [٦٥٠ / ٢] وتهذيب تاريخ دمشق [١٣٨ / ٣] وقد ذكر الطبراني في الصغير [١٠٠ / ١] هذا الراوى ضمن شيوخه وذكر أن اسم أبيه « سليم » ، قلت : وبعد البحث لم أعثر له على ترجمة ثبت له جرحاً أو تعديلاً ، فالله تعالى أعلم .

❖ الباب الثالث ❖

مع تحيات إخوانكم في الله

ملتقى أهل الحديث

ahlalhdeeth.com

خزانة اقراء العربي

khizana.co.nr

خزانة المذهب الحنبلي

hanabila.blogspot.com

خزانة المذهب المالكي

malikiaa.blogspot.com

عقيدتنا مذهب السلف الصالح أهل الحديث

akidatuna.blogspot.com

القول الحسن مكتب الكتب الصوتية المسموعة

kawlhasan.blogspot.com

□ الباب الثالث □

ذكر من قال من أهل العلم بجواز أخذ الأجرة على
تعليم القرآن الكريم ، ومن خالفهم في هذا ،
ودليل كل فريق على ما ذهب إليه

قد سبق في البابين الأول والثاني ذكر الأحاديث المتعلقة بموضوع كتابنا
هذا وتخرجها وتحقيقها ، وسوف نتعرض هنا في هذا الباب لبحث موضوع
كتابنا هذا من الناحية الفقهية وبيان ما يُستنبط مما ثبت من الأحاديث التي
سلف ذكرها مسترشدين في ذلك كله بفهم الأئمة والمشايخ الكرام رحمهم
الله تعالى ، وأرى من باب التيسير أن أجعل هذا الباب على خمسة فصول ،
فأقول وبالله التوفيق :

« فصل - ١ - »

ذكر مَنْ قال بجواز أخذ الأجرة
على تعليم القرآن الكريم ، وبيان
أدلتهم على ذلك .

وقد قال بهذا المذهب أكثر أهل العلم رحمهم الله تعالى ، وهو قول الأئمة الشافعي ومالك وعطاء وأبي قلابة وأبي ثور وابن المنذر والحسن بن صالح وإسحاق وابن حزم والبيهقي أبي محمد والمنائوي والقرطبي والنووي وابن حجر العسقلاني والصنعاني والمباركفوري والإمام أحمد في إحدى الروايات عنه وهو قول المتأخرين من الأحناف أيضاً ، وهو قول العلامة عبد العزيز بن باز أيضاً .

● قال الحافظ في الفتح [٢١٣/٩] :

« ... وقد نقل عياض جواز الاستئجار لتعليم القرآن عن العلماء كافة إلا الحنفية ... » اهـ .

● وقال ابن حزم في المحلى [١٩٣/٩ - ١٩٤] :

« ... الإجارة جائزة على تعليم القرآن . وعلى تعليم العلم مشاهرةً وجملَةً ، وكل ذلك جائز ، وعلى الرقي . وعلى نسخ المصاحف . ونسخ كتب العلم لأنه لم يأت في النهي عن ذلك نصٌّ بل قد جاءت الإباحة كما روينا ... عن ابن عباس ... - ثم ذكر حديث اللديغ ، وفيه - فقال رسول الله ﷺ :

« إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجراً كِتَابُ اللَّهِ »^(٣٩) ، والخبر المشهور « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ زَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ رَجُلٍ بِمَا مَعَهُ مِنَ الْقُرْآنِ »^(٤٠) . أَيْ : لِيَعْلَمَهَا إِيَّاهُ ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي سَلِيمَانَ ... - ثُمَّ قَالَ [١٩٥/٩] : - وَصَحَّ عَنْ عَطَاءٍ وَأَبِي قَلَابَةَ إِبَاحَةَ أَجْرِ الْمُعَلِّمِ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ ... اهـ .

● وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِهِ لِصَحِيحِ مُسْلِمَ [٢١٤/٩ - ٢١٥] :

« فِي هَذَا الْحَدِيثِ^(٤١) دَلِيلٌ لَجَوَازِ كَوْنِ الصَّدَاقِ تَعْلِيمَ الْقُرْآنِ وَجَوَازِ الِاسْتِئْجَارِ لِتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ وَكِلَاهُمَا جَائِزٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ وَالْحَسَنُ ابْنُ صَالِحٍ وَمَالِكٌ وَإِسْحَاقُ وَغَيْرُهُمْ ، وَمَنْعَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الزَّهْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ ؟ وَهَذَا الْحَدِيثُ مَعَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ : « إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجراً كِتَابُ اللَّهِ » يَرُدُّانِ قَوْلَ مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ ، وَنَقَلَ الْقَاضِي عِيَّاضُ جَوَازِ الِاسْتِئْجَارِ لِتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ عَنِ الْعُلَمَاءِ كَافَّةٍ سِوَى أَبِي حَنِيفَةَ » اهـ .

قُلْتُ : وَقَدْ أَطْلَقَ النَّوَوِيُّ مَذْهَبَهُ هُنَا فِي حِينَ أَنَّهُ قَدْ قَيَّدَهُ فِي الْمَجْمُوعِ بِالْحَاجَةِ كَمَا سَيَأْتِي ذِكْرُهُ فِي الْفَصْلِ الْآتِي ، فَتَنَبَّهُ .

● وَقَالَ الْمَنَاوِيُّ فِي الْفَيْضِ [٤١٨/٢] تَعْلِيقاً عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ

الْمَرْفُوعِ : « إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجراً كِتَابُ اللَّهِ » ، مَا نَصَّهُ :

« فَأَخَذَ الْأَجْرَةَ عَلَى تَعْلِيمِهِ - أَيْ : الْقُرْآنَ - جَائِزٌ كَالِاسْتِئْجَارِ لِقِرَاءَتِهِ ، وَأَمَّا خَبَرُ : « إِنَّ كُنْتَ تَحِبُّ أَنْ تَطُوقَ طَوْقاً مِنْ نَارٍ فَأَقْبِلْهَا » أَيْ : الْهَدِيَّةَ

(٣٩) حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وَقَدْ سَبَقَ تَخْرِيجُهُ وَتَحْقِيقُهُ بِرَقْمِ [٢٥] .

(٤٠) حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وَهُوَ حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، وَقَدْ سَبَقَ تَخْرِيجُهُ وَتَحْقِيقُهُ

بِرَقْمِ [٢٨] .

(٤١) أَيْ : حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّابِقِ ذَكَرَهُ فِي التَّعْلِيقِ السَّابِقِ .

على تعليمه^(٤٢) فمَنْزَّلٌ على أنه كان متبرِّعاً بالتعليم ناوياً الاحتساب فكره تضييع أجره وإبطال حسنته ، فلا حجة فيه للحنفية المانعين أخذ الأجرة لتعليمه ، وقياسه على الصوم والصلاة فاسد لأنهما مختصان بالفاعل وتعليم القرآن عبادة متعدية لغير المتعلم ذكره القرطبي . قال ابن حجر في هذا الخبر^(٤٣) إشعار بنسخ الخبر الآتي : « مَنْ أَخَذَ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ قَوْساً قَلَّدَهُ اللَّهُ قَوْساً مِنْ نَارٍ »^(٤٤) . اهـ .

ثم قال عند شرحه لحديث القوس هذا [٤٢/٦] :

« قاله - يعنى رسول الله ﷺ - لمعلم أهدى له قوس ، وأخذ بظاهره أبو حنيفة فحرَّم أخذ الأجرة عليه ؟ وخالفه الباقر قائلين : الخبر بفرض صحته منسوخ أو مؤوَّل بأنه كان يحتسب التعليم .

نعم الأولى كما قاله العزالي الاقتداء بصاحب الشرع فلا يطلب على إفاضة العلم أجراً ولا يقصد جزاء ولا شكوراً بل يعلم لله » اهـ .

• وقال أبو محمد البغوى فى شرح السنة [١٢٢/٩] :

« ... فيه^(٤٥) دليل على أنه يجوز أن يجعل تعليم القرآن صداقاً وهو قول الشافعى ... ، وفى الحديث^(٤٥) دليل على جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن » اهـ .

(٤٢) حديث صحيح لغيره ، وقد سبق تخريجه وتحقيقه برقم [١] من حديث عبادة ، ويرقم [٣ - ١٧ - ٢١] من حديث غيره .

(٤٣) أى : خبر ابن عباس المرفوع : إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ ... فتنبه .

(٤٤) هو الحديث السابق ذكره فى التعليق قبل السابق .

(٤٥) أى : حديث سهل بن سعد فى تزويج رجل على ما معه من القرآن ، وقد سبق ذكره .

وقال البغوى أيضاً [٢٦٨/٨] :

« فى الحديث^(٤٦) دليل على جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن ، وجواز شرطه ، وإليه ذهب عطاء والحكم ، وبه قال مالك والشافعى وأبو ثور ، قال الحكم : ما سمعت فقيهاً يكرهه . وفيه دليل على جواز الرقية بالقرآن ، وبذكر الله ، وأخذ الأجرة عليه ، لأن القراءة والفقہ من الأفعال المباحة ، وفيه إباحة أجر الطبيب والمعالج ،

وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن أخذ الأجرة والعوض على تعليم القرآن غير مباح ، وهو قول الزهرى وأبى حنيفة وإسحاق ، وقال منصور عن إبراهيم : إنه كره أجر المعلم ... ، واحتجوا بما روى عن عبادة بن الصامت قال : قلت : يا رسول الله رجل أهدى إلى قوساً ممن كنت أعلمه الكتاب والقرآن ، وليست بمال ، فأرمى عليها فى سبيل الله ؟ ، قال : « إن كنت تحب أن تطوق طوقاً من نارٍ فاقبلها »^(٤٧) . ومن أباحه ، تأول الحديث على أنه كان تبرع به ، ونوى الاحتساب فيه ، ولم يكن قصده وقت التعليم إلى طلب عوض ونفع ، فحذره النبى ﷺ بإبطال أجره وحسبته ، كما لورد ضالة إنسان حسبة لم يكن له أن يأخذ عليه عوضاً ، فأما إذا لم يحتسب^(٤٨) ، وطلب عليه الأجرة ، فجائز بدليل حديث ابن عباس ... اهـ .

● وقال الحافظ ابن حجر فى الفتح [٤٥٣/٤ - ٤٥٤] :

« واستدل به^(٤٩) للجمهور فى جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن ،

(٤٦) أى : حديث ابن عباس المرفوع : إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ ... ، وقد سبق ذكره أيضاً .

(٤٧) قد سبق بيان ثبوت حديث عبادة عند رقم [١] لكن لفظة : « ... الكتاب » لفظة منكرة ضعيفة كما بينت آنفاً عند رقم [١] وذلك إن كان الكتاب هنا بمعنى الكتابة وهو الظاهر

(٤٨) المراد بالاحتساب هنا الاحتساب المحصور فى طلب الثواب الأخرى فقط ، وليس معناه نفى الاحتساب مطلقاً ، فتأمل وتنبه .

(٤٩) أى : حديث ابن عباس المرفوع : « إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ ... ، فتنبه .

وخالف الحنفية فمنعوه في التعليم وأجازوه في الرق كالدواء ، قالوا : لأنَّ تعليم القرآن عبادة والأجر فيه على الله ، وهو القياس في الرق إلا أنهم أجازوه فيها لهذا الخبر^(٤٩) ، وحمل بعضهم الأجر في هذا الحديث على الثواب ، وسياق القصة التي في الحديث يأبى هذا التأويل . وادَّعى بعضهم نسخه بالأحاديث الواردة في الوعيد على أخذ الأجرة على تعليم القرآن وقد رواها أبو داود وغيره^(٥٠) ، وتعقَّب بأنه إثبات للنسخ بالاحتمال وهو مردود ، وبأنَّ الأحاديث ليس فيها تصريح بالمنع على الإطلاق بل هي وقائع أحوال محتملة للتأويل لتوافق الأحاديث الصحيحة كحديثي الباب^(٥١) ، بأنَّ الأحاديث المذكورة أيضاً ليس فيها ما تقوم به الحجة فلا تعارض الأحاديث الصحيحة ... اهـ .

● قال أبو العلي المباركفوري في تحفة الأحوذى [٢٢٩/٦ - ٢٣٠ - ٢٣١] :

« ... الاحتجاج بهذا الحديث^(٥٢) على جواز أخذ الأجرة على الرقية واضح ، وأما الاحتجاج به على جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن فاعترض عليه القرطبي حيث قال : لا نسلم أنَّ جواز أخذ الأجر في الرق يدل على جواز التعليم بالأجر . انتهى .

قلت - القائل هو المباركفوري - : لم يذكر القرطبي سنداً للمنع ولا يظهر وجه صحيح لعدم التسليم ، والله تعالى أعلم .

وقد استُدلَّ للجمهور بقوله ﷺ : « اذهب فقد أنكحتكها بما معك »

(٥٠) وقد سبق تخريجها وتحقيقها في الباب الأول من هذا الكتاب ، وقد انتهى البحث إلى ثبوت جملة منها فانظر مثلاً رقم [١ - ٣ - ١٧ - ٢١] .

(٥١) أى : حديث ابن عباس السابق ذكره ، وحديث أبي سعيد في الرقية بالقرآن وهو حديث صحيح ، وقد سبق تخريجه وتحقيقه برقم [٢٧] .

(٥٢) أى : حديث أبي سعيد الخدري السابق ذكره في التعليق السابق .

من القرآن » في حديث سهل بن سعد رواه الشيخان وهذا لفظ البخاري ، وفي لفظ لمسلم : « اذهب فقد زوجتكها فعلمها من القرآن » ، واستدل للجمهور أيضاً بحديث ابن عباس : « إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله » رواه البخاري - ثم ساق المباركفوري كلام الحافظ ابن حجر السابق ذكره وكلاماً للشوكاني ، ثم قال : - قلت : الروايات التي تدل على منع أخذ الأجرة على تعليم القرآن ضعاف لا تصلح للاحتجاج^(٥٣) ، ولو سلم أنها بمجموعها تنتهض للاحتجاج ، فالأحاديث التي تدل على الجواز أصح منها وأقوى ، ثم إن هذه الروايات وقائع أحوال محتملة للتأويل كما قال الحافظ ، فلا حاجة إلى ما ذكره الشوكاني من وجوه الجمع : هذا ما عندي والله تعالى أعلم اهـ .

● وقال الترمذي في جامعه [٢٢٩/٦ / تحفة] :

« ورخص الشافعي للمعلم أن يأخذ على تعليم القرآن أجراً ، ويرى له أن يشترط على ذلك ، واحتج بهذا الحديث »^(٥٤) اهـ .

● وقال الصنعاني في سبل السلام [٩٢٢/٣ - ٩٢٣] :

عند شرحه لحديث ابن عباس : « إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا ... » ما نصّه : « وقد عارضه ما أخرجه أبو داود من حديث عبادة بن الصامت - ثم ساق الصنعاني لفظه ، ثم قال : - فاختلف العلماء في العمل بالحديثين فذهب الجمهور ومالك والشافعي إلى جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن سواء كان المتعلم صغيراً أو كبيراً ولو تعيّن تعليمه على المعلم عملاً بحديث ابن عباس ويؤيده ما يأتي في النكاح من جعله ﷺ تعليم الرجل لامرأته القرآن مهراً لها .

(٥٣) بل قد ثبت منها أكثر من حديث كما سبق بتوسع في الباب الأول من هذا الكتاب .

(٥٤) أي : حديث أبي سعيد الخدري السابق ذكره في التعليق قبل السابق .

قالوا : وحديث عبادة لا يعارض حديث ابن عباس . إذ هو حديث صحيح وحديث عبادة في رواية^(٥٥) مغيرة بن زياد مختلف فيه واستنكر أحمد حديثه وفيه الأسود بن ثعلبة فيه مقال ، فلا يعارض الحديث الثابت . قالوا : ولو صح^(٥٦) فإنه محمول على أن عبادة كان متبرعاً بالإحسان والتعليم غير قاصدٍ لأخذ الأجرة فحذره النبي ﷺ من إبطال أجره وتوعده ، وفي أخذ الأجرة من أهل الصفة بخصوصهم كراهة ودناءة ، لأنهم ناس فقراء كانوا يعيشون بصدقة الناس ، فأخذ المال منهم مكروه ... » اهـ^(٥٧) .

● وقال المباركفوري أيضاً في تحفة الأحوذى [٢٢٩/٦] :

« ... قد أجاز المتأخرون من الحنفية أيضاً أخذ الأجرة على تعليم القرآن ... » اهـ .

قلت : وهذا قد صرح به الأحناف أنفسهم عن المتأخرين من أهل مذهبهم ، ومن هؤلاء الأحناف الذين صرحوا بهذا : العيني كما في البناية في شرح الهداية [٩٣٧/٧ - ٩٤٣] وابن نجيم كما في البحر الرائق شرح كنز الدقائق [٢٢/٨] ؟! وذهب متأخري الأحناف إلى هذا ليس من باب رد أدلة أئمتهم المتقدمين ؟! بل من باب آخر وهو خوفهم على ذهاب القرآن الكريم لأنه في الأزمان المتأخرة قد انقطعت الأرزاق التي كانت تعطى من بيت المال للمعلمين ، فلو لم ينهض القول بجوازه في هذه الأزمان لأدى ذلك إلى انشغال هؤلاء المعلمين بتحصيل معاشهم بالعمل الديوى بحيث لا يتفرغون لتعليم القرآن ، وهذا يؤدى إلى ضياعه ؟؟؟ .

(٥٥) كذا في الأصل عند الصنعاني .

(٥٦) لا ريب أنه صحيح كما سبق أن بينت آنفاً ؟؟ .

(٥٧) لم أقف حتى الآن على رواية ثابتة تنص على أن هذا المتعلم كان من أهل الصفة ، والله أعلم .

● وقال ابن قدامة في المغنى [٤٥٤/٥ - ٤٥٥] :

« ... ونقل أبو طالب عن أحمد أنه قال : التعليم أحبُّ إلى من أن يتوكل لهؤلاء السلاطين ومن أن يتوكل لرجل من عامة الناس في ضيعة ومن أن يستدين ويتجر ، لعلَّه لا يقدر على الوفاء فيلقى الله تعالى بأمانات الناس ، التعليم أحبُّ إلى ، - قال ابن قدامة : - وهذا يدلُّ على أن منعه منه في موضع منعه للكرهية لا للتحريم ، وممن أجاز ذلك مالك والشافعي ورخص في أجور المعلمين أبو قلابة وأبو ثور وابن المنذر .. » اهـ .

قلت : وهذه هي إحدى الروايات عن الإمام أحمد ، وسوف يأتي في الفصل الآتي ذكر باقي رواياته رحمه الله تعالى .

● وسئل العلامة الجهيد عبد العزيز بن باز هذا السؤال : « ما حكم قراءة القرآن للناس بأجرة ؟ أفيدونا جزاكم الله خيراً ؟؟ »

فقال : « إن كان المقصود تعليم القرآن للناس وتحفيظهم إياه فلا حرج في أخذ الأجرة على ذلك في أصحَّ قولي العلماء للحديث الصحيح في القراءة على اللديغ بشرط أجرة معلومة ولقوله ﷺ في الحديث نفسه : « إنَّ أَحَقَّ ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله » أخرجه البخاري رحمه الله في صحيحه^(٥٨) ، أمّا إن كان المراد أخذ الأجرة على مجرد التلاوة في أي مناسبة فهذا لا يجوز أخذ الأجرة عليه . وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : أنه لا يعلم نزاعاً بين أهل العلم في تحريم ذلك » اهـ .

كذا في كتاب فتاوى وتنبيهات ونصائح [ص / ٥١٣] .
هذا ، وبالله تعالى التوفيق .

(٥٨) وقد سبق تخريجه بتوسع برقم [٢٥] .

□ فصل ٢ - □

ذكر من قال بجواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن عند الحاجة دون الغنى وأدلتهم على ذلك

وهذا هو قول شيخ الإسلام ابن تيمية وأحد الوجهين عند الشافعية وأحد الوجهين في مذهب الإمام أحمد رضى الله عنهم أجمعين : قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى [٢٠٥/٣٠ - ٢٠٦] : « ... وإنما تنازع العلماء في جواز الاستئجار على تعليم القرآن والحديث والفقه على قولين مشهورين هما روايتان عن أحمد : أحدهما : وهو مذهب أبى حنيفة وغيره - أنه لا يجوز الاستئجار على ذلك . والثانية : وهو قول الشافعى - أنه يجوز الاستئجار . وفيه قول ثالث في مذهب أحمد أنه يجوز الاستئجار مع الحاجة دون الغنى كما قال تعالى في ولّى اليتيم : ﴿ فَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ ، ويجوز أن يُعطى هؤلاء من مال المسلمين على التعليم كما يُعطى الأئمة والمؤذنون والقضاة ، وذلك جائز مع الحاجة » اهـ .

وقال أيضاً [١٩٢/٣٠ - ١٩٣] : « ولهذا لما تنازع العلماء في أخذ الأجرة على تعليم القرآن ونحوه : كان فيه ثلاثة أقوال في مذهب الإمام أحمد وغيره : أعدّها أنه يُباح للمحتاج ، قال أحمد : « أجرة التعليم خير من جوائز السلطان ، وجوائز السلطان خير من صلة الإخوان »^(٥٩) ، وأصول

(٥٩) وجوائز السلطان في قبولها وردّها تفصيل ذكره الإمام النووي في شرحه لمسلم [١٣٥/٧] =

الشرعية كلها مبنية على هذا الأصل أنه يُفَرَّق في المنهيات بين المحتاج وغيره ، كما في المأمورات ، ولهذا أُبيحت المحرمات عند الضرورة لاسيما إذا قُدِّرَ أنه يَعْدِل عن ذلك إلى سؤال الناس ، فالمسألة أشدَّ تحريماً ... ولهذا اتفق العلماء على أنه يُرزق الحاكمُ وأمثاله عند الحاجة ، وتنازعوا في الرزق عند عدم الحاجة ... » اهـ .

• وقال الإمام النووي في المجموع [٣٠/١٥] :

« يجوز أن يأخذ الأجرة على تعليم القرآن أو سورة منه مع تعيينها أو قدرٍ منه مع تعيينه وتحديدِه كما يجوز أن يأخذ الأجرة على تعليم الفقه والحديث ونحوهما إن كان محتاجاً ، وهو وجهٌ في المذهب ... » اهـ .

* * *

= وابن حجر في الفتح [٣٣٨/٣ و ١٥٤/١٣] والمناوي في الفيض [٤٠٧/٥] والراجح عندى أنها تُقبل ما لم يُتحقق كونها حراماً وبشرط أن لا تؤدي إلى اتباع هوى السلطان في فتوى أو حكم أو قضاء ، والله أعلى وأعلم سبحانه .

□ فصل - ٣ - □

ذكر مَنْ قال بجواز أخذ الأجرة
على تعليم القرآن الكريم إذا لم يشترط
المعلم على ذلك ، وبيان دليلهم ؟

وهذا قد صحَّ عن طاووس وقتادة وورد أيضاً عن غيرهما .

• أخرج عبد الرزاق في مصنفه [١١٤/٨] :

عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه : أنه سئل عن معلِّم يأخذ الأجر ،
فقال : إذا لم يأخذ بشرط فلا بأس ، قال معمر : وقال قتادة : مثل ذلك «
اهـ .

قلت : وهذا إسناد صحيح إلى طاووس وقتادة رحمهما الله تعالى .

• وقال البخاري في صحيحه [٤٥٢/٤ / فتح] :

« ... وقال الشعبي : لا يشترط المعلم ، إلا أن يعطى شيئاً فليقبله » اهـ .

• وقال البغوي في شرح السنة [٢٦٨/٨] :

« .. وقال جابر بن زيد : لا بأس به - بأخذ الأجرة على التعليم - ما

لم يشترط » ... ، وذهب قوم إلى أنه لا بأس بأخذ المال ما لم يشترط -
أى : المعلم - وهو قول الحسن وابن سيرين والشعبي « اهـ .

• وحجة هؤلاء كأنها مأخوذة من قوله ﷺ لعمر بن الخطاب : « ...

فما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرفٍ ولا سائلٍ فخذهُ ، وما لا فلا
تتبعهُ نفسك» ^(٦٠) اهـ .

ومأخوذة أيضاً من قوله ﷺ : « مَنْ قرأ القرآن فليسأل الله عز وجل
فإنه سيجزيه قوم يقرءون القرآن يسألون الناس به » ^(٦١) اهـ .

* * *

(٦٠) حديث صحيح وقد سبق تخريجه وتحقيقه برقم [٣٥] .

(٦١) حديث حسن لغيره ، وقد سبق تخريجه وتحقيقه برقم [٤] .

□ فصل - ٤ - □

ذكر من قال بجواز أخذ الأجرة
على تعليم القرآن إذا كان التعليم
لم يكن فرض عين على المعلم؟؟

● قال البغوي في شرح السنة [٢٦٩/٨] :

« قال بعض أهل العلم : أخذ الأجرة على تعليم القرآن له حالان : فإذا كان في المسلمين غيره ممن يقوم به ، حلَّ له أخذ الأجرة على تعليم القرآن ، لأنه غير متعين عليه ، وإن كان في حال أو موضع لا يقوم به غيره ، لم يحل له أخذ الأجرة عليه ، وتأول على هذا اختلاف الأخبار فيه » اهـ .

● قال الزيلعي في نصب الراية [١٣٧/٤] :

« قال البيهقي في « المعرفة - في كتاب النكاح » .. وأبو سعيد الاصطخرى من أصحابنا ذهب إلى جواز الأخذ فيه على ما لا يتعين فرضه على معلّمه ، ومنعه فيما يتعين عليه تعليمه وَحَمَلَ على ذلك اختلاف الآثار ... » اهـ . المراد نقله .

* * *

□ فصل - ٥ - □

ذكر من قال بعدم جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم وبيان أدلتهم

وهذا القول هو قول الحنفية عدا المتأخرين منهم ، وهو أحد الوجوه في مذهب الإمام أحمد ، ونقله البعض عن الزهري وإسحاق ؟! وعطاء ؟ والضحاك بن قيس وعبد الله بن شقيق العجلّي ، وهو قول الهادوية أيضاً وغيرهم .

● أمّا نسبته إلى الحنفية فهي مستفيضة عندهم كما سبق عن أهل العلم في الفصل رقم (١) وغيره من هذا الباب^(٦٢) ، وأمّا نسبته إلى الإمام أحمد فقد نقله عنه الإمام ابن تيمية - كما في الفصل السابق رقم (٢) - وغيره على أنه إحدى الروايات عنه .

● وأمّا الآخرون هؤلاء فقد نقل عنهم الشوكاني في النيل [٢٧/٧] وغيره أنهم يقولون بهذا المذهب .

● أمّا أدلتهم على هذا المذهب فهي كما يلي :

١ - حديث عبادة بن الصامت في أخذه القوس هدية على تعليم القرآن وقول

(٦٢) وقد بينت في الفصل الأول أيضاً أن المتأخرين من الحنفية يقولون بقول الجمهور مخالفين في ذلك أصل مذهبهم ، فتنبه .

النبي ﷺ له : « جمرة بين كتفك تقلدتها أو تعلقتها »^(٦٣) اهـ .

٢ - وحديث عبد الرحمن بن شبل أن النبي ﷺ قال : « اقرءوا القرآن

ولا تغلوا فيه ولا تجفوا عنه ولا تأكلوا به ولا تستكثروا به »^(٦٤) اهـ .

٣ - وحديثه ﷺ : « مَنْ قرأ القرآن فليسأل الله عز وجل فإنه سيجيء

قوم يقرءون القرآن يسألون الناس به »^(٦٥) .

٤ - وحديث أبي هريرة عنه ﷺ أنه قال : « مَنْ تعلَّم علماً ممَّا يتغنى

به وجه الله عز وجل ، لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضاً من الدنيا لن يجد

عرف الجنة يوم القيامة يعنى ربحها »^(٦٦) اهـ .

٥ - قالوا : ولأنَّ تعليم القرآن عبادة والأجر فيه على الله^(٦٧) .

● قالوا : أمَّا حديث عبادة فهو ظاهر الدلالة في كون أخذ الأجرة على

تعليم القرآن حراماً لا يجوز ، وكذلك فقد نهى ﷺ في حديث عبد الرحمن

ابن شبل عن التآكل بالقرآن الكريم ، وأصل النهي للتحريم ، ولم يرد ما

يصرف عن هذا التحريم إلى الكراهة ، وكذلك حديثه ﷺ : « من قرأ

القرآن فليسأل الله عز وجل » يدل بمفهومه على النهي عن السؤال

بالقرآن الكريم لغير الله تعالى من الناس ، وقد قوّى هذا المفهوم آخر

الحديث ، وكذلك حديث أبي هريرة صريح في أن من يتعلم العلم الشرعى

لا يتعلمه إلا لكي ينال به عرض الدنيا فإنه لن يجد عرف الجنة ... وهذا

يدل على تحريم أخذ الأجرة على تعليم العلم الشرعى لأنَّ الأجرة عوض وعرض

(٦٣) إسناده حسن ، والمرفوع من متنه ، صحيح بشواهده ، وقد سبق تخريجه وتحقيقه برقم

(١) .

(٦٤) حديث جيّد ، وقد سبق تخريجه وتحقيقه برقم (٥) .

(٦٥) حديث حسن لغيره ، وقد سبق محرّجاً محققاً برقم (٤) .

(٦٦) حديث حسن الإسناد ، وقد سبق محرّجاً محققاً برقم (١٣) .

(٦٧) وهذا الدليل الخامس قد ذكره عنهم أهل العلم منهم الحافظ ابن حجر كما سبق في الفصل

رقم (١) من هذا الباب .

من أعراض الدنيا حينئذ ، ولا شك أن القرآن الكريم أشرف العلوم الشرعية
وعليه فهو داخل فيما ذكرنا ، وكذلك فإن تعليم القرآن الكريم عبادة والأجر
فيه على الله تعالى وأخذ الأجرة ينافي كون هذا التعليم عبادة ، وعليه فيبطل
ما يؤدى إلى بطلان وانتفاء هذه العبادة ؟؟؟

● وقال بعضهم : كيف يؤخذ عليه أجر وقد قال الله تعالى : ﴿ قل
لا أسألكم عليه أجراً ﴾ الآية ؟؟؟

● قلت : وأما الأحاديث التى قد احتج بها المجوزون فقد قال بعض
هؤلاء المانعين : بأنها مؤولة أو بعضها مخصوص بالأخذ على الرقية أو منسوخة
بالأحاديث التى فى الوعيد والزجر عن أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم .

* * *

...
 ...
 ...
 ...
 ...

...
 ...
 ...

...
 ...
 ...

* * *

❦ الباب الرابع ❦

مع تحديث إخوانكم في الله

ملتقى أهل الحديث

ahlalhdeeth.com

خزانة التراث العربي

khizana.co.nr

خزانة المذهب الحنبلي

hanabila.blogspot.com

خزانة المذهب المالكي

malikiaa.blogspot.com

عقيدتنا مذهب السلف الصالح أهل الحديث

akidatuna.blogspot.com

القول الحسن مكتب الكتب الصوتية المسموعة

kawlhassan.blogspot.com

□ الباب الرابع □

ذكر الصواب والراجح في مسألة أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم

قد تقدم في الباب السابق ذكرُ اختلافِ أهل العلم في هذه المسألة ، وقد مَنْ الله تعالى علينا بالنظر في هذه الأقوال وفي ذاك الخلاف فأنتهى بنا القولُ إلى أنَّ الصواب والراجح في هذه المسألة إنما هو قول جمهور أهل العلم رحمهم الله تعالى القائلين بجواز ذلك ، وذلك لقوة ما ذكروا مِنْ أدلةٍ وبراہینَ ، وأما غيرهم مِمَّنْ قد خالفهم فإنَّ أدلتهم مُفَنَّدَةٌ عند النظر والتأمل والتحقيق ، وأرى من باب التيسير بل وإتمام الفائدة أيضاً أن أذكر أدلة الجمهور مُرتَّبَةً مُنَسَّقَةً في فصل ، ثم أذكر أدلة المخالفين في فصل آخر وأردُّ عليها ، وذلك حتى تتضح الصورة للقارىء الكريم ، فالله المستعان وعليه التكلان .

* * *

□ الفصل الأول □

قد سبق في الفصل رقم (١) من الباب الثالث ذكر أدلة الجمهور فنذكرها هنا مرتبة منسقة فنقول هي كما يلي :

١ - حديث ابن عباس المرفوع : « إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجراً كِتَابُ اللَّهِ » اهـ^(٦٨).

٢ - حديث أبي سعيد الخدري في أخذ الجُعَلِ على الرقية بالقرآن الكريم وإقرار النبي صلى الله عليه وسلم أبا سعيد وأصحابه على هذا الأخذ^(٦٨).

٣ - حديث سهل بن سعد الساعدي في تزويج رجل من أصحابه صلى الله عليه على أن يعلم امرأته ما معه من القرآن الكريم بحيث يكون هذا التعليم مهراً وصداقاً لها ، وخاصةً الجملة التي فيه « انطلق فقد زوجتكها فعلمها من القرآن » اهـ^(٦٨).

٤ - والشواهد التي تشهد لحديث سهل هذا ، وأهمها حديث أبي هريرة وفيه : « قُمْ فَعَلِّمُهَا ... وَهِيَ ، امْرَأَتُكَ »^(٦٩) ، وحديث أنس بن مالك وفيه « أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه سَأَلَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ : « يَا فُلَانُ هَلْ تَزَوَّجْتَ » ، فقال : لا ، ما عندي ما أتزوج به ؟ فقال : « أَلَيْسَ مَعَكَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ... »^(٧٠) .

(٦٨) حديث صحيح ، وقد سبق في الفصل المشار إليه آنفاً بيان موضعه من هذا الكتاب تخريجاً وتحقيقاً .

(٦٩) إسناده ضعيف كما سبق عند رقم [٢٩] .

(٧٠) إسناده ضعيف كما سبق بيانه عند رقم [٣٦] ، وقد قال الحافظ في الفتح [٢٦٤/١] :

« إِنَّ الشَّارِعَ إِذَا ذَكَرَ حُكْماً وَعَقَبَهُ بَعْلَةٌ دُلَّ عَلَى أَنَّ ثُبُوتَ الْحُكْمِ لِأَجْلِهَا » اهـ . فتأمل وتنبه .

● وقد سبق في الفصل المشار إليه انفاً ذكرُ كلام جمهور أهل العلم حول هذه الأحاديث : ولا بأس بنقل كلامهم هنا منسّقاً وبتزايده على ما ذكروا ، وذلك مع إيراد الشبه التي وُجّهَتْ لهذه الأحاديث والرّد عليها ، فأقول مستعيناً بالله تعالى .

● قالوا : أمّا حديث ابن عباس فهو نصٌّ صريح في بيان أنّ أخذ الأجرة على تعليم القرآن جائز ؟ بل مِنْ أَحَقِّ الأجور .
فإن قيل :

لكنّه ورد في الرقية كما هو واضح من سياق الحديث ؟؟ قلت : نعم هو كذلك ولكن قد عُلِمَ أنّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ما لم تقم حجة تردُّ القول بذاك العموم ، وبعد النظر لم أرى حجة تضعف العمل بهذا العموم ، وعليه فاحتجاج الجمهور به مُسَلَّمٌ له ، والله أعلم .
فإن قيل :

بل قد وردت حجة بل حجج تردُّ القول بهذا العموم ، وهي الأدلة التي تمسّك به القائلون بعدم الجواز ، وقد سبق ذكرها في الفصل رقم (٥) من الباب السابق ؟؟

قلت : سوف أذكر في الفصل الآتي ما يُفنّد هذا الزعم - إن شاء الله تعالى -

فإن قيل : حديث ابن عباس منسوخ ؟

قلت : « قال الحافظ في الفتح [٤٥٣/٤] : « وادعى بعضهم نسخه - أي : حديث ابن عباس - بالأحاديث الواردة في الوعيد على أخذ الأجرة على تعليم القرآن ... ، وتُعقَّبُ بأنه إثبات للنسخ بالاحتمال وهو مردود » اهـ .

فإن قيل :

بل المراد بالأجر هنا الثواب الأخروي من الله عز وجل ؟؟

قلت : قال الحافظ في الفتح [٤٥٣/٤] : « وحمل بعضهم الأجر في هذا الحديث على الثواب ؟ وسياق القصة التي في الحديث يأبى هذا التأويل » اهـ .

قلت : لله تعالى دُرُّ هذا الحافظ الجهد .

● قالوا : وأما حديث أبي سعيد في أخذ الجعل على الرقية بالقرآن ظاهر الدلالة فيما ذهبنا إليه لأنه إذا جاز أخذ الجعل جاز أخذ الأجرة لأنه في معناه إذ إنَّ هذا عوض سببه القرآن وذاك عوض سببه القرآن أيضاً :

فإن قيل : لكنَّه قد ورد في الرقية بالقرآن وليس في تعليمه ؟؟؟

قلت : قال العلامة الصنعاني في السبل [٩٢٣/٣] :

« ... وَذِكْرُ البخاريَّ لهذه القصة - يعني قصة أبي سعيد الخدري في الرقية بالقرآن - في هذا الباب وإن لم تكن من الأجرة على التعليم وإنما فيها دلالة على جواز أخذ العوض في مقابلة قراءة القرآن لتأييد جواز أخذ الأجرة على قراءة القرآن تعليمًا أو غيره إذ لا فرق بين قراءته للتعليم وقراءته للطب » اهـ .

قلت : وقد سبق آنفًا^(٧١) أنَّ العلامة المباركفوري نقل عن القرطبي قوله : « لا نسلم أنَّ جواز أخذ الأجر في الرقي يدلُّ على جواز التعليم » اهـ . ثم قال - أي : المباركفوري - : « لم يذكر القرطبي سنداً للمنع ، ولا يظهر وجه صحيح لعدم التسليم ، والله تعالى أعلم ... » اهـ .

قلت : وهو كما قال رحمه الله تعالى .

وأقول أيضاً :

(٧١) في الفصل رقم (١) من الباب السابق .

هذا الجواب السابق على شبهة القرطبي وَمَنْ وافقه إنما هو على القول بأنَّ حديثي ابن عباس وأبي سعيد الخدري حديثان لقصتين مختلفتين ، وأما إن قلنا بأنهما حديثان لقصة واحدة - كما ذهب إلى ذلك الحافظ ابن حجر في الفتح [١٩٩/١٠] و [٤٥٥/٤] ، وهو الظاهر -

فحيثُ نقول يُحمل ولا بُدَّ حديثُ أبي سعيد الخدري على الجملة الصريحة الدالة على عموم ذلك في التعليم أيضاً وهي جملة حديث ابن عباس : « إنَّ أحقَّ ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله » ، والله الموفق سبحانه .

● قالوا : وأما حديث سهل بن سعد في التزويج بتعليم القرآن فهو نصٌ صريح فيما ذهبنا إليه من الجواز ، وذلك لأنه إذا جاز تعليم القرآن عوضاً في باب النكاح وقام مقام المهر جاز أخذ الأجرة عليه في الإجارة في مقام تعليمه ، وهذا واضح لمن تدبَّر .

فإن قيل :

التزويج على كون تعليم القرآن مهراً مخصوص بهذا الرجل الذي زوّجه الرسول ﷺ وذلك لقوله ﷺ له : « لا تكون لأحدٍ بعدك مهراً » اهـ ٢٢ .

قلت : قد سبق أن بينتُ أن هذه الرواية ضعيفة الإسناد ومنكرة المتن أيضاً^(٧٢) ، فسقط الاستدلال بها ، والحمد لله تعالى .

فإن قيل :

هذا التزويج كان لأجل ما مع الرجل من القرآن من باب تكريمه فقط ، وأما المهر فقد سكّته عنه النبي ﷺ فيكون ثابتاً في ذمة هذا الرجل بحيث يقضيه إذا وسّع عليه بعدُ وهذا لقوله ﷺ له في بعض الروايات : « ...

(٧٢) عند التعليق رقم (٣٧) .

فإذا رزقك الله فعوضها » اهـ؟؟؟

قلت : هذه الرواية قد سبق عند رقم (٣١) بيان أنها ساقطة الإسناد وأنها منكرة أيضاً ، وعليه فيسقط الاستدلال بها على ما ذكرنا ، وبكونها غير ثابتة رد الحافظ في الفتح [٢١٣/٩] على هذه الشبهة .

فإن قيل :

بل زوجه النبي ﷺ تكريماً له بسبب ما يحفظ من القرآن ويدل عليه قوله ﷺ له : « ... بما معك من القرآن » اهـ .

ووجه الاستدلال أن الباء للسببية بمعنى بسبب ما تحفظ من القرآن سنكرمك بهذا التزويج ، وأما القول بأن الباء هنا للتعويض فلا ينتهض عليه دليل البتة !!!

قلت : بل التحقيق والظاهر أن الباء هنا للتعويض لا للسببية والتعليل ، وهاكم الدليل على ذلك :

١ - قال العلامة الصنعاني في سبل السلام [٩٨٥/٣] :

« قوله : بما معك من القرآن : يحتمل كما قاله القاضي عياض وجهين : أظهرهما أن يعلمها ما معه من القرآن أو قدراً معيناً منه ويكون ذلك صداقاً ، ويؤيده قوله في بعض طرقه الصحيحة : « فعلمها من القرآن »^(٧٣) ، وفي بعضها تعيين عشر من الآيات^(٧٤) ، ويحتمل أن الباء للتعليل وأنه زوجه بغير صداق إكراماً له لكونه حافظاً لبعض من القرآن ، والاحتمال الأول أظهر كما قاله القاضي لثبوت رواية « فعلمها من القرآن » اهـ .

(٧٣) وهي رواية صحيحة الإسناد قد أخرجها مسلم كما سبق ذكره بتوسع عند رقم [٢٨] .

(٧٤) قد سبق عند رقم [٢٩] بيان أن تحديد الآيات في تعليم هذا الصحابي امرأته بغير معين منكراً لا يثبت ، وقد سبق هناك أنها عشرون آية بخلاف ما ذكر الصنعاني هنا .

٢ - قال الحافظ في الفتح [٢١٢/٩] :

« ... ويؤيد أن الباء للتعويض لا للسببية ما أخرجه ابن أبي شيبة والترمذي من حديث أنس : « أن النبي ﷺ سأل رجلاً من أصحابه : « يا فلان هل تزوجت ؟ » قال : لا ، وليس عندي ما أتزوج به ، قال : « أليس معك قل هو الله أحد » الحديث^(٧٥) . اهـ .

٣ - قال الحافظ أيضاً في الفتح [٢١٣/٩] :

« ويؤيد قول الجمهور - يعنى القائلين بأن أخذ الأجرة جائز وأن الباء هنا للتعويض لا للسببية - قوله ﷺ أولاً : « هل معك شيء تصدقها » ، ولو قصد استكشاف فضله لسأله عن نسبه وطريقته ونحو ذلك » - ثم نقل الحافظ عن القرطبي قوله : - قوله : « علّمها » نص في الأمر بالتعليم ، والسياق يشهد بأن ذلك لأجل النكاح فلا يلتفت لقول من قال : إن ذلك كان إكراماً للرجل فإن الحديث يُصرّح بخلافه » اهـ .

● فإن قيل : سلّمنا بكل ما قلت وذكرته من حجج الجمهور بيّد أننا نرى أنها منسوخة بأحاديث الوعيد والنهي عن أخذ الأجرة على القرآن الكريم؟؟؟

قلت : هذا إثبات للنسخ بالاحتمال وهو باطل ، فإنه من المعلوم أن للنسخ قواعد معينة يثبت بها ، وبعد النظر والبحث في هذه الدّعوى لم نجد شيئاً من هذه القواعد ، فعلم من هذا أنه نسخ بالاحتمال وهو باطل مردود ، والله المستعان وعليه التكلان ، وأمّا هذا الوعيد وذاك النهي فسوف يأتي في الفصل الآتي الردّ الوافر على كونه مبطلاً لأدلة ومذهب الجمهور ، وبالله تعالى التوفيق .

(٧٥) قد سبق عند رقم [٣٦] بيان ضعف هذا الحديث حتى عند الحافظ نفسه ولكن يشهد له في أن الباء للتعويض لا للسببية ما سبق من رواية « فعلمها من القرآن » ورواية « قم فعلمها ... وهي امرأتك » وهي الرواية المذكورة في التعليق السابق ، فتأمل وتنبه .

● قلت : وبانتهاء ذكر هذا الفصل يكون قد بدا وظهر لكل متدبر فقيه
قوة مذهب جمهور أهل العلم ، ويكون قد تبقى الردُّ على حجج المذاهب
الأخرى المخالفة له ، وهذا هو ما سنتعرَّض له في الفصل الآتي ، والله المستعان
وعليه التكلان .

* * *

□ الفصل الثاني □

قد ذكرتُ في الفصل رقم (٥) من الباب السابق القول بعدم جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن والقائلين به وأدلتهم ، وسوف أتعرض هنا للرد على أدلتهم مستعيناً بالله سبحانه فأقول وبالله تعالى التوفيق :

● أمّا احتجاجهم بحديث عبادة بن الصامت - وهو أقوى دليل عندهم - على عدم جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن فليس مسلماً به البتة ، وذلك لأنه مختصٌّ بمن كان لم ينو أخذ الأجرة بل نوى كونه قرينة محضة ، وعليه فهو مختصٌّ بما ورد من مال أو أى عطاء على صورة الهدية لا الأجرة ، والمثأمل في حديث عبادة وشواهدة يقطع بأن المراد به ما ذكرنا من كون هذا في الهدية لا في الأجرة ، ولا أدل على هذا من لفظة أو جملة : « ... فأهدى إليّ قوساً ... » في حديث كل من عبادة وأبي بن كعب^(٧٦) ، وجملة : « ... أهداها إليّ ... » في حديث كل من عوف بن مالك الأشجعي^(٧٦) وعبد الله بن بسر رضي الله تعالى عنهم أجمعين^(٧٦) ، ولهذا قال المناوي في فيض القدير [٤٢/٦] عند شرحه لحديث القوس هذا ما نصّه : « قاله - يعنى النبي ﷺ - لمعلم أهدى له قوس ... ، وأخذ بظاهره أبو حنيفة فحرّم أخذ الأجرة عليه ؟ وخالفه الباكون قائلين : الخبر بفرض صحته منسوخ أو مؤوّل بأنه كان يحتسب التعليم ... » اهـ .

وقال الصنعاني في السبل [٩٢٣/٣] :

« ... قالوا - يعنى الجمهور - : ولو صحّ - يعنى حديث عبادة بن

(٧٦) قد سبق الكلام عنه في الباب الأول من هذا الكتاب ، فراجع إن شئت .

الصامت - فإنه محمول على أن عبادة كان متبرعاً بالإحسان وبالتعليم غير قاصدٍ لأخذ الأجرة ، فحذره النبي ﷺ من إبطال أجره وتوعده ... » اهـ .
وقال البغوى فى شرح السنة [٢٦٨/٨] :

« ... وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن أخذ الأجرة والعوض على تعليم القرآن غير مباح ، ... واحتجوا بما روى عن عبادة بن الصامت - ثم ساقه البغوى ، ثم قال : - وَمَنْ أَباحه - أى أخذ الأجرة - تأوّل الحديث على أنه كان تبرّع به ، ونوى الاحتساب فيه ، ولم يكن قصده وقت التعليم إلى طلب عوض ونفع ، فحذره النبي ﷺ إبطال أجره وحسبته ، كما لو ردّ ضالة إنسانٍ حسبة لم يكن له أن يأخذ عليه عوضاً ، فأما إذا لم يحتسب ، وطلب عليه الأجرة ، فجائزٌ بدليل حديث ابن عباس » اهـ .

قلت : ولكن ما سبق ترجيحه من كون هذا فى الهدية لا فى الأجرة لأبداً من تقييده بحالة ما إذا أعطى المعلم أو وليه هذا العطاء للمعلم معتقداً لزومه عليه وأنه حق عليه وذلك للزيادة التى فى حديث عبادة : « ... فرأى أن عليه حقاً فأهدى إلى ... » ففيها بيان واضح على صحة هذا التقييد المذكور^(٧٧) ، وأما كون هذه الزيادة لم تذكر فى سائر شواهد هذا الحديث فلا يضر وذلك لأنها زيادة بل ومحفوظة لأن سندها حسن لذاته كما سبق ذكره ، فى حين أن الشواهد الأخرى إسناد كل منها ضعيف كما أوضحناه آنفاً ، والله أعلم سبحانه ، وهذا من حيث النظرة الحديثية ، أما من حيث النظرة الفقهية فإنه من المعلوم أن الهدية مشروعة بل ومستحبة وقد ثبت فى الأحاديث الحث عليها ، وكون المعلم محتسباً أجره على الله تعالى غير مبتغٍ للأجر الدنيوى لا يجعله يرد الهدية إلا إن كان ثم معنى آخر زائد على كونها

(٧٧) وحتى لو لم يصح القول بهذا القيد ، فيكفى حيثُذ في الرد على حديث عبادة بأنه مخصوص

بالهدية كما سبق آنفاً عن جمهور أهل العلم ، فتأمل وتنبه .

هدية وهذا المعنى هو الذى ورد فى الزيادة المشار إليها آنفاً ، فكأن هذا القوس ما ردّه النبى ﷺ لذاته لأنه هدية ؟ بل لأنّ المعطى ظنّ أنّ هذا حق عليه فأعطاه بهذه النية فلم يكن إعطاؤه فى الحقيقة هدية محضة بل مقرونة بهذه النية ، فلذلك رُدّت وتوعدّ عليها لأنه بأى حق يأخذ هذا القوس ونية المعطى هى ما ذكرنا ، والله أعلم سبحانه .

فإن قيل :

ولم لا يُقال بأنه ناسخ لأدلة الجمهور ؟؟

قلت : لأنّ النسخ لا يثبت بالاحتمال ؟؟ بل بقواعد منصوص عليها فى علمى أصول الفقه وأصول الحديث ، ولم يُوجد شيء من هذه القواعد هنا البتة ، ثم إننا قد بينّا آنفاً أنه لا تعارض بين حديث عبادة هذا والأحاديث التى احتج بها الجمهور ، فسقط بذلك لزوم القول بنسخ بعضها لبعض ، والله الموفق سبحانه .

● وأما احتجاج القائلين بعدم الجواز بحديث عبد الرحمن بن شبل فغير مسلم به ، وذلك لأنّ قوله ﷺ : « ... ولا تأكلوا به » ، نهى تنزيه وكراهة وليس نهى تحريم ، وقد صرفه عن التحريم الأدلة الكثيرة التى احتج بها الجمهور على الجواز ، ومعلوم أنّ الجواز قد لا ينافى الكراهة ، فسقط بذلك المذكور بطلان استدلالهم بهذا الحديث على تحريم أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم ، وبالله تعالى التوفيق .

فإن قيل :

حديث عبد الرحمن بن شبل ناسخ لأدلة الجمهور ؟؟؟

قلت : هذا نسخ بالاحتمال ، وهو باطل مردود ، ويقال فى بيان بطلان كونه ناسخاً مثل ما ذكرنا آنفاً فى بيان بطلان كون حديث عبادة ناسخاً ،

والله المستعان وعليه التكلان .

● وأما احتجاجهم على عدم الجواز بحديثه صلى الله عليه وسلم : « مَنْ قرأ القرآن فليسأل الله عز وجل فإنه سيجيء قوم يقرءون القرآن يسألون الناس به » اهـ فغير مسلم به أيضاً ، إذ غاية منطوق الحديث تدل على ذم أخذ شيء من الناس على قراءة القرآن الكريم على سبيل الكراهة والتنزيه لا على سبيل التحريم والتأثم؟؟ وقد قلنا آنفاً : إن الجواز الذى ذهب إليه الجمهور قد لا ينافي الكراهة التنزيهية ، فلا تعارض إذاً فى الحقيقة ، وأما الاحتجاج بمفهوم الموافقة من قوله صلى الله عليه وسلم : « من قرأ القرآن فليسأل الله عز وجل » ، أى : ولا يسأل غير الله عز وجل به ، فغايتها أنه فى مقام النهى ، وقد سبق فى الجواب عن حديث عبد الرحمن بن شبل توجيه النهى فى ذلك ، وعليه فيبطل استدلالهم به على تحريم أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم ، وبالله تعالى التوفيق .

● وأما احتجاجهم بحديث أبى هريرة على تحريم أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم فغير مسلم به أيضاً ، وذلك لأن المتأمل فى نص الحديث يقطع بأن الوعيد الذى فيه إنما هو فى حق من تعلّم العلم الشرعى وعلمه ابتغاء عرض من أعراض الدنيا الحقيرة وفقط كالجاه والمال والرئاسة والسُّمعة والرياء به ، بحيث يكون بعيداً كل البعد عن أن يكون محسناً فى ذلك التعلّم وذاك التعليم مبتغياً به وجه الله تعالى ، وأما من تعلّمه لوجه الله تعالى وعلمه لوجه الله تعالى ، ثم رأى جواز أخذ الأجرة على ذلك فأخذ بناءً على ذلك فلا يتوجه إليه الحديث من قريب ولا بعيد وإن كان الأولى له أن يبتغى بذلك وجه الله تعالى وفقط ، وحاله حينئذ مثل حال المجاهد فى سبيل الله تعالى يبتغى بجهاده وجه الله تعالى لكن لما رأى جواز أخذ الغنيمة ، أخذ منها ، وإن كان الأولى له أن يدع الغنيمة حتى يكتمل له الأجر كما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم ،

ويشهد لما ذكرته قوله ﷺ : « ... لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضاً من الدنيا ... » ، فبين ﷺ أن هذا الوعيد إنما هو لمن قصرت نيته على هذا العرض الدنيوي وفقط ، وهذا واضح بحمد الله تعالى لكل متأمل ، وعليه فيسقط الاستدلال به على عدم الجواز ويُقيد الوعيد فيه بمن قصرت نيته على ما ذكرنا ، ومعلوم أن الجمهور يوجبون على المعلم بل والمتعلم إخلاص النية لله تعالى في ذلك ، قال الإمام النووي في المجموع [٣١/١٥] : « أجمع أهل العلم على أن القارئ إذا قرأ ابتغاء المال وطلباً للنقود لا سيما في زماننا الذي عمت فيه حرفة القراءة ، وصاروا يتقاولون على القراءة ويتزيدون كما يتزيد المتبدلون من أهل الغناء والفتنة فإنه لا ثواب له ، وقد يكون مأزوراً آثماً لأنه لا يبتغي بالقرآن وجه الله ، ولم يقف عند عجائبه فيحرك به قلبه ؟؟ » اهـ .

قلت : فتبين بهذا الذي ذكرته أن هذا الحديث لا يخالف - عند التحقيق - أدلة الجمهور ، وبالله تعالى التوفيق .

● وأما احتجاجهم بأن تعليم القرآن عبادة والأجر فيه على الله تعالى ؟! فهو من باب القياس ، ومعلوم أن النصوص قد كثرت ودلت على جواز أخذ الأجرة لمن كان مخلصاً نيته في ذلك لله تعالى ، وعليه فلا قياس مع النص ، وقد سبق الكلام عن المجاهد الذي يجاهد لوجه الله تعالى ولتكون كلمة الله هي العليا ويثبت أن الشرع قد أجاز له أخذ الغنيمة مع أن الجهاد في سبيل الله تعالى من أعظم العبادات التي يُعبد بها ربُّ الأرض والسموات ؟!

● وبعد ، فقد تبين لكل متأمل فيما ذكرنا أن أدلة الحنفية ومن وافقهم على تحريم أخذ الأجرة على القرآن الكريم لا تنهض للاستدلال بها على ما ذهبوا إليه ، والله المستعان وعليه التكلان .

● فَإِنْ قِيلَ :

سَلَّمْنَا لَكَ بِمَا ذَكَرْتَ مِنْ حُجَجٍ تَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ ؟ وَلَكِنْ قَدْ ذَكَرْتَ
عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ آتِافاً قَوْلَهُمْ بِالْجَوَازِ وَلَكِنْ بِتَقْيِيدٍ^(٧٨) ، فَذَكَرْتَ عَنْ
بَعْضِهِمْ تَقْيِيدَ الْجَوَازِ بِالْحَاجَةِ دُونَ الْغِنَى ، وَعَنْ بَعْضِهِمْ تَقْيِيدَهُ بِمَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ
أَخْذَ الْأَجْرَةِ ، وَعَنْ بَعْضِهِمْ تَقْيِيدَهُ بِمَنْ لَا يَكُونُ تَعْلِيمُ الْقُرْآنِ فَرْضَ عَيْنٍ
عَلَيْهِ ، فَلَمْ لَا يَكُونُ الْقَوْلُ بِالْجَوَازِ مُقَيِّدًا بِأَحَدٍ هَذِهِ الْقِيُودُ هُوَ الصَّوَابُ
وَالرَّاجِحُ ؟؟؟

قُلْتُ : لَمْ أَقُلْ بِأَحَدٍ هَذِهِ التَّقْيِيدَاتِ لِأَنَّنِي لَمْ أَرِ حُجَّةً قَوِيَّةً تَدُلُّ عَلَيْهَا ،
وَهَاكُم بَيَانٌ ضَعْفُهَا وَاحِدًا تَلُو الْآخَرَ ، وَالرَّدُّ عَلَيْهَا وَتَفْنِيدُهَا :

● أَمَّا التَّقْيِيدُ بِالْحَاجَةِ دُونَ الْغِنَى فَلَا شَكَّ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَى لِأَهْلِ
الْعِلْمِ أَنْ لَا يَأْخُذُوا عَلَى التَّعْلِيمِ أَجْرًا إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ دُونَ الْغِنَى ، لَكِنْ جَعَلُ
الْأَخْذِ عِنْدَ الْغِنَى حَرَامًا يَحْتَاجُ لِدَلِيلٍ ؟؟ وَلَا دَلِيلَ الْبَتَّةِ ، وَأَمَّا الْاِحْتِجَاجُ بِالْآيَةِ
الْكَرِيمَةِ : ﴿ فَمَنْ كَانَ ﴾ بِأَنَّهُ يَجُوزُ مَا لَمْ يَكُنْ فَرْضَ عَيْنٍ عَلَيْهِ بِحَيْثُ
لَا يَوْجَدُ فِي الْمُسْلِمِينَ مَنْ يَقُومُ بِهِ إِلَّا هُوَ ؟؟ فَهُوَ مِنْ أَوْجُفِ الْأَقْوَالِ فِي
الدُّنْيَا ؟؟ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَتْ حَاجَةُ الْمُسْلِمِينَ إِلَيْهِ بِهَذِهِ الشَّدَّةِ فَلَمْ لَا يَفْرُغُونَهُ
وَيَغْنُونَهُ عَنْ طَلَبِ الْمَعَاشِ الَّذِي فِي الْغَالِبِ سَيَجْعَلُهُ مَنشَغَلًا عَنِ الْقِيَامِ بِهَذَا
الْفَرْضِ الْعَيْنِيِّ الَّذِي عَلَيْهِ ؟؟ أَوْ عَلَى الْأَقْلَ سَيَجْعَلُهُ يَقْصُرُ فِي الْقِيَامِ بِهِ عَلَى
الْوَجْهِ الْأَكْمَلِ أَوْ الْأَوْجِبِ ؟؟ ثُمَّ إِنَّهُ أَيْنَ الدَّلِيلُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّعْلِيمَ
إِذَا كَانَ فَرْضَ عَيْنٍ عَلَى الْمُعَلِّمِ حَرَّمَ عَلَيْهِ أَخْذَ الْأَجْرَةِ وَإِلَّا فَلَا ؟؟؟ وَمِثْلُ هَذَا
التَّنَاقُضُ إِنَّمَا أُوتِيَ مِنْ قَبْلِ الْقِيَاسِ الْمَصَادِمِ لِلنَّصِّ ، لِأَنَّ هَذَا قِيَاسٌ وَمَعْلُومٌ أَنَّ
النُّصُوصَ الَّتِي أَجَازَتْ لَيْسَ فِيهَا مَا يُخَصِّصُهَا بِحَالَةٍ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فَرْضَ عَيْنٍ ،
وَإِلَّا فَهَلْ يُقَالُ بِهَذَا الْقِيَاسِ فِي حَقِّ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ

(٧٨) كما سبق في الفصول رقم [٢ - ٣ - ٤] من الباب الثالث .

فرض عين فلا يحل للمجاهد أخذ شيء من الغنيمة وإذا كان فرض كفاية فيحل؟؟؟ ومعلوم أن هذا لا يقول به أحد البتة ، وكذلك التفصيل بذلك في أخذ الأجرة على تعليم القرآن لا ينبغي أن يقول به أحد لأنه مصادمة صريحة للنصوص المجيزة الصحيحة ، وبالله تعالى التوفيق .

● وأما تقييد الجواز بمن لم يشترط فهو تقييد طيب إذا كان على سبيل الأولى بحيث لا يحدّد المعلّم الأجرة زهداً أو ورعاً منه ، ولكن لا بدّ له حينئذ من نية كونه مبتغياً للأجرة مع ابتغائه وجه الله تعالى أيضاً ، وأما أن يكون هذا التقييد على سبيل الوجوب والفرضية فلا؟؟؟ لأنه حينئذ لم يرد عليه دليل البتة ، وعلى ذلك يحمل قوله ﷺ : « من قرأ القرآن فليسأل الله عز وجل ، فإنه سيجىء قوم يقرءون القرآن يسألون الناس به » ، يُحمل هذا السؤال على مخالفة الأولى - كما بيناه آنفاً بتوسع - لا على الحرمة .

وأما قوله ﷺ لعمر بن الخطاب : « ... فما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف ولا سائل فخذهُ وتموّله ، وما لا فلا تتبعه نفسك » اهـ . فهو غير مسلم به في الاستدلال به على هذا المذهب وذلك لأنه لم يرد دليل يدلّ أنه مختصّ بتعليم القرآن الكريم ، وحتى لو قلنا بعمومه فإننا يجب علينا أن نستثنى منه ما كان أجرة على تعليم القرآن الكريم لورود الأدلة الكثيرة التي تدل على استثنائه ، فمثلاً حديث أبي سعيد الخدري فيه الاشتراط على الجُعَلِ قبل قراءة القرآن الكريم ، وكذلك حديث ابن عباس الذي فيه : « إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجراً .. » ، وحديث سهل بن سعد الساعدي فيه الاتفاق على المهر والصدّاق واشتراط ذلك قبل التزويج ، وكذلك الأحاديث التي تشهد لحديث سهل كحديث أبي هريرة السابق رقم [٢٩] وحديث أنس بن مالك السابق رقم [٣٦] ، ولهذا كلّهُ قال الترمذی فی جامعہ [٢٢٩/٦ / تحفة] : « ورخص الشافعيّ

للمعلم أن يأخذ على تعليم القرآن أجراً ، ويُرى له أن يشترط على ذلك ،
واحتج بهذا الحديث « اهـ ^(٧٩) .

وقال البغوى فى شرح السنة [٢٦٨/٨] :

« فى الحديث ^(٨٠) دليل على جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن ، وجواز شرطه ، وإليه ذهب عطاء والحكم وبه قال مالك والشافعى وأبو ثور ... » اهـ .

● قلت : وبما ذكرتُ فى هذا الفصل يتبين لكل متدبر أن أدلة المخالفين للجمهور أدلة ضعيفة لا تنهض لما احتجوا بها على ما ذهبوا إليه من عدم جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن أو من جوازه ولكن مقيداً بقيد ما ، وبالله تعالى التوفيق .

* * *

(٧٩) أى : حديث أبى سعيد الخدرى فى الرقية بالقرآن ، وقد سبق مخرجاً محققاً برقم [٢٧] .

(٨٠) أى حديث ابن عباس المرفوع : « إنَّ أحقَّ ما أخذتم عليه أجراً » ، وهو صحيح وقد سبق مخرجاً برقم [٢٥] .

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

❖ الباب الخامس ❖

مع تحديث إخوانكم في الله

ملتقى أهل الحديث

ahlalhdeeth.com

خزانة التراث العربي

khizana.co.nr

خزانة المذهب الحنبلي

hanabila.blogspot.com

خزانة المذهب المالكي

malikiaa.blogspot.com

عقيدتنا مذهب السلف الصالح أهل الحديث

akidatuna.blogspot.com

القول الحسن مكتب الكتب الصوتية المسموعة

kawlhassan.blogspot.com

□ الباب الخامس □

ذكر من قال بجواز أخذ الأجرة على تعليم العلم الشرعى والقضاء الشرعى والإفتاء ونسخ المصاحف ونحو ذلك ، ومن خالف فى ذلك ، وبيان الصواب فى ذلك كله ؟

● قال شيخ الإسلام ابن تيمية فى مجموع الفتاوى [٢٠٥/٣٠ - ٢٠٦] :

« ... تنازع العلماء فى جواز الاستئجار على تعليم القرآن والحديث والفقه على قولين مشهورين هما روايتان عن أحمد : أحدهما - وهو مذهب أبى حنيفة وغيره - أنه لا يجوز الاستئجار على ذلك .

والثانية : - وهو قول الشافعى - أنه يجوز الاستئجار .

وفيه قول ثالث فى مذهب أحمد : أنه يجوز الاستئجار مع الحاجة دون الغنى كما قال تعالى فى ولّى اليتيم : ﴿ فَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ ، ويجوز أن يُعطى هؤلاء من مال المسلمين على التعليم كما يُعطى الأئمة والمؤذنون والقضاة ، وذلك جائز مع الحاجة » اهـ . وذكر نحوه - رحمه الله تعالى - فى مجموع الفتاوى أيضاً [١٩٢/٣٠ - ١٩٣] .

• وقال الإمام ابن حزم في المحلى [١٩٣/٩ - ١٩٤] :

« الإجارة جائزة على تعليم القرآن . وعلى تعليم العلم مشاهرة وجملة ، وكل ذلك جائز ، وعلى الرق . وعلى نسخ المصاحف . ونسخ كتب العلم لأنه لم يأت في النهي عن ذلك نص ، بل قد جاءت الإباحة كما روينا ... عن ابن عباس .. »

- ثم ذكر حديث اللديغ ، وفيه - فقال رسول الله ﷺ : « إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ »^(٨١) ، والخبر المشهور « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ زَوْجُ امْرَأَةٍ مِنْ رَجُلٍ بِمَا مَعَهُ مِنَ الْقُرْآنِ »^(٨٢) أى : ليعلمها إياه ، وهو قول مالك والشافعي وأبي سليمان ... ، ثم قال [١٩٥ - ٩] : « وأجاز الحسن وعلقمة في أحد قوليه الأجرة على نسخ المصاحف » اهـ .

• وقال الإمام النووي في المجموع [٣٠/١٥] :

« يجوز أن يأخذ الأجرة على تعليم القرآن أو سورة منه مع تعيينها أو قدر منه مع تعيينه وتحديدده كما يجوز أن يأخذ الأجرة على تعليم الفقه والحديث ونحوهما إن كان محتاجاً ، وهو وجه في المذهب ... » اهـ .

• وقال النووي أيضاً لكن في شرح مسلم [١٣٧/٧] :

« ... في الحديث^(٨٣) جواز أخذ العوض على أعمال المسلمين سواء كانت لدين أو لدنيا كالقضاء والحسبة وغيرهما ، والله أعلم » اهـ .

• وقال العلامة الألباني في مختصر أحكام الجنائز : [ص / ٣ - ٤] :

« ... فإن الكثيرين من الناشرين والطابعين ، أخذوا يسرقون مؤلفاتي

(٨١) حديث صحيح ، وقد سبق تخريجه وتحقيقه برقم [٢٥] .

(٨٢) حديث صحيح ، وقد سبق تخريجاً محققاً برقم [٢٨] .

(٨٣) أى : حديث عمر بن الخطاب الصحيح السابق تخريجه وتحقيقه برقم [٣٥] .

ويطبعونها ليتاجروا بها ويأكلوا ربحها سحتاً ، ولقد كنا نشكو - ولا نزال - من سرقة الكتب وطبعها ... ، ولقد بلغني أن بعضهم أفتى بجواز سرقة الكتب وطبعها والتجارة بها دون إذن من مؤلفها وناشرها ؟ وهذا ظلم فاضح واستغلال غير شريف لجهود الآخرين من المؤلفين والناشرين الذين اتخذوا التأليف والنشر وسيلة من أشرف وسائل كسب الرزق الحلال ، فكيف يليق بمسلم بل بكافر أن يقطع عن هؤلاء رزقهم ، ويأكل هو ربح جهودهم وأتعابهم ، بله الإفتاء بجوازه ؟ تالله إنها لإحدى الكبر !! » اهـ .

● وساق الإمام النسائي في سننه [٤٩/١] حديثاً ما من طريق يعقوب بن إبراهيم أبي يوسف الدورقي الثقة الحافظ ، ثم قال : « كان يعقوب لا يحدث بهذا الحديث إلا بدینار » اهـ .

● وقال الشيخ سيد سابق في فقه السنة [٣١٧/٣] :

« ... وذهبت المالكية والشافعية وابن حزم : إلى جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن والعلم لأنه استئجار لعمل معلوم ببذل معلوم ... ، ويقوى هذا المذهب ما رواه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما : - فذكر حديث اللديغ ، وفيه - فقال رسول الله ﷺ : « إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجراً كتاب الله » اهـ .

● وأخرج أبو عبيد القاسم بن سلام الإمام الحافظ في كتابه الأموال [ص/٢٤٤] :

بسنده عن أبي غيلان قال :

« بعث عمر بن عبد العزيز يزيد بن أبي مالك الدمشقي ، والحارث بن يمجدة الأشعري ، يفقهان الناس في البدو ، وأجرى عليهما رزقاً . فأما يزيد فقبل ، وأما الحارث فأبى أن يقبل ، فكتب إلى عمر بن عبد العزيز بذلك .

فكتب عُمرُ : إنا لا نعلم بما صنع يزيد بأساً . وأكثر الله فينا مثل الحارث ابن يمجد » اهـ .

● وأخرج الخطيب البغدادي في كتابه الفقيه والمتفقه [١٦٤/٢]

بسنده عن ابن أبي مریم قال :

كتب عُمرُ بن عبد العزيز إلى والي حِمَصَ : انظر إلى القوم الذين نصبوا أنفسهم للفقه وحبسوها في المسجد عن طلب الدنيا فأعط كل رجل منهم مائة دينار يستعينون بها على ما هم عليه من بيت مال المسلمين حين تأتیک کتابی هذا ، فإن خیر الخیر أعجله ، والسلام عليك ، فكان عمرو بن قيس وأسد بن وداعة فيمن أخذها ... » اهـ .

قلت : في إسناده كل من هاتين القصتين ضعف ظاهر ، فتنبه ، والقصة الأولى قد أخرجها أيضاً الخطيب البغدادي في كتابه المذكور [١٦٥/٢] من طريق أبي عبيد القاسم بن سلام بسنده به مثله .

● وقال الإمام الخطيب أيضاً في كتابه الفقيه والمتفقه [١٦٤/٢] :

« ... على الإمام أن يفرض لمن نصب نفسه لتدريس الفقه والفتوى في الأحكام ما يغنيه عن الاحتراف والتكسب ، ويجعل ذلك في بيت مال المسلمين ، فإن لم يكن هناك بيت مال أو لم يفرض الإمام للمفتي شيئاً واجتمع أهله على أن يجعلوا له من أموالهم رزقاً ليتفرغ لفتاويهم وكتابات نوازهم ساغ ذلك » اهـ .

وقال أيضاً ولكن في الكفاية [ص/٢٤٢] :

« وقد ترخص في أخذ الأجر على الرواية ... غير واحد من السلف » اهـ .

• وقال الحافظ ابن كثير في اختصار علوم الحديث :

« ... وَمَنْ أَخَذَ عَلَى التَّحْدِيثِ أَجْرَةً : هَلْ تَقْبَلُ رَوَايَتَهُ أَمْ لَا ؟ رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَأَبِي حَاتِمٍ : أَنَّهُ لَا يَكْتُبُ عَنْهُ ، لِمَا فِيهِ مِنْ حَرَمِ الْمَرْوَةِ . وَتَرَخَّصَ أَبُو نَعِيمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الْمَكِّيَّ - وَآخَرُونَ ، كَمَا تَتَوَخَّذُ الْأَجْرَةَ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ ، وَقَدْ ثَبَتَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ : « إِنْ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابَ اللَّهِ » . وَقَدْ أَفْتَى الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْرَازِيُّ فُقِيهِ الْعِرَاقِ بَيْغَدَادَ لِأَبِي الْحُسَيْنِ بْنِ النُّفُورِ بِأَخْذِ الْأَجْرَةِ ، لَشُغْلِ الْمُحَدِّثِينَ لَهُ عَنِ التَّكْسِبِ لِعِيَالِهِ » اهـ .

كذا في الباعث الحثيث [ص/ ٨٨] .

• وقال البغوي في شرح السنة [٢٦٩/٨] بعد أن ذكر اختلاف أهل العلم في بيع المصاحف ما نصّه :

« وَرَخَّصَ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ فِي بَيْعِهَا وَشُرَائِهَا ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ وَالشَّعْبِيِّ وَعُكْرَمَةَ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ » اهـ .

• وقال الإمام ابن حبان في كتابه الثقات [٣٨٣/٥] : في ترجمة مالك بن دينار أبي يحيى البصرى الزاهد مانصّه :

« ... وَكَانَ مِنْ زُهَادِ التَّابِعِينَ وَالْأَخْيَارِ وَالصَّالِحِينَ ، كَانَ يَكْتُبُ الْمَصَاحِفَ بِالْأَجْرَةِ وَيَتَّقَوْتُ بِأَجْرَتِهِ ... » اهـ .

قلت : وهذا قد ثبت عن مالك بن دينار كما سيأتى في الفقرة التالية .

• قال الإمام عبد الرزاق في مصنفه [١١٣/٨] :

أخبرنا جعفر بن سليمان عن مالك بن دينار قال : دخل على جابر بن

زيد وأنا أكتب مصحفاً ، فقال : نعم العمل عملك ، هذا الكسب الطيب ،
تنقل كتاب الله من ورقة إلى ورقة ، قال مالك : وسألت عنه الحسن
والشعبي فلم يريا به بأساً » اهـ .

قلت : وإسناده حسن ، وجعفر هذا هو أبو سليمان الضبعي البصري
الزاهد وهو صدوق كما قال الحافظ في التقریب ، ومالك بن دينار هو الزاهد
المشهور وهو صدوق كما قال الحافظ أيضاً ، وأما جابر هذا فهو أبو الشعثاء
الأزدی الثقة الفقيه .

● قلت : فهذه النقول الكثیرة عن أهل العلم رحمهم الله تعالى
نستخلص منها أنهم یحیزون أخذ الأجرة على تعلیم العلم الشرعی ونسخه
وتألیفه وعلى نسخ المصاحف وبيعها ، وعلى القضاء الشرعی بل والإفتاء
أيضاً ، ولا شك أن الجواز فی ذلك كله هو الصواب وذلك لأمرین ، هما :
١ - أنه لم یرد نص ثابت يدل على عدم جواز أخذ الأجرة أو العوض على
ذلك كله ، والأصل الجواز فلا ینتقل عنه إلا بدلیل !؟ .

٢ - أنه قد تقدم أنفاً بیان أن أخذ الأجرة على تعلیم القرآن جائز ، والقرآن
كلام الله تعالى فإن جاز أخذ الأجرة علیه فممن باب الأولى والأحرى أن
یکون أخذ الأجرة على العلم الشرعی والتألیف وغير ذلك ممّا ذکر آنفاً
جائزاً لأنه ليس مقتصرأ على كلام الله تعالى وفقط بل مقترناً بكلام غيره
سبحانه كرسوله ﷺ وغيره من استنباطات أهل العلم ومذاهبهم فی فهم
القرآن والسنة ، والله أعلم سبحانه .

فإن قيل :

لكن قد خالف فی ذلك كله أو بعضه بعض أهل العلم فلم لم تأخذ
بمذهبهم !؟

قلت : لم نأخذ بمذهبهم لما ذكرته من الأمرين السابقين آنفاً .

فإن قيل :

سلمنا لك فيما ذهبت إليه ولكن نخالفك في مسألة واحدة وهي مسألة أخذ الأجرة على الإفتاء لأنه تبليغ عن الله تعالى ورسوله ﷺ ؟

قلت : وكذلك تعليم العلم الشرعي تبليغ عن الله تعالى ورسوله ﷺ وقد جاز الأخذ عليه فكذلك الإفتاء أيضاً ، لكن يظهر لي أن الإفتاء فيه تفصيل وهو :

أ - إن كان يستلزم من المفتي العكوف عليه والجلوس للناس والتصدي لهم في حل كل ما يقع لهم من نوازل ومسائل جاز أخذ الأجرة عليه حينئذ من قبل الإمام أو الجهة التي تلزمه بهذا العمل ، لأنه بذلك قد انشغل عن تحصيل معاشه والتكسب له ولعِياله ، وهذا مثاله مثال المفتي في زماننا وكذلك مثاله مثال القاضي الشرعي الذي يعينه الإمام أو الأمير للفصل بين الناس في نوازلهم وقضاياهم ، والله أعلم .

قال الخطيب في الفقيه والمتفقه [١٦٤/٢] :

« على الإمام أن يفرض لمن نصب نفسه لتدريس الفقه والفتوى في الأحكام ما يغنيه عن الاحتراف والتكسب ، ويجعل ذلك في بيت مال المسلمين ، فإن لم يكن هناك بيت مال أو لم يفرض الإمام للمفتي شيئاً واجتمع أهله على أن يجعلوا له من أموالهم رزقاً ليتفرغ لفتاويهم وكتابات نوازلهم ساغ ذلك ... » اهـ .

ب - وأما إن كان المفتي ليس متصدياً لذلك وغير ناصب نفسه للناس بسببها ولا تُشغله عن التكسب له ولعِياله فالأخذ حينئذ - إن كان المعطى هو المستفتى - الظاهر أنه أكل لأموال الناس بالباطل ، لأن الفتيا - والحال هكذا - تبليغ محض وليس للتعليم فيه دخل ولا هي مشغلة عن التكسب

ولا مستغرقة الوقت ؟ فلا يجوز المعاوضة والأجرة عليها ؟ كما لو قال لإنسان ما : لا أعلمك الإسلام أو الوضوء أو الصلاة إلا بأجرة ، ويلزم الأخذ حينئذٍ ردّ العوض ولا يجوز له أن يمتلكه ، ولا أرى مثل هذا يقع للمفتي - والحال هكذا - إلا أن يكون ذاك المفتي ممن لم يُرزقوا شرف العلم - حقيقةً - والعمل به ، ويجب على من هذا حاله أن يبكي على نفسه وعلمه إلى أن يتوب عليه التواب تبارك وتعالى ، وأما إن كان المعطى هو الإمام أو الوالى الشرعى النائب عنه وكان العطاء من بيت مال المسلمين فحينئذٍ يجوز له الأخذ على أنه من أرزاق السلطان ، ما لم يعلم وجهاً شرعياً يُثبت حرمة أخذ هذا المال من ذاك السلطان أو النائب عنه^(٨٤) ، والله أعلم . هذا وفى المسألة أقوال أخرى فانظرها إن شئت فى إعلام الموقعين للإمام ابن القيم [٢٣١/٤ - ٢٣٢] والمجموع للإمام النووى [٧٥/١] والفتوى فى الإسلام للقاسمى [ص/٧٨ - ٧٩] ، وبالله تعالى التوفيق سبحانه .

* * *

(٨٤) وقد سبق أن تكلمت عن جوائز السلطان بشيء من التوسع فى الفصل رقم [٢] من الباب الثالث ، فراجع إن شئت .

❦ الباب السادس ❦

مع تحيات إخواتكم في الله

ملتقى أهل الحديث

ahlalhdeeth.com

خزانة التراث العربي

khizana.co.nr

خزانة المذهب الحنبلي

hanabila.blogspot.com

خزانة المذهب المالكي

malikiaa.blogspot.com

عقيدتنا مذهب السلف الصالح أهل الحديث

akidatuna.blogspot.com

القول الحسن مكتب الكتب الصوتية المسموعة

kawlhassan.blogspot.com

□ الباب السادس □

ذكر خلاصة ماسبق ترجيحه في هذه الرسالة

قد رأيت أيها القارئ الكريم أن أهل العلم قد اختلفوا في أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم والعلم الشرعي والقضاء وتأليف الكتب الشرعية والإفتاء وبيع المصاحف أو نسخها - ومن باب الأولى - كتب العلم الشرعي ونحو ذلك ، وقد رأيت أننا قد ذهبنا إلى الجواز في هذا كله إلا في الإفتاء فقد فصلنا فيه القول كما سبق آنفاً ، وقد أقمنا أدلتنا على ما ذهبنا إليه وذهب إليه جمهور العلماء في ذلك كله ، لكن يجدر بي أن أنص هنا على ثلاثة أمور لا يكون هذا البحث وذاك الترجيح الذي ذهبنا إليه مباركاً إلا بذكرها ، فأقول وبالله تعالى التوفيق هاكم هذه الأمور الثلاثة :

١ - أن هذا الجواز في ذلك كله مقيّد بوجوب إخلاص النية لله عز وجل في ذلك كله وإن كانت النية مقترنة أيضاً بأخذ الأجرة أو العوض على هذه الأعمال الشريفة .

وذلك لحديثه ﷺ : « مَنْ تَعَلَّمَ علماً ممّا يبتغى به وجه الله عز وجل لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضاً من الدنيا لن يجد عرف الجنة يوم القيامة »^(٨٥) يعني ربحها - اهـ .

فهذا الحديث نص صريح في وجوب إخلاص النية لله تعالى في تعلّم العلم وتعليمه ، ونص صريح أيضاً في بيان حرمة تعلّم العلم وتعليمه ابتغاء العرض أو الأجر الدنيوي فقط ، وهذا واضح لمن تأمل وتدبّر ، قال المناوي في

(٨٥) حديث حسن الإسناد ، وقد سبق تخريجه وتحقيقه عند رقم [١٣] .

فيض القدير [١٠٧/٦ - ١٠٨] :

« ... قال ابن عطاء الله : ... مثل من يتعلّم العلم لاكتساب الدنيا والرفعة فيها كمن رفع العذرة بملقعة من الياقوت فما أشرف الوسيلة وما أحسن المتوسّل إليه ، ... - ثم قال المناوى : - وليت شعري من شهد بقلبه أنّ الله هو الفعال وأنه لا نافع ولا ضارّ إلّا هو وأنّ قلوب العباد بيده وأنه لا يناله من الدنيا إلّا ما قسم له كيف يقصد بعلمه غير الله من جلب الدنيا ، وقد مازج قلبه العلم فإنه لا يأتيه إلّا ما قُدّر له منها وأنّ هذا القصد لا يفيد من الدنيا إلّا الخسران » اهـ .

قلت : وقد وردت أحاديث أخرى كثيرة تنصّ على ما ذكرنا ، فانظرها أيها القارئ الكريم في صحيح الترغيب والترهيب للشيخ المحدّث الألباني [٤٦/١ - ٤٧ - ٤٨] ، فالله تعالى نسأل أن يرزقنا الإخلاص في تعلّم العلم وتعليمه ونشره .

قال الإمام النووي في المجموع [٣١/١٥] :

« أجمع أهل العلم على أنّ القارئ إذا قرأ ابتغاء المال وطلباً للنقود لا سيما في زماننا الذي عمّت فيه حرفة القراءة ، وصاروا يتقاولون على القراءة ويتزيّدون كما يتزيّد المتبدّلون من أهل الغناء والفتنة فإنه لا ثواب له ، وقد يكون مأزوراً آثماً لأنه لا يبتغي بالقرآن وجه الله ، ولم يقف عند عجائبه فيحرّك به قلبه .. ؟ » اهـ .

٢ - أنه وإن كان الذي رجحناه في هذا كلّهُ الجواز إلّا أننا نعتقد أن القيام بهذه الأعمال الصالحة الشريفة ابتغاء الثواب الأخروي فقط من أعظم القربات إلى الله عز وجل ، وعلى هذا اتفقت الأمة سلفاً وخلفاً .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى [٢٠٤/٣٠ - ٢٠٥] :

«...أما تعليم القرآن والعلم بغير أجره فهو أفضل الأعمال وأحبها إلى الله ، وهذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام ، ليس هذا مما يخفى على أحد ممن نشأ بديار الإسلام ، والصحابة والتابعون وتابعو التابعين وغيرهم من العلماء المشهورين عند الأمة بالقرآن والحديث والفقه ، إنما كانوا يعلمون بغير أجره ، ولم يكن فيهم من يعلم بأجرة أصلاً ، فإن العلماء ورثة الأنبياء وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً وإنما ورثوا العلم فمن أخذه فقد أخذه بحظ وافر ، والأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم إنما كانوا يعلمون العلم بغير أجره ... » اهـ^(٨٦) .

قلت : والأمر كما قال شيخ الإسلام يبيد أنه قد ورد عن بعض الأئمة المشهورين أنهم كانوا يأخذون الأجرة على التعليم أو الرواية ، كما سبق في الباب السابق .

وبناءً على هذا فمن أراد الدرجة العليا والثواب الأكمل فعليه - إن كان غير محتاج لهذه الأجرة وذاك العوض - أن يبتغي بهذه الأعمال الصالحة الثواب الأخرى فقط ما لم يدعوه ذلك إلى الانشغال - بسبب طلب المعاش والتكسب لكفاية وعول نفسه وعياله - عن القيام بهذه الأعمال الصالحة التي هي من فروض الكفاية والتي توانى عنها أكثر الخلق في الأزمان المتأخرة وخاصة في زماننا هذا ، والله المستعان وعليه التكلان .

٣ - أنه لا بُدَّ أن يُعلم أن المراد من جواز أخذ الأجرة على قراءة القرآن الكريم ليس المراد منها ما أحدثه القراء في الأزمان المتأخرة وخاصة في زماننا ، وإنما المراد منها القراءة على وجه التعليم أو العلاج الطبى لأن هذا هو المعنى الواضح المفهوم من قراءة القرآن في كل الأحاديث الثابتة التي احتججنا بها

(٨٦) وانظر نحو هذا الكلام لشيخ الإسلام أيضاً في مختصر الفتاوى المصرية [ص/٣٦٦] .

على جواز أخذ الأجرة ، وأمّا هذا الذى أحدثه القراء فى زماننا حيث يقرءون فى المآتم والسرادات البدعية وعلى القبور ونحو ذلك ويشترطون أخذ الأجرة على ذلك بل ويشترطون المبالغ العظيمة جعلاً وأجرة على تلك القراءة؟؟ فهذا الذى أحدثوه بدعةً وزيف وانحراف ، ولم ترد به نصوص تدل عليه من الكتاب والسنة بل تشير النصوص إلى أنه أكل لأموال الناس بالباطل والبدعة ، ولم يفعله سلفنا الصالح البتة ، بل وأجمع المتأخرون من أهل العلم على ذمّه وبدعيته وانحرافه حتى ولو كان بغير أجرة ، فكيف لو كان بها؟؟ وصدق الرسول الكريم ﷺ إذ يقول : « أكثر منافقى أمتي قراؤها » اهـ^(٨٧) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية كما فى مختصر الفتاوى المصرية [ص/٥٦] :

« والقراءة على الجنازة مكروهة عند الأربعة^(٨٨) ، وأخذ الأجرة عليها أعظم كراهة ، فإن الاستئجار على التلاوة لم يُرخص فيه أحد من العلماء » اهـ .

وقال ابن أبى العز فى شرحه للعقيدة الطحاوية [ص/٥١٧] :

« ... أمّا استئجار قوم يقرءون القرآن ويهدونه للميت؟؟ فهذا لم يفعله أحد من السلف ، ولا أمر به أحد من أئمة الدين ، ولا رخص فيه . والاستئجار على نفس التلاوة غير جائز بلا خلاف . وإنما اختلفوا فى جواز الاستئجار على التعليم ونحوه ... » اهـ .

وسئل العلامة الجهد عبد العزيز بن باز فقل له :

« ما حكم قراءة القرآن للناس بأجرة ؟ أفيدونا جزاكم الله خيراً ؟ »

(٨٧) حديث صحيح ، كما بينته فى تحقيقى لصفة النفاق للفريائى عند رقم [٣٢ - إلى - ٣٧] .

(٨٨) يعنى : أئمة المذاهب الأربعة رضى الله تعالى عنهم أجمعين .

فقال :

« ... ، أمّا إن كان المراد أخذ الأجرة على مجرد التلاوة في أى مناسبة فهذا لا يجوز أخذ الأجرة عليه . وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أنه لا يعلم نزاعاً بين أهل العلم في تحريم ذلك » اهـ . كذلك في كتاب : فتاوى وتنبيهات ونصائح [ص/ ٥١٣] ، وانظر أيضاً [ص/ ٥١٥] إن شئت . هذا وبالله التوفيق والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات وقد كان الفراغ من هذا الكتاب فى ليلة الخميس الموافقة لـ :

٧ / شوال / ١٤١٢ هـ

٨ / إبريل / ١٩٩٢ م

والله تعالى أسأل أن ينفع بهذا الكتاب مؤلفه وناشره وقارئه ، وأن يتجاوز عن سيئاتنا وأن يجعلنا من أوليائه المحفوظين . « سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك »

كتبه

أبو محمد المصرى

عصام بن مرعى

عفا الله عنه بمه وكرمه

❦ الفهارس ❦

- ١ - فهرس الموضوعات .
- ٢ - فهرس الأحاديث المرفوعة .

مع تحديث إخوانكم في الله
ملتقى أهل الحديث

ahlalhdeeth.com

خزانة القرات العربي

khizana.co.nr

خزانة المذهب الحنبلي

hanabila.blogspot.com

خزانة المذهب المالكي

malikiaa.blogspot.com

عقيدتنا مذهب السلف الصالح أهل الحديث

akidatuna.blogspot.com

القول الحسن مكتب الكتب الصوتية المسموعة

kawlhassan.blogspot.com

١ - « فهرس الموضوعات »

الصحيفة

الموضوع

- المقدمة ، وفيها التعريف بالكتاب مجملًا ٣ - ٥
- الباب الأول :** ذكر الأحاديث التي وردت في عدم جواز
أو كراهية أخذ الأجرة على قراءة أو تعليم القرآن الكريم والعلم
الشرعيّ السنّي - مُخَرَّجَةٌ مُحَقَّقَةٌ - ٧ - ٣٨
- الباب الثاني :** ذكر الأحاديث التي احتجّ بها على جواز أخذ
الأجرة على تحفيظ أو تعليم القرآن الكريم أو العلم الشرعيّ
السنّي - مُخَرَّجَةٌ مُحَقَّقَةٌ - ٣٩ - ٦٥
- الباب الثالث :** ذكر من قال من أهل العلم بجواز أخذ الأجرة
على تعليم القرآن الكريم ، ومن خالفهم في هذا ، ودليل كلّ فريق
على ما ذهب إليه ، وهذا الباب ينقسم إلى خمسة فصول على
هذا النحو : ٦٧ - ٦٩
- الفصل رقم - ١ - : ذكر من قال بجواز أخذ الأجرة على
تعليم القرآن الكريم ، وبيان أدلتهم على ذلك ٧٠ - ٧٧
- الفصل رقم - ٢ - : ذكر من قال بجواز أخذ الأجرة على
تعليم القرآن عند الحاجة دون الغنى وأدلتهم على ذلك ٧٨ - ٧٩
- الفصل رقم - ٣ - : ذكر من قال بجواز أخذ الأجرة على
تعليم القرآن الكريم إذا لم يشترط المعلم على ذلك ، وبيان أدلتهم ٨٠ - ٨١
- الفصل رقم - ٤ - : ذكر من قال بجواز أخذ الأجرة على
تعليم القرآن إذا كان التعليم لم يكن فرض عين على المعلم ٨٢

- الفصل رقم - ٥ - : ذكر من قال بعدم جواز أخذ الأجرة
على تعليم القرآن الكريم ، وبيان أدلتهم ٨٣ - ٨٥
- الباب الرابع : ذكر الصواب والراجح في مسألة أخذ
الأجرة على تعليم القرآن الكريم وهذا الباب ينقسم إلى قسمين
على النحو التالي : ٨٩
- الفصل الأول : في ذكر أدلة أصحاب المذهب الراجح
القائل بالجواز - وهم الجمهور - مرتبةً مُنَسَّقةً ، والردُّ على مَنْ
فَنَدَّها ٩٠ - ٩٦
- الفصل الثاني : ذكر أدلة المخالفين للجمهور مُرتبةً منسقةً
والردُّ عليها ٩٧ - ١٠٤
- الباب الخامس : ذكر مَنْ قال بجواز أخذ الأجرة على تعليم العلم
الشرعي والقضاء الشرعي والإفتاء ونسخ المصاحف ونحو ذلك ،
ومن خالف في ذلك ، وبيان الصواب في ذلك كله ١٠٥ - ١١٤
- الباب السادس : ذكر خلاصة ما سبق ترجيحه في هذه
الرسالة ، مع فوائد أخرى لم يسبق ذكرها ، وهي : ١١٥ - ١١٦
- ١ - وجوب إخلاص النية لله تعالى في تعلم العلم والقرآن
وتعليمهما ١١٦ - ١١٧
- ٢ - اعتقادنا أن جواز أخذ الأجرة على ما سبق وإن كان جائزاً
إلاَّ أنَّ الأفضل لمن هو في غنى أن لا يأخذ هذه الأجرة ١١٧ - ١١٨
- ٣ - بيان أن المراد بأخذ الأجرة على قراءة القرآن الكريم ليس
هو ما أحدثه القراء وخاصة في زماننا في السرايدات وعلى القبور
ونحو ذلك ١١٨ - ١٢٠

٢ - فهرس الأحاديث المرفوعة

رقم الحديث الصحيفة

المتن

« حرف الألف »

أتريد أن تلقى الله ... يوم القيامة وبين كتفك جمرة من

جهنم

٣٠ ١٧

إذا أعطيت شيئاً من غير أن تسأل

٥٦ ٣٥

اذهب فقد ملكتها بما معك

٤٨ ٢٨

اقرأوا فكلّوا حسن

١٧ ٦

اقرأوا القرآن ولا تأكلوا به

٢٣ ١١

اقرأوا القرآن ولا تأكلوا به

٣١ ١٨

اقرأوا القرآن ولا تغلوا فيه

١٥ ٥

ألا أحدثكم عن أجر ثلاثة

٢١ ٩

أليس معك آية الكرسي

٥٨ ٣٦

أليس معك إذا جاء نصر الله

٥٨ ٣٦

أليس معك إذا زلزلت الأرض

٥٨ ٣٦

أليس معك قل هو الله أحد

٥٨ ٣٦

أليس معك قل يا أيها الكافرون

٥٨ ٣٦

إن أخذتها أخذت قوساً من

١٣ ٣

أنتم في خير تقرأون كتاب الله

١٩ ٨

انظر ولو خاتماً من حديد

٤٨ ٢٨

إن أحق ما أخذتم عليه أجر

٤٣ ٢٥

إن أحق ما أخذتم عليه الأجر

٤٤ ٢٦

إِيَّاكَ وَحُطِبَ الصَّبِيَّانِ ١٦ ٢٩

« حرف التاء »

تَزَوَّجْ تَزَوَّجْ تَزَوَّجْ ٣٦ ٥٨

تَعْلَمُوا الْقُرْآنَ وَسَلُّوا بِهِ الْجَنَّةَ ٢٢ ٣٦

« حرف الجيم »

جَمْرَةٌ بَيْنَ كَتِفَيْكَ ١ ١١

« حرف الحاء »

حَامِلُ كِتَابِ اللَّهِ لَهُ فِي بَيْتِ الْمُسْلِمِينَ ٣٣ ٥٤

الْحَمْدُ لِلَّهِ ، كِتَابُ اللَّهِ وَاحِدٌ ٧ ١٨

« حرف الفاء »

فَتَحِبْ أَنْ يَقْلُدَكَ اللَّهُ قَوْسًا مِنْ نَارٍ ٢١ ٣٥

فَقُمْ فَعَلَّمَهَا عَشْرِينَ آيَةً ٢٩ ٥٠

فَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ ٣٥ ٥٦

« حرف القاف »

قَدْ أَنْكَحَتْكِهَا عَلَى أَنْ تَقْرَأَهَا وَتَعْلَمَهَا ٣١ ٥٢

قُرْأَةُ الْقُرْآنِ ثَلَاثَةٌ ٢٠ ٣٤

« حرف اللام »

لَا تَأْكُلُوا بِهِ وَلَا تَجْفُوا عَنْهُ ١٨ ٣١

لَا تَكُونِ لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِكَ مَهْرًا ٣٧ ٦٤

« حرف الميم »

مَا مَعَكَ تَصَدَّقْهَا إِيَّاهُ وَتَعْطِهَا ٣٠ ٥١

الْمُعْلَمُونَ خَيْرُ النَّاسِ ١٥ ٢٨

٢٢	١٠	مَنْ أَخَذَ عَلَى الْقُرْآنِ أَجْرًا فَذَاكَ حِظُّهُ
٢٦	١٤	مَنْ أَخَذَ عَلَى الْقُرْآنِ أَجْرًا فَقَدْ تَعَجَّلَ
١٢	٢	مَنْ أَخَذَ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ قَوْسًا
٢٤	١٢	مَنْ أَكَلَ بِالْعِلْمِ طَمَسَ اللَّهُ عَلَى وَجْهِهِ
٢٥	١٣	مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا مِمَّا يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ
٦٥	٣٨	مَنْ عَلَّمَ أَخَاهُ آيَةً ... مَلِكٌ رَقَّةً
٥٥	٣٤	مَنْ عَلَّمَ عَبْدًا آيَةً ... فَهُوَ مَوْلَاهُ
٥٣	٣٢	مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَلَهُ مِائَتَا دِينَارٍ
١٤	٤	مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَلْيَسْأَلِ اللَّهَ عِزَّ وَجَلَّ
٣٢	١٩	مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ يَتَأَكَّلُ بِهِ

« حرف النون »

٣٨	٢٤	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَنِ التَّعْلِيمِ وَالْأَذَانِ
----	----	--

« حرف الواو »

٥٢	٣١	وَإِذَا رَزَقَكَ اللَّهُ تَعَالَى عَوِضَتَهَا
٤٥	٢٧	وَمَا يَدْرِيكَ أَنَّهَا رَقِيَّةٌ

« حرف الياء »

٣٧	٢٣	يَقْرَأُ الْقُرْآنَ ثَلَاثَةَ
٣٧	٢٣	يَكُونُ خَلْفَ مَنْ بَعْدَ سِتِّينَ سَنَةً

مع تحيات إخواتكم في الله

ملتقى أهل الحديث

ahlalhodeeth.com

خزانة التراث العربي

khizana.co.nr

خزانة المذهب الحنيلي

hanabila.blogspot.com

خزانة المذهب المالكي

malikiaa.blogspot.com

عقيدتنا مذهب السلف الصالح أهل الحديث

akidatuna.blogspot.com

القول الحسن مكتب الكتب الصوتية المسموعة

kawlhasan.blogspot.com



دار الحرمين للطباعة

٧٢ ش مصر والسودان - حدائق القبة

القاهرة ت : ٨٢٠٣٩٢

« استدراك »

وقع سقط ص [١٠٢] عند قولي : « ... وأما الاحتجاج بالآية الكريمة :
﴿ فمن كان ... ﴾ بأنه يجوز ... إلخ » اهـ المراد

والصواب هكذا :

« ... وأما الاحتجاج بالآية الكريمة : « فمن كان غنياً فليستعفف ... » الآية
فليس بصواب البتة ، وذلك لأن الآية في حق وليّ اليتيم أو وصيه ؟! وليست في
حق أخذ الأجرة على التعليم ، وغاية الأمر أن هذا القول مبنيّ على القياس ومعلوم
أن النصوص قد كثرت في بيان أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم فلا قياس
إذاً مع النص كما هو معلوم ، وبالله تعالى التوفيق .

● وأما التقييد بأنه يجوز ما لم يكن فرض عين ... إلخ .

يُصدر قريباً

منظومة

خُلاصة النَّظَر فِي مُصْطَلَح أَهْلِ الْأَثَرِ

جمع وترتيب

أبى محمد المصرى

عصام بن مرعى

عفا الله عنه وعن المسلمين

مكتبة ابن كثير

ش إمام ناصف متفرع من صعب صالح

ت : ٢٤٨٧٢٦٧